المملكة المغربية

# الجريدة الرسمية

النشرة العامة

ثمن النسخة : 2،00 درهم ـ ثمن النسخة عن السنوات الماضية : 3،00 درهم ـ يرسل الجدول السنوي مجانا الى المشتركين.

| بيان النشرات | تعريفة الاشتراك في المغرب ستة اشهر | في المغرب سنة | في الخارج |
|---|---|---|---|
| النشرة العامة ..... | 40 درهما | 70 درهما | تضاف الى المبالغ المنصوص عليها بمنته ، مصاريف الارسال حسبما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل. |
| نشرة مداولات مجلس النواب ..... | | 60 درهما | |
| نشرة الاعلانات القانونية والقضائية والادارية ..... | 40 درهما | 70 درهما | |
| نشرة الترجمة الرسمية ..... | 35 درهما | 60 درهما | |

يطلب الاشتراك من ادارة المطبعة الرسمية الرباط ـ شالة

التليفون { 650-24 — 650-25 / 651-79 — 654-13

حساب الشيك البريدي رقم 16-101 بالرباط

تدرج في النشرة العامة القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الاوفاق الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين او النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية.

## فهرست

صفحة

### نصوص عامة

**بنك المغرب. ـ تقرير عن السنة المالية 1979**

تقرير مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من والي بنك المغرب صاحب السمو المولاى الحسن بن المهدى عن السنة المالية 1979 ..... 223

**اتفاقية بين المملكة المغربية ومجموعة ابناك دولية قصد ضمان قرض ممنوح من لدن الابناك المذكورة الى البنك الوطني للانماء الاقتصادي.**

مرسوم رقم 2.81.136 بتاريخ 7 ربيع الآخر 1401 (13 يبراير 1981) بتخويل ضمان الدولة للقرض البالغ قدره 100 مليون فرنك سويسري الممنوح من لدن مجموعة أبناك لفائدة البنك الوطني للانماء الاقتصادي 283

### نصوص خاصة

**تجنيس.**

ظهائر شريفة تحت أرقام : 1.80.463 و 1.80.464 و 1.80.465 و 1.80.466 و 1.80.467 بتاريخ 5 و 8 و 9 صفر 1401 (13 و 16 و 17 دجنبر 1980) تتعلق بمنح الجنسية المغربية ..... 284

**اقليم القنيطرة. ـ نزع ملكية قطعتين ارضيتين.**

مرسوم رقم 2.81.4 بتاريخ 19 من ربيع الاول 1401 (26 يناير 1981) يعلن انه من المصلحة العمومية بناء محطتين للضخ بالبئرين رقم 1630/8 ورقم 1631/8 وذلك لاجل تزويد مدينة مشرع بلقصيري بالماء الصالح للشرب (اقليم القنيطرة) ..... 284

**وجدة. ـ اذن للجماعة في التخلي بالمراضاة للمكتب الوطني المغربي للسياحة عن قطعة ارضية من الملك الجماعي الخاص.**

مرسوم رقم 2.81.46 بتاريخ 4 ربيع الآخر 1401 (10 يبراير 1981) بالمصادقة على مقرر المجلس الجماعي لوجدة الصادر بالاذن للجماعة في التخلي بالمراضاة عن قطعة ارضية من الملك الجماعي الخاص للمكتب الوطني المغربي للسياحة ..... 285

**وجدة. ـ اذن للجماعة في التخلي بالمراضاة للدولة عن قطعة ارضية من الملك الجماعي الخاص.**

مرسوم رقم 2.81.47 بتاريخ 4 ربيع الآخر 1401 (10 يبراير 1981) بالمصادقة على مقرر المجلس الجماعي لوجدة الصادر بالاذن لجماعة وجدة في التخلي بالمراضاة للدولة عن قطعة أرضية من الملك الجماعي الخاص ..... 285

**اقليم فجيج. ـ اذن للجماعة القروية في التخلي بالمراضاة لفائدة البنك الشعبي ببوعرفة عن قطعة ارضية من الملك الجماعي الخاص.**

مرسوم رقم 2.81.78 بتاريخ 4 ربيع الآخر 1401 (10 يبراير 1981) بالمصادقة على مقرر المجلس الجماعي لبوعرفة (اقليم فجيج) الصادر بالاذن للجماعة القروية ان تفوت بقعة ارضية من الملك الجماعي الخاص لفائدة البنك الشعبي ..... 286

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

**فاس. – اذن للجماعة في التخلي بالمراضاة عن قطعة ارضية من الملك الجماعي الخاص للوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بفاس**

مرسوم رقم 2.81.48 بتاريخ 4 ربيع الآخر 1401 (10 يناير 1981) بالمصادقة على مقرر المجلس الجماعي لفاس الصادر بالاذن للجماعة في التخلي بالمراضاة عن قطعة ارضية من الملك الجماعي الخاص للوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بفاس ..... 286

**عمالة الرباط وسلا. – اذن لجماعة سلا في اقتناء قطعة ارضية من ملك الدولة الخاص.**

مرسوم رقم 2.81.49 بتاريخ 4 ربيع الآخر 1401 (10 يناير 1981) بالمصادقة على مقرر المجلس الجماعي لسلا الصادر بالاذن لجماعة سلا (عمالة الرباط وسلا) في اقتناء قطعة ارضية من ملك الدولة الخاص ..... 286

**عمالة الرباط وسلا. – اذن لجماعة سلا في اقتناء قطعة ارضية من الاملاك الموقوفة.**

مرسوم رقم 2.81.79 بتاريخ 6 ربيع الآخر 1401 (12 يناير 1981) بالمصادقة على مقرر المجلس الجماعي لسلا الصادر بالاذن لجماعة سلا (عمالة الرباط وسلا) في اقتناء قطعة ارضية من الاملاك الموقوفة. 287

**قبول تسويق بذور الذرة والارز.**

قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 152.81 بتاريخ 23 من محرم 1401 (فاتح دجنبر 1980) بالقبول لتسويق بذور الذرة والارز ..... 287

**تعيين أمرين مساعدين بالدفع.**

قرار لوزير التجهيز والانعاش الوطني رقم 20.81 بتاريخ 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980) بتعيين آمرين مساعدين بالدفع ونوابهم ..... 288

**تفويض الامضاء.**

قرار لوزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية رقم 18.81 بتاريخ 25 من صفر 1401 (2 يناير 1981) يغير القرار رقم 1124.79 بتاريخ فاتح ذي الحجة 1399 (23 اكتوبر 1979) بتفويض الامضاء ..... 289

قرار لوزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية رقم 19.81 بتاريخ 28 من صفر 1401 (5 يناير 1981) يغير ويتمم القرار رقم 476.80 بتاريخ 3 جمادى الاولى 1400 (20 مارس 1980) بتفويض الامضاء ..... 289

قرار لوزير التجارة والصناعة رقم 52.81 بتاريخ 8 ربيع الاول 1401 (15 يناير 1981) بتفويض الامضاء ..... 290

**رخص المعادن.**

قرار لوزير الطاقة والمعادن رقم 30.81 بتاريخ 15 من ربيع الاول 1401 (22 يناير 1981) تمدد بموجبه لاربع سنوات رخصة البحث عن مواد الهيدروكاربور المسماة « بودنيب » ..... 290

**المياه.**

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 84.81 بتاريخ 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980) بشأن البحث عن مشروع أخذ الماء بواسطة المضخة من طبقة المياه الجوفية ، وذلك لفائدة الحاج أعلى بن الحاج الحسن قيوح (اقليم أكادير) ..... 291

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 85.81 بتاريخ 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980) بشأن البحث عن مشروع أخذ الماء بواسطة المضخة من طبقة المياه الجوفية ، وذلك لفائدة الجوهري الحاج ميلود (اقليم أكادير) ..... 291

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 86.81 بتاريخ 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980) بشأن البحث عن مشروع أخذ الماء بواسطة المضخة من طبقة المياه الجوفية ، وذلك لفائدة الحاج محمد بن الحاج عبد الله بن مدني (اقليم أكادير) ..... 291

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 87.81 بتاريخ 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980) بشأن البحث عن مشروع أخذ الماء بواسطة المضخة من طبقة المياه الجوفية ، وذلك لفائدة الجبهة عبد السلام بن حماد (اقليم أكادير) ..... 291

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 88.81 بتاريخ 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980) بشأن البحث عن مشروع أخذ الماء بواسطة المضخة من طبقة المياه الجوفية ، وذلك لفائدة صياف التهامي (اقليم أكادير) ..... 291

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 89.81 بتاريخ 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980) بشأن البحث عن مشروع أخذ الماء بواسطة المضخة من طبقة المياه الجوفية ، وذلك لفائدة الكريش بومهدي (اقليم أكادير) ..... 291

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 90.81 بتاريخ 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980) بشأن البحث عن مشروع أخذ الماء بواسطة المضخة من طبقة المياه الجوفية ، وذلك لفائدة الولتيتي مولاي محمد (اقليم أكادير) ..... 291

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 91.81 بتاريخ 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980) بشأن البحث عن مشروع أخذ الماء بواسطة المضخة من طبقة المياه الجوفية ، وذلك لفائدة شركة التنمية الفلاحية (اقليم أكادير) ..... 291

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 92.81 بتاريخ 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980) بشأن البحث عن مشروع أخذ الماء بواسطة المضخة من طبقة المياه الجوفية ، وذلك لفائدة السعيدي محمد (اقليم أكادير) ..... 292

قرار لمدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لتادلة رقم 93.81 بتاريخ 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980) بشأن البحث عن مشروع أخذ الماء بواسطة المضخة من طبقة المياه الجوفية ، وذلك لفائدة السيد الزعراطي محمد (اقليم بني ملال) ..... 292

# نظام موظفي الادارات العمومية

## نصوص عامة

مرسوم رقم 2.80.412 بتاريخ 2 ربيع الاول 1401 (9 يناير 1981) بتتميم المرسوم رقم 2.77.74 الصادر في 12 من صفر 1397 (2 يناير 1977) بتخويل منحة التقنية لبعض أصناف الموظفين .. 292

قرار لوزير الشؤون الادارية رقم 73.81 بتاريخ 21 من ربيع الاول 1401 (28 يناير 1981) بتتميم القرار الوزاري رقم 217.68 الصادر في 21 ابريل 1968 بترتيب مناصب سلك الاعوان العموميين الخاصة بمختلف الوزارات ..... 293

## نصوص خاصة

**وزارة الدولة المكلفة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.**

مرسوم رقم 2.80.601 بتاريخ 2 ربيع الاول 1401 (9 يناير 1981) بتحديد كيفية منح أجور المساعدين المكلفين بتسيير المؤسسات الثانوية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ..... 293

**وزارة الداخلية.**

مرسوم رقم 2.80.612 بتاريخ 2 ربيع الاول 1401 (9 يناير 1981) بمنح تعويض عن المنصب وتعويض عن التمثيل لعمال الاقاليم والعمالات وللعمال المزاولين مهامهم بالمصلحة المركزية ..... 294

**وزارة الشؤون الاجتماعية والصناعة التقليدية.**

مرسوم رقم 2.80.604 بتاريخ 2 ربيع الاول 1401 (9 يناير 1981) يغير ويتمم بموجبه المرسوم رقم 2.64.426 الصادر في 10 جمادى الآخرة 1384 (17 اكتوبر 1964) بشأن التكوين المهني الذي تلقنه مديرية الصناعة التقليدية في مراكز تعليم الصناعة التقليديه .... 294

**وزارة التربية الوطنية وتكوين الاطر.**

قرار لوزير التربية الوطنية وتكوين الاطر رقم 146.81 بتاريخ 5 ربيع الآخر 1401 (11 يناير 1981) باجراء امتحان الاهلية المهنية قصد ولوج درجة كاتب ممتاز (فرع الادارة) .... 295

**وزارة الشؤون الادارية.**

قرار لوزير الشؤون الادارية رقم 26.81 بتاريخ 10 رمضان 1400 (23 يوليوز 1980) بشأن معادلة مركز تكوين الراقنات والمختزلات .. 295

**وزارة الطاقة والمعادن.**

قرار لوزير الطاقة والمعادن رقم 55.81 بتاريخ 25 من صفر 1401 (2 يناير 1981) يغير القرار رقم 8.79 الصادر في 28 نونبر 1978 بتعيين ممثلي الموظفين وممثلي الادارة المدعوين للاجتماع في حظيرة اللجان الاداريه المنساوية الاعضاء التابعة لوزارة الطاقة والمعادن لمدة 6 سنوات ابتداء من فاتح يونيه 1978 ..... 295

**الادارة العامة للامن الوطني.**

قرار للمدير العام للامن الوطني رقم 195.81 بتاريخ 16 من ربيع الاول 1401 (23 يناير 1981) المتعلق باجراء مباراة لتوظيف مفتشي الشرطة .. 296

قرار للمدير العام للامن الوطني رقم 196.81 بتاريخ 16 من ربيع الاول 1401 (23 يناير 1981) المتعلق باجراء مباراة لتوظيف مفتشي الشرطة .. 296

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

# نصوص عامة

## تقرير

**مرفوع الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله**
**من والي بنك المغرب صاحب السمو مولاي الحسن بن المهدي**
**عن السنة المالية 1979**

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف، بأن أرفع لجلالتكم، طبقا للفصل 64 من الظهير الشريف المؤرخ في 23 ذي الحجة 1378، الموافق لـ 30 يونيو 1959 (وهو الذي أحدث بموجبه بنك المغرب)، التقرير الخاص بسنة 1979، وهي السنة المالية الاحدى وعشرون التي مرت على تأسيس بمجهد الاصدار .

لقد تميزت سنة 1979 بالحرص على اصلاح وضعية التوازنات الاساسية للاقتصاد الوطني والتي كانت قد اختلت خصوصا بسبب مجهود التجهيز القوي الذي حقق خلال سنوات المخطط الخماسي 1973-1977. ان هذا العمل الذي يعتبر صعبا ولو في اطار ملائم، قد توبع هذه السنة في خضم وضع دولي أصبح يتسم بمزيد من التشكك وعدم الاستقرار بسبب تفاقم اختلال العلاقات الدولية واستمرار صعوبات اقتصادية ضخمة.

فقد شهد معدل نمو النشاط الاقتصادي للدول الصناعية خلال النصف الاول من سنة 1979 توسعا نسبيا على اثر الاجراءات التشجيعية التي اتفقت عليها الدول المذكورة والتي تم تطبيقها في غضون صيف سنة 1978، وكذا بفضل عودة حركة الاستثمارات الخصوصية الى الارتفاع. غير ان هذه الانتعاشة أخذت تتراجع حين أصبحت التوترات التضخمية الحادة جدا في بعض الاحيان تظهر من جديد وبشكل عام، بل وتفاقمت حدتها من جراء الزيادات المتوالية في كلفة الطاقة، مما أرغم معظم السلطات النقدية على تقوية سياساتها وبالاخص على رفع معدلات الفائدة في حدود كبيرة جدا في أغلب الاحيان. وفي هذه الظروف، فان نسبة زيادة الاسعار بلغت 7.6 ٪ بالمتوسط السنوي، في نفس الوقت الذي انخفضت فيه نسبة نمو الناتج الوطني الاجمالي للبلدان الصناعية الى ما يقل عن 3.5 ٪. ويعتبر هذا المستوى غير كاف لمواجهة البطالة ونقص التشغيل والذي كان يهم عند نهاية سنة 1979 ما يناهز 18 مليون شخص حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وعلى نفس هذا المنوال، فان البلدان النامية الغير المنتجة للنفط والتي كان عليها أن تواجه تفاقم التضخم وأن تطبق بالتالي سياسيات تصحيحية قوية لاصلاح وضعية مالياتها الداخلية وحساباتها الخارجية لم تشهد سوى نمو ظل يعادل 5 ٪ وهي نسبة تعد ضئيلة بالمقارنة مع حاجيات سكان هذه البلدان. هذا وتجدر الاشارة الى أن هذه المجموعة تضم دولا مختلفة المستويات. فالى جانب بعض الدول من الشرق الاقصى وأمريكا اللاتينية والتي أشرفت على التخلص من قبضة التخلف، هناك بلدان يعتبر فيها الدخل الفردي ضعيفا جدا، ومنها الدول الافريقية التي سجلت مرة أخرى نموا لا يتعدى نسبة 3 ٪، فازدادت بذلك وضعيتها تدهورا وأصبحت تبعث على المزيد من القلق.

هذا ولم تكن الحالة المذكورة أعلاه مشجعة قط للتجارة الدولية اذ ان الزيادة الطفيفة في نسق ارتفاع حجم مبادلات السلع البالغ 6.5 ٪ بدلا من 5.5 ٪ سنة 1978 نتجت بصفة أساسية عن توسع مشتريات المواد الغذائية وبالاخص عن تكوين مخزونات تضاربية من المنتوجات الاولية الصناعية. وقد تسبب التطور المذكور بالمقابل في ارتفاع ملحوظ لاسعار جل المنتوجات الاساسية. غير أن سنة 1979 انطبعت وبدون نزاع على الاخص بالغلاء المفاجيء للنفط الخام. ذلك أنه على اثر الانقطاع المؤقت للمبيعات الايرانية وأكثر من ذلك على اثر التغيرات البنيوية التي عرفها هذا السوق الذي تزداد مراقبته أكثر فأكثر من طرف البلدان المزودة، فان سعر البرميل الذي ظل مستقرا منذ يوليوز 1977 في مستوى يقل، بالقيمة الثابتة للدولار، عن السعر المطبق في بداية 1974 تضاعف في ظرف سنة، مما أدى الى ارتفاع كلفة مشتريات النفط بنسبة الثلث تقريبا فيما يرجع لسنة 1979.

ومن ثم، تدل المعطيات الاحصائية المؤقتة على أن الفوائض التي اسفرت عنها الاداءات الجارية للدول المصدرة للنفط قد شهدت توسعا ملموسا حيث بلغت ما يناهز 70 مليار دولار مقابل 5 ملايير فقط سنة 1978. وفي نفس الوقت، فقد انتقل العجز الكلي لباقي الدول النامية الاخرى من 36 الى 55 مليار، كما سجلت الدول الصناعية رضيدا سلبيا قدره 10 ملايير من الدولارات في نظير فائض يناهز 30 مليار سنة 1978. وبالاضافة الى ذلك، فان هذه المجموعة الاخيرة شهدت بعض التغيرات الهامة التي أفضت الى تحولات جذرية في وضعيات البلدان الغربية الثلاث العظمى، ذلك أن ميزان الاداءات بالولايات المتحدة الذي ظل يختل بشكل عميق منذ سنة 1977 قد عرف تحسنا من جديد، وأن الفائض المسجل فيما سبق من طرف ألمانيا الاتحادية قد اختفى على العكس من ذلك تقريبا، وأن الرصيد الايجابي البالغ 17 مليار والذي شهده اليابان سنة 1978 قد أعقبه هذه السنة عجز يناهز 8 مليارات.

ان هذه التغييرات الهامة التي طرأت على الوضعيات الخارجية، والمفارقات التي لوحظت فيما يخص زيادة الاسعار وتفاوت درجة تأثر أهم البلدان الصناعية بمشاكل الطاقة وكذا عدم الاستقرار الذي تميزت به الحالة السياسية الدولية، كل هذا وذاك لم يفته أن يؤثر على أسواق الصرف. فتفاقم اختلال ميزان أداءات اليابان وتوقف هذا البلد بدرجة عالية على استيراد النفط يفسران الى حد بعيد الضعف الشبه المستمر الذي سجله الين طيلة السنة. وعلى العكس من ذلك، فقد استفاد الجنيه الاسترليني من الوضعية الحسنة لابريطانيا العظمى بازاء التموين بالمواد المجروقة باستثناء ما بين أشهر غشت واكتوبر حين ازدادت حدة التضخم، وسجلت التجارة الخارجية نتائج سيئة وتم حذف مراقبة الصرف، مما أدى الى اثارة قلق المتعاملين بسوق العملات. أما الدولار، فقد استرجع الى غاية منتصف يونيو جزءا من القيمة التي فقدها خلال السنة المنصرمة وذلك بفضل آثار البرنامج التصحيحي الذي تم الاعلان عنه في فاتح نونبر 1978 وبفضل تقلص الرصيد السلبي للميزان الامريكي وكذا لكون الزيادة التي طرأت على أسعار النفط في نهاية مارس كانت قليلة نسبيا. وعلى العكس من ذلك، فان الارتفاع القوي الذي عرفه سعر النفط الخام فيما بعد ذلك، وعودة الميزان التجاري الى تسجيل عجز بالغ الاهمية، واستمرار موجة التضخم بنسبة عالية وكذا الاحداث السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط، كل ذلك أدى بالعملة الامريكية الى الانخفاض بشكل بين لم ينقطع سيرى في شهر أكتوبر حين اتخذت السلطات الفدرالية مجموعة من التدابير من أجل مراقبة توسع التسليفات بطريقة أفضل. هذا وقد سهل تطور الدولار بصفة مرضية خلال النصف الاول من السنة انطلاقة النظام النقدي الاوربي الذي دخل حيز التطبيق في 13 مارس. كما أن ضعف العملة الامريكية فيما بعد أدى الى حركة من المضاربة على المارك الالماني الذي تعين الرفع من قيمته بتاريخ 24 شتنبر وبنسبة 2 ٪ بازاء العملات الاخرى المنتمية الى النظام المذكور باستثناء الكورونا الدنماركية التي تم تخفيض قيمتها بنفس التاريخ بنسبة 3 ٪ ثم 5 ٪ في 29 نونبر. وفي النهاية، فان قيمة الدولار ارتفعت من مختتم سنة لاخرى بمعدل يفوق 23 ٪ بسوق العملات بطوكيو، كما انخفضت في نفس الفترة بنسبة 8,7 ٪ بلندن وبمعدل 5.5٪ بازاء المارك الالماني وما يناهز 3٪ بالنسبة لاهم العملات الاخرى للنظام النقدي الاوروبي، ولم تنقلص سوى بـ 2 ٪ بالمقارنة مع الفرنك السويسري.

اذا كانت التغيرات التي سجلت في ميدان الصرف أقل حدة من سنة 1978 بفضل التدخلات المكثفة للبنوك المركزية، فان القلق الذي أحدثه الانخفاض المعمم للقوة الشرائية للعملات، ثم تفاقم التوترات السياسية، قد أديا على النقيض من ذلك الى موجة عارمة من المضاربة على المعادن النفيسة وبالاخص على الذهب. وهكذا، فان الاوقية التي بلغ سعرها 226 دولار في نهاية سنة 1978، اصبحت قيمة مبادلتها 300 دولار في شهر يوليوز و 400 دولار في أكتوبر و 524 في مختتم دجنبر مسجلة بذلك ارتفاعا سنويا نسبته 132 ٪. هذا ولم تستطع مبيعات الذهب التي قام بها كل من صندوق النقد الدولي والخزينة الامريكية كبح جماح هذا الارتفاع القوي الذي ازداد

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

سرعة خلال الاسابيع الاولى من سنة 1980 مع كونها مثلث في المجموع ثلاثة ارباع ما قدمته افريقيا الجنوبية والتى تعتبر المزود الرئيسى لسوق الذهب. فالولايات المتحدة، بعد ان باعت 1.500.000 أوقية شهريا الى حدود شهر أبريل، ثم 750.000 أوقية من مايو الى أكتوبر عدلت عن فكرة بيع كميات محددة بالمزاد العلنى وفي مواعيد منتظمة واكتفت بعد اتخاذ هذا القرار بتفويت 1.250.000 أوقية بتاريخ 2 نونبر 1979. أما صندوق النقد الدولى، فقد أنهى على العكس من ذلك برنامجه الرامى الى اعادة جزء من الذهب للدول الاعضاء كما تابع مبيعاته الشهرية مكتفيا بتخفيض حجم هذه الاخيرة في شهر يونيو من 470.000 الى 440.000 أوقية وذلك قصد الاستجابة للطلبات الخارجة عن المسابقة. وفي هذه الظروف، فان الارباح التى تم تحقيقها لصالح الصندوق الائتمانى السذى يقدم المنح والقروض للدول النامية انتقلت من سنة لاخرى من 1.080 الى 1.410 ملايين دولار.

وقد اتخذ صندوق النقد الدولى علاوة على ذلك مجموعة من التدابير التى من شأنها أن تسمح له باستعمال موارده بشكل أكثر تحررا. ذلك أن موارد الصندوق شهدت توسعا ملموسا بالخصوص على اثر حلول تاريخ استحقاق جزء كبير من القروض الموزعة في منتصف العقد المنصرم وعلى اثر دخول نظام التمويل الاضافي الى حيز التطبيق بتاريخ 23 فبراير 1979، وهو نظام يهدف الى تزويد الدول الاعضاء بتسليفات اضافية في حالة تعرض اداءاتهم الخارجية الى اختلالات خطيرة. وهكذا، فقد تقرر تبسيط القواعد والشروط الخاصة باللجوء الى موارد الصندوق وذلك بالسماح بتمديد فترة القروض في بعض الحالات من سنة الى ثلاث سنوات وبالتزام الصندوق باعتبار الاسبقيات الداخلية الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية للبلدان أثناء اعتماده للبرامج المالية للاصلاح وذلك بشكل أفضل من الماضى. ومن جهة أخرى، فقد أصبح الحصول على التمويل التعويضى أكثر سهولة على اثر ادماج المداخيل السياحية وكذا تحويلات العمال بالخارج في تقدير نواقص قيمة الصادرات وعلى اثر قرار رفع مبلغ هذا النوع من القروض من 75 ٪ الى 100 ٪ من الحصص. وأخيرا، فقد تم تمديد الفترة القصوى لتسديد التسليفات برسم التسهيل الموسع من ثمان الى عشر سنوات.

ومن جهة أخرى وفي اطار حرصه الدائم على تدعيم دور حق السحب الخاص، فقد قام الصندوق بتاريخ فاتح يناير 1979 بتوزيع أولى المنح الثلاث التى قررها مجلس المحافظين في دجنبر 1978 ومبلغ كل منها حوالى 4 ملايير، كما قام برفع نسبة المكافأة على الموجودات من حقوق السحب الخاصة من 60 ٪ الى 80 ٪ من معدل الفائدة المحدد بالسوق لاهم العملات. وسمح كذلك باستعمال الموجودات المذكورة في عمليات خطوط السلف التي تفتح فيما بين البنوك المركزية وكذا في عمليات القروض لاجل. وقد أولى الصندوق كذلك اهتماما بالغا لانهاء اعداد المشروع الخاص باحداث حساب الاستبدال الذى سيتلقى الودائع بالدولار مقابل ديون محررة بحقوق السحب الخاصة. وسيتيح هذا الحساب للدول الاعضاء تنويع احتياطاتها من الصرف ويجعل هذه الاخيرة أكثر استقرارا. الا أنه ينبغى اتخاذ اجراءات دقيقة وحكيمة حتى يتسنى للديون المذكورة أن تكتسب سيولة كافية ومردودية مغرية وان تحافظ على قيمتها الاصلية. كما يتعين فضلا عن ذلك تحقيق التوازن المالى لهذا الحساب المزمع احداثه مستقبلا.

ان هذه الاصلاحات التى أنجزت أو التى لا زالت مقررة بالنسبة للنظام المالى الدولى، مهما بلغت من الاهمية، فانها لا تعتبر في مستوى مشاكل الفترة الراهنة. ذلك أنه في الوقت الذى لم تستطع فيه أية عملة أخرى أن تنافس الدولار الذى يزداد مستقبله غموضا، فان الذهب الذى من المفروض أن يكون قد فقد صبغته النقدية لا زال ليس فقط ذا قيمة يحتمى بها دوليا من طرف الاشخاص، بل يشكل دائما وفي التطبيق أداة رسمية من أدوات الاحتياط المرغوب فيها. ومن جهة ثانية، يبدو أن مساوىء نظام مرونة معدلات الصرف، تلك المرونة التى لا تعفى على الخصوص من الاقدام على بعض التصحيحات الاساسية لقيمة العملات، تفوق مزايا هذا النظام. وأخيرا، فان الحراسة المشددة على ما يسمى بنظام «الاورو عملات» والذى لا زال ضعيفا قد تؤدى بالبنوك التجارية التى تحرص على تلافي وقوعها الى درجة كبيرة تحت رحمة المودعين الكبار وعلى تلافي زيادة حجم تسليفاتها الى بعض المدينين في حدود واسعة قد يؤدى بها اذن الى عدم القيام باعادة توظيفها للفوائض النفطية التى تزداد بشكل قوى وذلك بنفس الاهمية التى تميز بها عملها في هذا الميدان في الماضى.

وفي هذه الظروف، فان تطلعات العقد الجديد تبعث بالطبع على التشكك أكثر مما تبعث على الامل. هذا وان المسؤولين بدول العالم الثالث التى تتزايد مديونيتها كل سنة بما يناهز الربع يستشعرون المزيد من القلق ومن خيبة الامل سيما وان الغموض وعدم الاستقرار المؤكد الذى تشهده الوضعية الدولية لم يشجع البلدان الصناعية المنكمشة على قوتها على الالتزام بما هو كفيل باقامة نظام اقتصادى جديد بما يجب من السرعة.

ذلك ان العدد الكبير من الخطب والكلمات التى دارت أثناء المداولات العالمية الهامة والاكوام الضخمة من الوثائق التى راجت ضمن هذه الاخيرة، لم تسفر سوى عن توصيات تعتبر في أغلب الاحيان دون المطالب المشروعة المقدمة من طرف البلدان الاقل نموا. وهكذا، فان اعداد القانون الاساسى للصندوق المشترك لاستقرار أسعار بعض المنتوجات الاولية لم يشهد أى تقدم خلال سنة 1979. كما أن المؤتمر الخامس للامم المتحدة الخاص بالتجارة والتنمية أنهى أشغاله بتاريخ 3 يونيو 1979 بمانيلا في جو مشحون بالمرارة وعدم الرضى : اذ ان التوصيات الصادرة عن المؤتمر والراهية بالخصوص الى زيادة المعونة للدول الاكثر فقرا والى مكافحة الحماية لا تتمتع بأية قوة الزامية عند التنفيذ. وبالاخص، فان المشاركين أنهو أعمال هذه الدورة دون التوصل الى أى اتفاق حول بعض المسائل البالغة الاهمية كالاصلاح النقدى واحداث تسهيل اضافي من أجل استقرار المداخيل عن صادرات المواد الاساسية. كما أن الاتفاقيات المبرمة في اطار المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف، والتى ستمكن فعلا من الحد بمعدل كبير نسبيا يبلغ الثلث فيما يتعلق بحقوق الجمرك للدول الصناعية، وستمكن ايضا من مراقبة استعمال بعض الاجراءات غير التعريفية بشكل أفضل ومن اضفاء الصبغة القانونية على المزايا الممنوحة للبلدان الاكثر حرمانا، سوف لا تصل الى اعادة توجيه المزايا الاقتصادية لحرية التبادل بطريقة أوضح لصالح البلدان المذكورة كما سوف لا تصل الى اقامة نظام قانونى ملائم للسير المحكم للنظام النقدى على نحو ما سبق تقريره في تصريح طوكيو في شهر شتنبر 1973. وأخيرا، فان البرنامج الذى تمت المصادقة عليه في أعقاب المؤتمر الثانى للامم المتحدة في موضوع «العلم والتقنية في خدمة التنمية» والذى ينص على انشاء صندوق مموّل بمبلغ 250 مليون دولار واحداث منظمة تمثل فيها كل الدول الاعضاء في المؤتمر لا يشكل سوى بداية للحلول التى ينبغى أن تكون موضوع مفاوضات لاحقة. وعلى النقيض من ذلك، فان الاتفاقية الجديدة التى أبرمت بلومى خلال شهر أكتوبر بين الرابطة الاقتصادية الاوربية و 57 دولة من افريقيا السوداء والكرايب والمحيط الهادى توسع وتحسن بشكل ملحوظ النظام القائم حاليا والهادف الى تخفيف الآثار السيئة لتغيرات انتاج وأسعار المواد الفلاحية. وبالاضافة الى ذلك، فان الاتفاقية المذكورة تقر نظاما ممتازا بالنسبة لاهم المنتوجات المعدنية. وسيتم تطبيق هذا النظام الثانى فيما اذا أدت الظروف الداخلية أو انخفاض الاسعار ببلد مشارك الى عجزه عن تجديد تجهيزاته أو أدى كل ذلك الى تقلص محبوس في طاقاته للاستخراج أو للتصدير.

هذا ويتناقض النجاح النسبى لهذه الجمعية الاخيرة مع الفعالية المحدودة للمؤتمرات الكبيرة، والتى تجسدت مؤخرا في الفشل الذريع الذى منى به المؤتمر العام الثالث للامم المتحدة للتنمية الصناعية والذى حاولت خلاله مجموعة «77» ولكن دون جدوى الحصول الى جانب الاعتراف بالمطالب ذات الصبغة السياسية، على انشاء صناديق عامة لتدعيم تنميتها الاقتصادية. ومن ثم أخذت تنشأ فكرة جديدة مفادها ان الواقعية تفرض دون شك تعدد المنظمات الجهوية لكى تتسنى الاحاطة بشكل أفضل بمختلف الوضعيات المادية المعقدة وبالمعطيات الانسانية. وفي اطار هذه الرؤيا، فان المغرب الذى استدعى الدول المتاخمة للصحراء لتجميع امكاناتها وطاقاتها شارك بفعالية في اجتماعات محافظى البنوك المركزية العربية والافريقية، كما شارك في الدورات السنوية لصندوق النقد العربى ومؤسسات التنمية العربية.

ومن جهة أخرى، فقد ظلت السلطات المغربية غير مطمئنة أمام استمرار اجراءات الحماية التى أقامتها الرابطة الاقتصادية الاوروبية، بل وأكثر من ذلك أمام التوسع المنتظر لهذه الاخيرة بانضمام ثلاث دول جديدة اليها. ويعتبر التوقيع على معاهدة انخراط اليونان بتاريخ 28 مايو 1979 بأثينا خطوة هامة في هذا الاتجاه. وستعرض المعاهدة للموافقة عليها من طرف برلمانات دول الرابطة قبل أن يصبح البلد المذكور عضوا في المجموعة في يناير 1981. وعلى الخصوص، فان دخول البرتغال في المستقبل وبالاخص اسبانيا الى حظيرة السوق سوف لا يفوته أن يحدث آثارا سلبية على مجموع اقتصاد المغرب : ففى الميدان الفلاحى، ستتمكن السوق المشتركة من الاقتراب من الاكتفاء الذاتى فيما يخص الحوامض والبواكر وهي مواد تحتل مكانة هامة ضمن انتاج القطاع الفلاحى وتمثل جزءا مهما من صادراتنا الوطنية. كما أنه في المجال الصناعى سيتضرر عدد كبير من الفروع من جراء التجهيزات الحديثة والسريعة التى ستشهدها القطاعات المنافسة باليونان والبرتغال واسبانيا. وأخيرا، فان مستقبل العمال المغاربة المشتغلين ببلدان الرابطة الاوروبية والبالغ عددهم 500.000 سيكون مهددا بدخول اليد العاملة الجديدة القادمة من الدول الثلاث المذكورة.

لم يكن من شأن الوضع الاقتصادى الدولى الذى تم التذكير بمعالمه أعلاه أن يسهل متابعة السياسة الرامية الى اصلاح الوضعية المالية للبلاد، تلك السياسة التى شرع في تطبيقها في اطار المخطط الثلاثى 1978–1980.

ذلك أن سنة 1978 كانت قد شهدت اتخاذ اجراءات واسعة النطاق تهدف الى التخفيض من عجز المالية العمومية وعجز ميزان الاداءات الجارية واللذان كانا قد تفاقما خلال الثلاث سنوات الاخيرة من التصميم الخماسى 1973–1977 خصوصا على اثر تقوية برامج التجهيز وزيادة التكاليف المرتبطة بالدفاع عن الحوزة الترابية للبلاد. وهكذا، فان مجهود تقليص نفقات التسيير، واقرار اصلاحات جبائية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جديدة وبالاخص تخفيض الاستثمارات العمومية، كل هذا، وذاك كان قد سمح بنزول حاجيات خزينة الدولة في ظرف سنة من 7.588 الى 6.858 مليون درهم. كما أن الاجراءات المتخذة قصد تنمية المداخيل من العملات الاجنبية والحد من حجم الاستيرادات أسفرت عن هبوط عجز الادءات الجارية من 8.223 الى 5.619 مليون. وبموازاة ذلك، فقد تباطأ متوسط النمو السنوي للمجموعة النقدية بفضل تأطير توزيع التسليفات البنكية بصرامة أكبر مما سبق. كما أن ارتفاع مقياس تكاليف المعيشة بدأ بدوره أقل سرعة بالقياس لما كان عليه في السنة السابقة. والتالي، فان كل هذه الاعمال والاجراءات وان كانت قد أدت، الى انخفاض بسبة النمو الحقيقي للانتاج الداخلي من 6٪ الى 2،3٪، فان حصيلتها كانت اذن ايجابية الى حدكبير.

أما خلال سنة 1979، وحرصا من الدولة على مواصلة الاصلاح المذكور، فقد حاولت الحد من ارتفاع التكاليف العادية على الرغم من الزيادة التي شهدتها مرتبات الموظفين وبالرغم كذلك من العبء المتزايد للدين العمومي وللمساعدات الرامية الى الحد من غلاء المواد الاولية الضرورية. كما استطاعت الدولة أيضا أن تزيد بشكل ملحوظ في معدل المداخيل الجبائية. غير أن عودة نفقات الاستثمار الى الارتفاع أسفر عن توسع طفيف في عجز الخزينة العمومية والذي بلغ 7.221 مليون درهم. بيد أن هذا الاخير لم يمثل مع ذلك سوى نسبة أقل من الناتج الداخلي الاجمالي. وفي مجال العلاقات التجارية والمالية مع الخارج، وعلى الرغم من التدعيم الذي عرفته الاجراءات المتخذة قيما قبل، فقد وصل اختلال ميزان الادءات الجارية الى 6.304 ملايين درهم أي كسنة 1978 الى ما نسبته 11٪ تقريبا من الناتج الداخلي الاجمالي. ذلك أنه في الوقت الذي سجل فيه مبلغ صادرات السلع توسعا ملحوظا، ازدادت كلفة الاستيرادات بسبب الارتفاع الهام لتكلفة المواد النفطية ولزيادة قيمة مشتريات المواد الاولية. أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية التي تشكل جانبا هاما من سياسة اصلاح الوضعية المالية، فقد مكنت على الخصوص من التحكم في نمو وسائل الاداء الموضوعة رهن اشارة الاقتصاد. واخيرا، فان تدخلات السلطات العمومية واستيرادات المواد الغذائية لتكميل الانتاجات المحلية التي لازالت غير كافية، كل هذا يفسر تباطؤ نسبة زيادة كلفة المعيشة والتي قدرت بـ 8.3٪ عوضا عن 9.7٪ سنة 1978.

هذا وتجب الملاحظة اذن بأن المستلزمات الداخلية والضغوط الخارجية كان لها أثر كبير بالنسبة للنتائج المحصل عليها سنة 1979. فعلى الرغم من كون نسبة زيادة الناتج الداخلي الاجمالي كانت محدودة، فقد تم تسجيل تقدمات هامة ولكنها غير كافية وذلك في مجال تحسين وضعية التوزنات الاساسية الاقتصادية والمالية للبلاد.

الانتاج

بلغ الناتج الداخلي الاجمالي حسب معطيات المحاسبة الوطنية التي لازالت مؤقتة 30.350 مليون درهم بأسعار السوق لسنة 1979. بدلا من 29.684 مليون سنة 1978 مسجلا بذلك زيادة سنوية نسبتها 2،2٪ أي ما يعادل نسبة الزيادة المحققة خلال السنة السابقة. وقد نتج هذا التوسع البسيط في الجزء الاكبر منه عن نمو القيمة المضافة لقطاع الطاقة وللادارات العمومية، اذ أن الانتاج الفلاحي والانتاج الصناعي وكذا أنشطة القطاع الثالث لم تشهد على العكس من ذلك أي نمو يذكر، بل ان الوضعية زادت تفاقما في ميدان البناء والاشغال العمومية (1).

فبعد أن كانت القيمة المضافة للفلاحة والصيد قد ارتفعت بنسبة 11،1٪ سنة 1978، فانها لم تزد هذه السنة سوى بمعدل 0،7٪ فحسب. ويعزى شبه الركود هذا الى تقلص محاصيل كل من الحبوب والزراعات الصناعية والحوامض والتي تضررت كلها من جراء أحوال مناخية غير ملائمة. ومن تم، فقد ظلت كلفة استيرادات المواد الغذائية ثقيلة ولم تعرف الدخول القروية أي تحسن. ان هذا التطور المخيب للآمال الذي تشهده أنشطة القطاع الاول منذ فترة طويلة والذي ينعكس على وضعية الحسابات الخارجية وعلى مصير أغلبية السكان كان مصدر انشغال بالنسبة للسلطات العمومية التي استمرت في تخصيصها لمبالغ هامة لاعمال الري وتشجيعها لانتشار التقنيات الحديثة. كما قامت علاوة على ذلك برفع أهم الاسعار الفلاحية وأولت اهتماما أكبر بمناطق البور.

لقد انخفض معدل نمو القطاع المعدني بشكل خفيف اذ نزل في ظرف سنة من 6،5٪ الى 5،3٪ وذلك بسبب استقرار كميات الفوسفاط المستخرجة. وعلى النقيض من ذلك، فان مبلغ الصادرات الذي لم يكن قد ازداد قط سنة 1978 ارتفع هذه السنة بصفة ملموسة بفضل نمو خفيف في توريدات الفوسفاط وزيادة أسعارها وكذا الى ارتفاع المداخيل المتأتية من المعادن الاخرى بشكل ملحوظ.

وبالمقابل، فان انتاج الطاقة زاد بنسبة 3،8٪ في نظير 5،1٪ في السنة السابقة على اثر توسع الطاقة التحويلية لاهم معمل لتكرير النفط بالبلاد.

وبينما كانت القيمة المضافة لصناعة التحويل وللصناعة التقليدية قد سجلت ارتفاعا نسبته 5،6٪ سنة 1978، فانها لم تشهد هذه السنة سوى نمو بمعدل 1،2٪، مما يرجع السبب فيه على الخصوص الى تقلص نشاط مقاولات صناعة التعدين.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 1 و2.

أما فرع البناء والاشغال العمومية، والذي سبق له أن انخفض بنسبة 18،5٪ فيما قبل، فقد تقلص نشاطه من جديد سنة 1979 بمعدل 16،6٪.

وضمن القطاع الثالث الذي ظل قارا منذ سنتين، سجل فرع النقل والمواصلات انخفاضا نسبته 4،9٪ بينما كان قد اتسع بمعدل 11،5٪ سنة 1978، وعلى النقيض من ذلك، فقد عرفت الخدمات والتجارة زيادة بنسبة 1،1٪ و 1،4٪ على التوالي.

وأخيرا، استمرت القيمة المضافة للادارات العمومية في الارتفاع بنسق قوي نسبيا اذ اتسعت بمعدل 10،9٪.

أما فيما يخص الناتج الداخلي الاجمالي المحسوب بالدراهم الجارية أي بتطبيق مقياس أسعار الانتاج الذي زاد بنسبة 7،8٪ سنة 1979 في نظير 10،4٪ في السنة السابقة، فقد وصل الى 58.226 مليون درهم مقابل 52.860 مليون سنة 1978 فسجل بذلك سمبقا بمعدل 10،2٪ أي ما يقل عن نسبة الزيادة التي لوحظت سنة من قبل وهي 12،9٪. أما الناتج الوطني الاجمالي الذي يشمل بالاضافة الى ذلك الدخول الخارجية الصافية التي قدرت بـ 1593 مليون درهم بدلا من 1801 مليون، فقد انتقل من 54.661 الى 59.819 مليون درهم محققا بذلك زيادة نسبتها 9،4٪ (1).

## الطلب والتوفير

وبالمقابل، فقد ازدادت النفقة الوطنية الاجمالية بمعدل 8،5٪ فقط اذ وصلت الى 65.655 مليون درهم مقابل 60.506 ملايين في السنة السابقة. وهكذا، فان المجلوب الخارجي الصافي من الامتعة والخدمات والذي سبق له أن نزل من 9.325 الى 7.646 مليون لم يتجاوز هذه السنة 7.429 مليون. وقد مثل بهذا المستوى 12،8٪ من الناتج الداخلي الاجمالي بدلا من 14،5٪ سنة 1978 و 19،9٪ سنة 1977. غير أنه لم يمكن الحصول على هذا التحسن في حسابات البلاد الا بواسطة انخفاض جديد للتكوين الاجمالي للرسمال الثابت. ذلك أن هذا التكوين الذي كان قد تقلص بنسبة 12،7٪ خلال سنة 1978 سجل هذه السنة أيضا هبوطا بمعدل 7،7٪ اذ نزل الى 12.372 مليون على الرغم من عودة النفقات العمومية للتجهيز الى الارتفاع، كما تقلصت حصته ضمن الناتج الداخلي الاجمالي هي الاخرى من 25،3٪ الى 21،2٪. أما مبلغ الاستثمارات واعتبارا لتوسع في المخزونات قدر بـ : 1.313 مليون درهم مقابل 697 مليون سنة 1978، فقد نزل من جهته من 14.097 الى 13.685 مليون. وعلى العكس من ذلك، فان الاستهلاك الكلي تحدد في 51.970 مليون أي بزيادة معدلها 12٪ في نظير 10،4٪ في السنة السابقة. ذلك أنه اذا كان نسق نمو الاستهلاك الحر قد ظل يناهز 11٪، فان معدل توسع استهلاك الادارات العمومية انتقل من 9٪ الى 16،7٪.

وفي هذه الظروف، فان التوفير الداخلي الاجمالي الذي يعادل الفرق بين الناتج الداخلي الاجمالي والاستهلاك الكلي لم يتجاوز 6.256 مليون درهم بينما كان قد بلغ 6.431 مليون درهم سنة 1978. كما أن التوفير الوطني الاجمالي والذي يشمل التوفير الداخلي والدخول الخارجية الصافية نزل من 8.252 الى 7.849 مليون. وقد مكن من تمويل 57،4٪ من الاستثمارات عوضا عن 58،5٪ سنة 1978 (1).

### العلاقات المالية مع الخارج

انتقلت قيمة الصادرات في ظرف سنة من 6.261 الى 7.287 مليون محققة بذلك نموا نسبته 16،4٪ وذلك خصوصا بفضل النمو السريع الذي عرفته المداخيل المتأتية من مبيعات المواد نصف المنتهية والمواد المخدومة. وعلى النقيض من ذلك، فان كلفة الاستيرادات التي قد تقلصت سنة 1978 بنسبة 14،2٪ ارتفعت هذه السنة بمعدل 15،9٪ لتصل الى 14.328 مليون. ذلك أنه في الوقت الذي تم فيه تدعيم اجراءات الحد من دخول بعض المنتوجات والذي ظل فيه الايداع من أجل الاستيراد ساري المفعول، واذا كانت مشتريات مواد التجهيز التي كانت قد هبطت في السنة السابقة من 4.971 الى 3.387 مليون قد تقلصت من جديد شيئا ما، فان اقتناء النفط الخام والمواد الاولية زاد بشكل ملحوظ. ومن تم، فان الرصيد السلبي للمبادلات التجارية انتقل من 6.100 الى 7.041 مليون درهم. غير أنه ظل مع ذلك أدنى من العجز المسجل سنة 1977 والبالغ 8.542 مليون. ومن جهة أخرى، فاذا كان ثقل العمليات الحكومية ومبلغ المداخيل السياحية قد ظلا قارين في مستوياتهما السالفة، فان زيادة تحويلات العمال المغاربة المقيمين بالخارج قد عوضت بل وفاقت ارتفاع مبلغ الفائدة المترتبة عن الدين الخارجي. وبالتالي، فان عجز ميزان الادءات الجارية الذي سبق له أن تقلص بما يناهز الثلث في السنة السابقة وصل الى 6.304 ملايين درهم في نظير 5.619 مليون سنة 1978. هذا وقد تمت تغطية الجزء الكبير من هذا العجز بواسطة المجلوبات الصافية من رؤوس الاموال غير النقدية. ومع ذلك فقد سمح توسع

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 3 و 5.

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 6 و 7.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

القروض التجارية المحصل عليها بالحد من زيادة الاستدانة الخارجية. غير أن هذا لم يمنع التحمل الكلي للدين العمومي بازاء الخارج من أن يمثل 22,5٪ من مجموع مداخيل السلع والخدمات ومداخيل الرسمال والعمل مقابل 16,8٪ سنة 1978.

**المالية العمومية**

على الرغم من الارتفاع الجديد للمبالغ المخصصة لتسديد الدين العمومي ومن زيادة المساعدات الهادفة الى الحد من تصاعد أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع، وبالرغم كذلك من رفع مرتبات الموظفين، فان معدل نمو النفقات العادية ظل يناهز 18٪. وعلى العكس من ذلك، فقد أسفرت تقوية الضغط الجبائي عن سبق نسبته 18٪ في المداخيل العادية أي ما يعادل ضعف نسبة التوسع المسجل سنة 1978. وفي هذه الظروف، فان التوفير الناجم عن الميزانية العادية انتقل من 644 الى 802 مليون درهم. الا ان ارتفاع تحملات الاستثمار الى 9.016 مليون بعد ما كانت قد نزلت من 10.306 ملايين سنة 1977 الى 6.629 مليون سنة 1978 ادى الى تفاقم طفيف في عجز خزينة الدولة والذي انتقل بعد ادماج الحسابات الخاصة من 6.858 الى 7.221 مليون من سنة لاخرى. هذا ونظرا لكون نمو المواد ذات الصبغة النقدية بدا أقل سرعة مما سبق، فان تمويل هذا العجز تحقق بنسبة أهم من سنة 1978 بواسطة اللجوء الى الاقتراضات الخارجية.

**النقد والسلف**

لقد كانت السياسة النقدية التي تم تطبيقها سنة 1979 تدور حول ثلاثة محاور. فقد كان الامر يتعلق وكالسنوات السالفة أولا بمحاولة تقريب نسق نمو السيولات من زيادة حجم العمليات مع اعطاء الافضلية للانشطة ذات الاولوية. كما كان الامر يتعلق فضلا عن ذلك بالشروع في اعادة التوازن بين أهم مصدري الانشاء النقدي. وهكذا ففي الوقت الذي تم فيه الحد من توسع وسائل الاداء، فان الاجراءات المتخذة لفائدة المصدرين أسفرت عن زيادة هامة للتسهيلات الممنوحة لهم. وعلى النقيض من ذلك، فان التسليفات المقدمة قصد تمويل الاستثمارات عرفت بعض الانخفاض. ومن جهة أخرى، فان نمو الديون على الخزينة التي تشكل أهم عنصر من مقابلات المجموعة النقدية تباطأ بشكل ملحوظ، في حين أن توسع القروض للاقتصاد الذي لازال خاضعا لسقف الزامي ازداد بعض الشيء.

## الفلاحة

سجل انتاج القطاع الفلاحي سنة 1979 ارتفاعا نسبته 0,7٪ فقط بالقياس لنتائج السنة السابقة والتي كانت ملائمة نسبيا. فقد بلغ الإنتاج المذكور، بحساب أسعار سنة 1969 ما قدره 3.960 مليون درهم عوضا عن 3.931 مليون سنة 1978. ونظرا لارتفاع نسبة نمو القطاع الصناعي من سنة لاخرى، فان حصة قطاع الفلاحة ضمن الناتج الداخلي المجمل نزلت في ظرف سنة من 13,2٪ الى 13٪. ويعزى شبه الركود هذا بصفة رئيسية الى تقلص محاصيل كل من الحبوب والزراعات الصناعية والحوامض والتي تضررت من الاحوال المناخية التي لازال لها تاثير بالغ على المزروعات بالرغم من المجهودات المبذولة خصوصا في مجال الري (1).

ولذا، فان السلطات العمومية تواصل اهتمامها بتطور الانشطة الفلاحية التي توفر 40٪ من مجموع الوظائف وتؤمن العيش لما يقرب من 60٪ من مجموع السكان. ومن جهة أخرى، فان نسق نمو الانتاج الفلاحي بالاسعار الحقيقية ظل خلال الخمسة عشر سنة الماضية دون نسبة النمو الديموغرافي. وبالتالي، فان تغطية الحاجيات الغذائية لم يتم تحقيقها الا عن طريق الزيادة في المشتريات من الخارج، الشيء الذي جعل ميزان المبادلات الخاصة بهذا النوع من المواد يسجل عجزا متواصلا منذ سنة 1974، باعتبار المبادلات المتعلقة بالزيوت وبالحبوب الزيتية.

وفي هذا الاطار، وعلاوة على المساعدات التي تمنحها الدولة لمساندة أسعار المواد الاساسية، فقد شهدت سنة 1979 انطلاق أو مواصلة أعمال مختلفة تهدف الى بلوغ البلاد الى غاية الاكتفاء الذاتي في ميدان التغذية والتي حددت كهدف على المدى البعيد. وهكذا، فقد توبعت عملية تعميم الطرق التقنية الجديدة للزراعة وتربية المواشي قصد تقوية المنتوجات الفلاحية والحيوانية والتي يتعين تشجيعها أيضا بواسطة الرفع من أهم الاسعار الفلاحية. وقد عمدت السلطات فعلا الى الزيادة في هذه الاسعار في منتصف سنة 1979، الشيء الذي سمح للفلاحين بأكثر من تغطية ارتفاع مصاريف اليد العاملة والاسمدة والمحروقات. ومن جهة ثانية، فقد تم مرة أخرى تخصيص مبالغ هامة لبناء السدود : وهكذا وبعد الانتهاء من أشغال تشييد سد وادي المخازن وسد المسيرة واللذين تم تدشينهما في المدة الاخيرة، فان المساحة القابلة للري أصبحت تقدر بحوالي 600.000 هكتار. الا انه اذا كانت هناك سدود اخرى في طور الانجاز، فان الجهود المبذولة حاليا في ميدان التجهيز المائي ترمي قبل كل شيء الى توسيع المساحات المسقية والتي تناهز في الوقت الراهن 400.000 هكتار فقط. وبالاضافة الى ذلك، فان السلطات تولي مزيدا من الاهتمام الى المناطق البور والتي تشكل الجزء الاكبر من الاراضي القابلة للزراعة والتي تؤمن العيش لاغلبية الفلاحين ومربي المواشية. وفي هذا المجال، فان مشروع قرية تيسة الذي انطلق سنة 1979 يعتبر مثاليا. ويتعلق الامر بتجهيز حوالي 250.000 هكتار من الهضاب الريفية الواقعة شمال مدينة فاس من أجل الحصول على أكبر مردودية اقتصادية ممكنة وذلك بأقل استثمارات بسيطة نسبيا. كما أن الهدف من هذا المشروع هو جعل تدخلات الدولة تشمل مجموع الانشطة داخل المحيط القروي. وقد قدرت الكلفة الاجمالية لهذا المشروع الذي سيستغرق انجازه ست سنوات بـ 650 مليون درهم سيتم تمويل ما يربو على الثلث منها من طرف البنك الدولي.

وأخيرا وفيما يتعلق بالمنافذ الخارجية، فان مكتب التسويق والتصدير منشغل منذ الآن بجعل عرض المواد الوطنية يتلاءم والوضعية الجديدة التي ستنجم عن انضمام اليونان وأسبانيا والبرتغال الى حضيرة السوق الاوربية المشتركة.

**الحبوب**

لقد تأثر الموسم الفلاحي 1978–1979 من جراء أحوال مناخية غير ملائمة. ذلك أن قلة الأمطار قد تسببت أولا في تأخير عمليات الحرث، بل ومنعتها في بعض الاحيان. ثم ان غزارة المياه وسقوطها بكثرة أدت الى حدوث فيضانات بمنطقة الغرب، في وقت شهدت فيه المناطق الشرقية والجنوبية موجة من الحر والجفاف. ولذلك، فقد سجلت الحبوب الرئيسية الاربعة انخفاضا بنسبة 6,5٪ فيما يخص المساحات المزروعة ونقصا بمعدل 6,9٪ فيما يرجع للمردود المتوسط والذي نزل من موسم لآخر من 10.1 الى 9,4 قناطير للهكتار. كما أن محصول الحبوب المذكورة وصل في المجموع 39,9 ملايين قنطار مقابل 46 مليون قنطار سنة 1978 فعرف بذلك تقلصا تفوق نسبته 13٪. الا انه فيما يتعلق بالنتائج الجزئية تجدر الاشارة الى الملاحظات التالية : اذا كانت كميات الدرة والشعير قد شهدت انخفاضا يناهز 20٪، فان كميات القمح الصلب لم تتقلص سوى بنسبة 9,2٪ فقط. كما أن انتاج القمح الطري بلغ 4,9 ملايين قنطار عوضا عن 4,4 ملايين قنطار في السنة السالفة وذلك بفضل الاجراءات التشجيعية التي اتخذتها السلطات العمومية.

ولكي تتسنى تغطية الحاجيات الداخلية، فقد تعين تدعيم الانتاج الداخلي باستيرادات بلغت ما يقرب من 15 مليون قنطار في نظير 15,5 ملايين قنطار سنة 1978. الا ان كمية هذه المشتريات انتقلت، حسب الاحصائيات الجمركية من 856 الى 973 مليون درهم على اثر الارتفاع الجديد الذي طرأ على أسعار القمح بالسوق العالمية.

وقد زادت الكميات المسوقة في الفترة ما بين يونيو ودجنبر 1979 على يد المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني بنسبة 13,4٪ بالقياس لنفس الفترة من سنة 1978 لتصل الى 3.812.000 قنطار بفضل الزيادة التي أدخلت على الاسعار الرسمية للتسويق. فقد انتقلت هذه الاخيرة في شهر يوليوز من 85 الى 105 دراهم للقنطار بالنسبة للقمح الصلب والطري ومن 65 الى 80 درهم للقنطار فيما يرجع للشعير والدرة. وتجدر الاشارة الى أن هذه الاسعار ظلت دون تغيير منذ سنة 1977.

أما فيما يتعلق بالحبوب الثانوية، فقد عرفت محاصيل الخرطال والدرة البيضاء والبشنة انخفاضا حد ملحوظ اما بسبب تقلص المساحات أو اثر انخفاض في المردودات. الا ان حجم الصادرات المكونة بصفة رئيسية من البشنة قد تضاعف من سنة لاخرى اذ بلغ 182.300 قنطار.

**القطاني**

بالرغم من تقلص المساحات المخصصة للقطاني بنسبة 13٪ حيث نزلت في ظرف سنة من 500.000 الى 435.000 هكتار، فان انتاج هذه المزروعات بقي مستقرا في مستوى 2,6 ملايين قنطار وذلك بفضل ارتفاع قوي في مردودات زراعات الحمص. أما محصول الفول، وهو أهم زراعات القطاني فقد نزل على النقيض من ذلك من 1.613.000 الى 1.475.000 قنطار أي بانخفاض سنوي نسبته 8,6٪.

**البواكير**

لقد أدى جليد فصل الشتاء وغزارة الامطار التي تهاطلت خلال شهر فبراير الى الاضرار بنوعية انتاج البواكير. ولذلك، فان الكميات المصدرة لم تصل سوى 138.100 طن في نظير 160.400 طن في السنة السابقة. فتابعت بالتالي حركة الانخفاض التي ابتدأت مع موسم 1974–1975. وقد ارتبط هبوط تصدير البواكير هذه السنة والبالغ معدله 14٪ تقريبا بتقلص مبيعات البطاطس التي نزلت من 45.700 الى 31.700 طن وكذا مبيعات الطماطم التي هبطت من 105.300 الى 97.900 طن بالرغم من ادخال نوع جديد ضمن انتاج الطماطم. وفي هذه الظروف، فان مجهود تنويع المنافذ الذي أدى الى الرفع من حصة المانيا الغربية الى 24٪ من مجموع الصادرات مقابل 18٪ في موسم 1977–1978 قد نجم عنه بالمقابل انخفاض في حصة السوق الفرنسية والتي نزلت في نفس الفترة من 77٪ الى 70٪.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 8 إلى 19.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وتفيد الاحصائيات الصادرة عن مكتب التسويق والتصدير والخاصة بالموسم 1978ـ1979، بأن قيمة صادرات البواكير ظلت تناهز 300 مليون درهم باعتبارها مسلمة بميناء الشحن و 450 مليون درهم باعتبار القيمة والشحن والتأمين، وذلك بالرغم من الانخفاض الذي طرأ على الكميات المصدرة. ذلك أنه في الوقت الذي نزل فيه السعر المتوسط للبطاطيس، سجلت أسعار الطماطم والخضر الاخرى على العكس من ذلك ارتفاعا ملحوظا.

وفي اطار تنمية الانتاج ومواءمته للمستلزمات الجديدة للاسواق الخارجية، فقد قدم البنك الدولي للمغرب قرضا بمبلغ 58 مليون دولار لتمويل الشطر الاول من مشروع يستهدف مضاعفة حجم الصادرات وجلب مداخيل سنوية اضافية تقدر بحوالي 350 مليون درهم. ويتعلق هذا المشروع الذي يمتد على طول الفترة ما بين 1979 و 1985 بزرع 1.000 هكتار من الخضر المغطاة، وتحسين وسائل وأجهزة التكييف الحالية، وتجميع الفلاحين المهتمين بزراعة الخضر والبواكير داخل مجموعة من التعاونيات وتأطيرهم وتزويدهم بقروض تفاضلية عن طريق الصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

**الحوامض**

ان انتاج الحوامض الذي سبق له أن وصل حجما قياسيا بلغ 1.070.000 طن خلال الموسم الفارط، لم يتجاوز 876.000 طن خلال موسم 1978ـ1979 مسجلا بذلك انخفاضا نسبته 18,1٪. ذلك أن الحر الشديد الذي شهده فصل الصيف قد تسبب في عرقلة كبر حجم الفواكه. ثم ان بزودة فصل الشتاء كان لها أثر سيء على نوعية مختلف فئات الفواكه سواء منها المبكرة أم المتأخرة النضج.

وبموازاة ذلك، فان حجم الصادرات لم يبلغ سوى 538.000 طن مقابل 673.000 طن في السنة السابقة أي بتقلص نسبته 20٪. هذا ونظرا لكون الكميات المصدرة الى الرابطة الاقتصادية الاوربية لم تنخفض سوى بنسبة 14,8٪ اذ وصلت 334.000 طن، فان حصتها ضمن مجموع المبيعات انتقلت من 58,2٪ الى 62,1٪. وعلى النقيض من ذلك، فان الصادرات الموجهة للاتحاد السوفياتي تقلصت بأكثر من الربع فنزلت بذلك حصتها من 30٪ تقريبا الى 26٪. أما فيما يتعلق بالقيمة الكلية للمداخيل المتأتية من مجموع هذه الصادرات، فقد بلغت حسب مكتب التسويق والتصدير 778 مليون درهم باعتبارها مسلمة بميناء الشحن و 1.092 مليون باعتبار القيمة والشحن والتأمين فلم تسجل بذلك سوى انخفاض بنسبة 3,8٪ و 6,4٪ على التوالي. ذلك أن شبه الركود الذي اعتور حركة العرض وتحسن نوعية الحوامض المقدمة من طرف المغرب قد سمحا بارتفاع الاسعار بنسبة هامة.

وفيما يرجع للسوق الداخلية، ففي الوقت الذي انخفضت فيه الكميات المقدمة لمعامل التحويل المحلية، بلغت الكميات المستهلكة 228.000 طن عوضا عن 197.000 طن في السنة الماضية أي بزيادة نسبتها 15,7٪.

**الزراعات الصناعية**

على اثر الفيضانات التي اجتاحت منطقة الغرب، بلغ الانتاج الكلي للزراعات الصناعية 2.480.000 طن مسجلا بذلك انخفاضا نسبته 9,8٪ بالقياس لانتاج الموسم السابق.

فبالرغم من توسع المساحات المجنية من 59.850 الى 62.491 هكتار كان انتاج الشمندر محدودا في 2.175.000 طن مقابل 2.400.000 طن خلال موسم 1977ـ1978 أي بتقلص معدله 9,4٪. ويعزى هذا التطور في مجمله الى الانخفاض القوي الذي عرفته المردودات بمنطقة الغرب حيث لم تتجاوز 24 طن للهكتار بدلا من 34,7 طن للهكتار في السنة السابقة. ومن ثم، فان الكميات المنتوجة بهذه المنطقة نزلت من 932.400 الى 567.548 طن. ونظرا لكون النتائج المسجلة بالمناطق الاخرى كانت حسنة وقاربت مستواها في السنة السالفة، فان متوسط المردود الكلي بلغ 34.8 طن للهكتار مقابل 40.1 طن للهكتار فيما قبل.

وقد كان الشأن كذلك بالنسبة لمغروسات قصب السكر حيث أدت الخسائر التي شهدتها هذه المغروسات بمنطقة الغرب الى تقلص المساحات والمحاصيل بنسبة تناهز 12٪ اذ بلغت المساحات 3.979 هكتار عوضا عن 4.534 هكتار فيما سبق ووصلت المحاصيل الى 294.000 طن بدلا من 334.000 طن سنة 1978. بيد أن المردود المتوسط ظل يناهز 74 طن للهكتار.

وفي هذه الظروف، فان طاقة معامل السكر المحلية لمعالجة المادتين المذكورتين لم تستعمل سوى في حدود 80٪. كما أن كميات السكر المستخرجة انخفضت بنسبة 12٪ اذ نزلت من 367.000 الى 323.000 طن. ومع ذلك، ونظرا للنتائج الحسنة للموسم السابق 1977ـ1978، فقد أمكن تخفيض الكميات المستوردة شيئا ما : اذ بلغت حسب تقديرات مكتب الصرف 279.000 طن بقيمة قدرها 270 مليون درهم في نظير 289.000 طن و 305 ملايين درهم سنة 1978.

وتجدر الاشارة من جهة أخرى الى أن السلطات العمومية قررت الزيادة بنسبة تفوق 15٪ في مداخيل منتجي الزراعات السكرية. وهكذا، انتقل ثمن الطن من الشمندر من 115,2 الى 133 درهم وسعر الطن من القصب السكري من 81,25 الى 95 درهم.

على الرغم من تقلص المساحات المزروعة بأكثر من النصف، فقد بلغ محصول القطن لسنة 1978 كمية قدرها 11.470 طن فلم ينخفض سوى بمعدل 35,9٪. ذلك أن ما تميز به الموسم من ظروف مناخية أحسن ومن تأطير تقني أفضل سمح بتحسين المردود الذي انتقل من 10 الى 13,7 قنطار للهكتار. أما فيما يتعلق بالصادرات، فلم تصل سوى 3.870 طن من الخيوط القطنية بقيمة قدرها 31 مليون درهم.

وتدل التقديرات الاولية الخاصة بمحصول سنة 1979 على أن الانتاج قد يبلغ 14.900 طن وذلك بفضل تحسن جديد في المردودات التي قد تناهز 18 قنطار للهكتار. هذا ولكي يتسنى تموين معامل الغزل المحلية، فانه من المرتقب ألا تصدر سوى كمية محدودة قدرها 1.000 طن من الخيوط القطنية المستخرجة من هذا المحصول.

**الحبوب الزيتية**

ان انتاج الحبوب الزيتية الذي سبق له أن زاد بما يربو على النصف خلال موسم 1977ـ1978، ارتفع من جديد بنسبة 57,8٪ ليصل الى 676.800 قنطار. ومرد هذا التوسع المنحوظ الى النمو الهام الذي سجله انتاج العباد الذي بلغ 403.200 قنطار مقابل 159.300 قنطار في الموسم السابق وذلك بفضل الزيادة القوية في المساحات المخصصة له. أما محاصيل الفول السوداني، فقد ظلت من جهتها تناهز 270.000 قنطار.

وسعيا وراء تشجيع توسع هذه الزراعات، فان الاسعار الممنوحة لمنتجي العباد قد تم رفعها من 130 الى 185 درهم للقنطار.

**زراعة الزيتون**

بلغ محصول الزيتون الذي ابتدأ في نهاية سنة 1978 ما قدره 120.000 طن أي ما يقل بكثير عن كميات محصول الموسم السابق وهي 165.000 طن. وقد سمحت معالجة محصول هذه السنة باستخراج 15.000 طن من الزيت في نظير 19.600 طن فيما سبق. وبما أن المبيعات بالسوق الداخلية تم تقديرها بـ 16.000 طن ولم تصدر أي كمية الى الخارج كالسنة الماضية، فقد ازداد حجم المخزونات.

وتظهر المعطيات المؤقتة الخاصة بالمحصول الذي ابتدأ في خريف سنة 1979 بأن انتاج الزيتون قد يسجل ارتفاعا محسوسا ويمكن أن يصل الى 400.000 طن.

**زراعة الكروم**

لقد سمحت الظروف المناخية الملائمة ومعالجة مغروسات الكروم بطريقة أفضل بمضاعفة انتاج الانبذة ما بين سنتي 1978 و 1979. فقد انتقل هذا الانتاج من 548.000 الى 1.104.400 هكتولتر. في حين أن المبيعات الى الخارج ازدادت، حسب احصائيات مكتب الصرف بنسبة 30٪ سواء من حيث الكمية أو من حيث القيمة.

**تربية المواشي**

لازالت تربية المواشي تحتل مكانة هامة داخل النشاط الاقتصادي القروي اذ تمثل ثلث انتاج القطاع الفلاحي. وقد بلغ العدد الكلي للقطعان حسب احصاء لوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي 22,5 ملايين من الرؤوس سنة 1979 عوضا عن 24,2 ملايين رأس سنة 1978. ويرجع هذا الانخفاض الى نقصان عدد الاغنام من 15,3 الى 14,1 مليون رأس وانخفاض عدد الماعز من 6 الى 5,1 ملايين رأس. وبالمقابل، فقد ارتفع عدد الابقار من 2,9 الى 3,2 ملايين رأس. وفي نفس الوقت، سجل الانتاج المراقب للحوم الحمراء ارتفاعا نسبته 18,1٪ ليصل الى 127.856 طن، ومن البديهي أن هذا الرقم لا يشمل كلا من الذبائح غير المراقبة وانتاج تربية الدواجن واللذان يبلغان مستويات لا يستهان بها.

يبدو أن الفارق بين كميات الحليب التي تقدمها تربية المواشي المحلية وبين الحاجيات الوطنية التي تقدر بحوالي ما يعادل مليار ليتر، قد ازداد تفاقما. ذلك، أن احصائيات مكتب الصرف تفيد بأنه تعين استيراد 42.600 طن من المواد الحليبية بقيمة قدرها 200 مليون درهم مقابل 35.000 طن و 156 مليون درهم سنة 1978. وقد كان هذا التطور مصدر انشغال بالنسبة للسلطات العمومية التي رفعت سعر انتاج اللتر الواحد من الحليب من 1,10 الى 1,27 درهم، كما حددت سعر الاستهلاك في 1,70 درهم للملتر. هذا ويتحمل صندوق المقاصة 23 سنتيما من هذين السعرين لكي يتسنى لمعامل التحويل تحقيق ربح كاف، وحتى تظل هذه المادة الاساسية في متناول الطبقات الاقل رخاء من السكان.

**الصيد البحري**

ان الشواطىء المغربية التي تمتد على ما يقرب من 3.400 كيلومتر لغنية جدا بشتى أنواع السمك ويمكنها أن تمد حسب تقديرات جديدة بثلاث ملايين من الاطنان من السمك سنويا منها مليونين من الاطنان جنوب طرفاية. الا أن التجهيزات الاساسية الحالية وقلة الملاحين المختصين لا تسمح بعد باستغلال هذه الثروات استغلالا حقيقيا. ولذلك فقد تقرر على الخصوص تحسين تقنيات الصيد واعادة تنظيم المسالك التجارية ورفع مستوى التكوين المهني في هذا الميدان. ومن جهة أخرى، فقد تم تمديد المياه الاقليمية من 70 الى 200 ميل.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وتدل الاحصائيات المؤقتة المتعلقة بسنة 1979 على أنه تم جلب ما يقدر بـ 280.000 طن من السمك، وهي مجلوبات تقل بعض الشيء بالنسبة لما تم جلبه سنة 1978 أي 286.000 طن. وقد تم توجيه 93.200 طن من هذه الكمية الى انتاج المواد المستخرجة من السمك، كما تم تفويت 84.100 طن الى صناعة التعليب.

أما صادرات السمك الطازج وطحين السمك، فقد بلغت سنة 1979 حسب احصائيات مكتب الصرف 69.000 طن بقيمة قدرها 360 مليون درهم في نظير 68.000 طن و 298 مليون درهم سنة 1978 و 65.000 طن بقيمة مبلغها 290 مليون درهم سنة 1977.

## المعادن والطاقة

ازداد الانتاج المعدني سنة 1979 بنسبة 4,7٪ أي بمعدل يقل شيئا ما عن المعدل الذي سبق تسجيله سنة من قبل. أما قيمة صادرات المعادن، فقد ارتفعت على العكس من ذلك وحسب إحصائيات مديرية المعادن بنسبة تفوق 18٪ في حين أنها لم تشهد أي نمو يذكر خلال سنة 1978. وقد نتج هذا التطور الملائم بالاخص عن ارتفاع الاسعار بدرجة أقل عن استقرار قيمة الجنيه الاسترليني.

أما فيما يتعلق بنشاط قطاع الطاقة، فقد زاد من جهته بمعدل 30,7٪ خصوصا على اثر توسيع طاقة تكرير النفط الخام. الا أن تضخم التموينات الموجهة لهذه الصناعة أسفر عن ارتفاع كبير في كلفة استيراد المواد المحروقة لاسيما وأن سعر البرميل لم يفتأ يتزايد أكثر فأكثر.

ويبين الجدول التالي حركة تطور مقاييس الاستخراج المعدني وانتاج الطاقة خلال الاربع سنوات الاخيرة :

| (الاساس 100 في 1969) | 1976 | 1977 | * 1978 | ** 1979 |
|---|---|---|---|---|
| مقاييس | | | | |
| الاستخراج المعدني | 120 | 139 | 149 | 156 |
| انتاج الطاقة | 187 | * 195 | 205 | 268 |

(*) أرقام مصححة.
(**) أرقام مؤقتة.

### المعادن

ازداد انتاج صناعة الاستخراج، محسوبا بأسعار سنة 1969 بنسبة 5,3٪ بالقياس للنتائج المسجلة سنة 1978 والتي كانت قد شهدت سبقا بمعدل 6,5٪. ونظرا لكون باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى سجلت معدلات نمو أقل أهمية، فان حصة هذه الصناعة ضمن الناتج الداخلي المجمل انتقلت في ظرف سنة من 3,2٪ الى 3,3٪. أما بالاسعار الجارية، فقد ارتفع انتاج الصناعة المذكورة بنسبة أسرع بلغت 13,6٪ في نظير 2,2٪ سنة 1978.

ذلك أن ظروف تسويق المعادن داخل الاسواق الدولية قد تحسنت بشكل ملموس من سنة لاخرى. فمن جهة، كانت أسعار مجمل المعادن غير الحديدية متجهة نحو الارتفاع بسبب تكوين مخزونات هامة من باب الاحتياط أو من أجل المضاربة وذلك من طرف كل من البلدان الغربية والدول الشرقية، ومن جهة أخرى شهدت العملتان الاكثر استعمالا في تسديد هذا النوع من العمليات سنة 1979 تطورا أكثر ملائمة، اذ تقلصت حركة انخفاض الدولار وارتفعت قيمة الجنيه الاسترليني بصفة محسوسة.

انتقلت قيمة إنتاج المعادن ذات الصبغة غير الحرارية في مكان الاستخراج (1)، حسب إحصائيات مديرية المعادن من 2.839,5 الى 3.105,9 مليون درهم مسجلة بذلك توسعا سنويا نسبته 9,4٪ في حين أنها كانت قد تقلصت بمعدل 4,8٪ سنة 1978. ويرجع السبب الرئيسي في هذه الانتعاشة الى ارتفاع قيمتي الرصاص والكوبالت. أما قيمة انتاج الفوسفاط فقد بقيت على العكس من ذلك في مستواها السابق، فلم تمثل بذلك سوى 75٪ من القيمة الكلية للانتاج المعدني بدلا من 82,4٪ سنة 1978 و 86,9٪ سنة 1977 (2).

أما فيما يخص صادرات المعادن الخام، فقد زادت، دائما حسب احصائيات مديرية المعادن، بما قدره 492,2 مليون درهم أو ما نسبته 18,3٪ لتصل الى 3.180,1 مليون درهم. وتعزى هذه الزيادة في حدود 40٪ منها الى مداخيل تجارة الفوسفاط التي تميزت بنمو بسيط في الكميات المصدرة وببعض التحسن في أسعار هذه الصادرات.

(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن الطن الواحد من المعدن مسلما بميناء الشحن بعد طرح مصاريف النقل والشحن والافراغ المترتبة عن نقله من مكان الاستخراج إلى ميناء الشحن.
(2) يرجع للملحقين الاحصائيين 20 و 21.

أما المبيعات الى صناعة التحويل المحلية، فقد اتسعت من جهتها على اثر الانتعاش الذي شهدته أنشطة صهر الرصاص و وحدات انتاج الحامض الفوسفوري بآسفي. هذا وبعد الانتهاء من أشغال بناء «المغرب فوسفور رقم 2» والمعمل الرابع من «المغرب فوسفور رقم 1» ستنتقل الطاقة الانتاجية للوحدات المذكورة من 850.000 الى 1.500.000 طن سنويا.

**الفوسفاط**

على الرغم من طابع المنافسة الذي ظلت تتميز به السوق العالمية خصوصا في بداية السنة، فقد استطاع المكتب الشريف للفوسفاط أن يصل بانتاجه القابل للتسويق الى حوالي 20 مليون طن. وقد سبق لهذا الانتاج أن زاد بنسبة تناهز 15٪ سنة 1978. وبالاخص، فقد تمكن المكتب المذكور من زيادة الكميات المصدرة ولو بنسبة خفيفة دون أن يؤثر ذلك على مستوى الاسعار الدولية.

وهكذا، ففي الوقت الذي انتقل فيه حجم الصادرات في ظرف سنة من 17,3 الى 17,9 مليون طن مسجلا بذلك زيادة نسبتها 3,5٪ عوضا عن 9,5٪ سنة 1978، بلغت قيمة مداخيل هذه المبيعات 2.460,6 مليون درهم أي بنمو نسبته 8,8٪ وذلك على الرغم من بعض الانخفاض الذي طرأ على قيمة الدولار (1).

ويدل التوزيع الجغرافي للمبيعات على أن توسع هذه الاخيرة ناتج أساسا عن التطور الملائم للمبادلات مع بلدان أوربا الغربية والتي انتقلت حصتها ضمن مجموع الكميات المصدرة من 61,9٪ الى 63,4٪، بينما ظلت نسبة دول أوربا الشرقية منحصرة في 17,8٪، فلم تزد سوى ب 0,8 نقطة فقط. وبالمقابل، فان ترتيب الزبائن حسب أهميتهم لم يشهد أي تغيير يذكر حيث تأتي أسبانيا دائما على رأس القائمة بحجم قدره 2,8 ملايين من الاطنان وتتبعها فرنسا وبلجيكا واللتان استقبلتا 2,3 و 1,5 ملايين طن على التوالي. الا ان المكسيك التي تقلصت مشترياتها بحوالي 0,3 مليون طن أصبحت تأتي في الترتيب بعد بولندا والولايات المتحدة وايطاليا والمملكة المتحدة.

أما كميات المعادن المعالجة محليا، فقد زادت من جهتها بما يناهز 21٪ لتصل الى 2,2 مليون طن أي ما يمثل نسبة 10,9٪ من مجموع المبيعات. وقد سمحت هذه الكميات بتصدير ما قيمته 503,7 ملايين درهم من الحامض الفوسوري بدلا من 269,4 مليون درهم سنة 1978. وبالتالي وبغض النظر عن توريدات الاسمدة الكيماوية، فان مجموع مداخيل العملات الاجنبية المتأتية من استغلال الفوسفاط قد بلغت ما مقابل قيمته 2.964,3 مليون درهم عوضا عن 2.331,6 ملايين أي ما يمثل توسعا سنويا نسبته 17,1٪.

وحرصا من المكتب الشريف للفوسفاط على تدعيم مكانته كأول مصدر يتوفر على مناجم تمثل ثلاثة أرباع الاحتياطيات العالمية المعروفة، فانه يعمل حاليا على توسيع طاقته الاستخراجية : وهكذا، فمما تجدر الاشارة اليه على الخصوص، فقد ابتدأ الانتاج بمنجم ابن جرير خلال الربع الثالث من سنة 1979. وفي نفس الوقت، تتابع أشغال بناء الجرف الاصفر الذي سيمكنه استقبال السفن المعدنية البالغة حمولتها 100.000 طن. كما تتابع أيضا أعمال تقوية معمل المركب الكيماوي بآسفي. أما على المدى البعيد، فان استغلال مناطق سيدي حجاج ومسقلة، وتشييد ميناء آخر «برأس سيم» باقليم الصويرة وبناء معامل جديدة للمعالجة بجرف الاصفر، كل هذا سيكون له أحسن الاثر في تدعيم استغلال الثروات الفوسفاطية لبلادنا.

**المنتوجات المعدنية الاخرى**

فيما يتعلق بباقي المعادن الاخرى، لم تشهد كل من الكميات المستخرجة والصادرات أي تغيير من سنة لاخرى. وعلى النقيض من ذلك، فقد بلغت مداخيل المبيعات الى الخارج 719,5 ملايين درهم فزادت بذلك، في ظرف سنة بنسبة الثلثين مما يرجع السبب فيه بصفة رئيسية الى تحسن مستوى الاسعار والى ارتفاع قيمة الجنيه الاسترليني. هذا وقد ساعد التحسن الذي تميزت به ظروف التسويق على فتح بعض المناجم كما سمح باعادة فتح مناجم أخرى، كما حث أيضا على تقوية أعمال البحث والتنقيب عبر التراب الوطني.

**الرصاص**

على الرغم من البدء في استغلال عدد من المناجم الواقعة باقليم ميدلت، فان كميات الرصاص المستخرجة ظلت مستقرة في مستوى 165.000 طن. أما الصادرات التي عرفت اتجاها حسنا في بداية السنة، فقد انخفضت على العكس من ذلك بنسبة 8,9٪ حيث نزلت الى 108.000 طن. الا أنه تم تقدير قيمة هذه المبيعات بـ 309,5 ملايين درهم مقابل 182,4 ملايين درهم سنة 1978 أي بارتفاع قدره 127,1 مليون درهم أو ما نسبته 69,7٪. ذلك أن الاسعار وان كانت قد انخفضت خلال الشطر الثاني من السنة قد زادت في المجمل بأكثر من النصف، مما يعزى على الخصوص الى أهمية الطلب على هذه المادة من طرف البلدان الشرقية.

(1) إن الفوارق التي يمكن أن تظهر بين الارقام الواردة في هذا الباب والارقام الواردة في الفصل المتعلق بالتجارة الخارجية ناتجة عن اختلاف طرق التسجيل المتبعة من طرف كل من مديرية المعادن ومكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

**الحديد**

ان انتاج الحديد الذي توقف نهائيا طيلة النصف الثاني من السنة قد بلغ 61.700 طن، فلم يتجاوز هو الآخر المستوى الذي حققه سنة 1978. أما الصادرات التي ظلت دون الكميات المسوقة الى غاية 1977، فقد انتقلت من 40.700 الى 99.700 طن بفضل تبيع جزء من المخزونات التي سبق تكوينها بميناء الناضور. وقد جلبت هذه الصادرات 7,3 ملايين درهم مقابل 2,8 ملايين درهم في السنة السابقة.

**النحاس**

ان أسعار النحاس التي كانت لاتزال ضعيفة في نهاية 1978 بسبب أهمية المخزونات لدى المنتجين بالنسبة للاستهلاك السنوي، قد ارتفعت بما يناهز الثلث على اثر ازدياد الطلب الناتج بدوره عن التوتر الدولي. وفي هذا الاطار، فقد أمكن الرفع من الكميات المستخرجة من 12.200 الى 23.500 طن خصوصا بعد اعادة فتح منجم البليدة. هذا وقد شهد تسويق هذا المعدن الى الخارج تحسنا أكبر حيث بلغت الصادرات 24.200 طن وجلبت 53,3 ملايين درهم، في حين أنها لم تتجاوز 10.800 طن بقيمة قدرها 13,2 مليون درهم خلال سنة 1978.

**الزنك**

شهد انتاج الزنك هذه السنة بعض الانتعاش بعد أن كان قد انخفض بما يفوق نسبة 50٪ سنة 1978. فقد انتقل هذا الانتاج من 10.500 الى 12.900 طن مسايرا في ذلك حركة الانتعاشة الخفيفة التي تميزت بها الصادرات. ذلك أن هذه الاخيرة استفادت من بعض الارتفاع في الاسعار خلال النصف الاول من السنة فوصلت الى 14.700 طن بقيمة قدرها 9,1 مليون درهم عوضا عن 11.200 طن و 6,2 مليون درهم سنة 1978.

**معادن مختلفة**

سجل الحجم الكلي لمبيعات المعادن المختلفة ارتفاعا هاما مما يعود الفضل فيه مرة أخرى الى توسع مداخيل صادرات الكوبالت. فقد زاد الحجم المذكور بما يفوق النصف ليصل الى 340,3 ملايين درهم بعد أن سبق له أن تصاعد بما يناهز الربع سنة 1978.

ذلك أن قيمة توريدات الكوبالت الى الخارج انتقلت من 82.8 الى 162.4 ملايين درهم. ويرجع السبب في هذا الارتفاع الى الزيادة القوية التي عرفتها أسعار هذه المادة الهامة جدا، ولولا انخفاض مستوى احتياطيات المناجم المستغلة حاليا وما نتج عنه من تقلص في حجم الكميات المستخرجة والمصدرة لكان الارتفاع الآنف الذكر أكثر أهمية. فقد انخفض حجم الاستخراج من 8.700 الى 8.000 طن وحجم التصدير من 9.700 الى 7.500 طن. هذا وقد تم تدعيم وتقوية البحوث عن احتياطيات جديدة من هذا المعدن، كما تم الشروع في دراسة طريقة مضمونة المردودية لمعالجة البقايا الناجمة عن غسل الكوبالت.

أما انتاج المانغنيز الكيماوي، فقد انتقل من 126.200 طن الى 135.700 طن، في حين أن الكميات المصدرة منه وصلت الى 135.800 طن أي بانخفاض نسبته 1,5٪. الا أن الموارد المتأتية من هذه الصادرات بلغت 60.3 ملايين درهم مسجلة بذلك زيادة بمعدل 5,6٪.

وقد عمل نمو حركة التنقيب عن النفط بالمقابل على تقوية الطلب على البارتين التي بلغت صادراتها 242.600 طن بقيمة قدرها 47.7 مليون درهم أي بزيادة نسبتها 17,4٪ فيما يخص الحجم و 48,1٪ فيما يرجع للقيمة. هذا وقد سمح الارتفاع الملاحظ فيما يتعلق بالاسعار بتدعيم نشاط المناجم العاملة، كما سمح أيضا باعادة فتح بعض المناجم التي كانت مغلقة بناحية المنكوب.

وعلى النقيض من ذلك، فان مادة الفليورين التي يرتبط تطورها الى حد كبير بالعقود المبرمة سنويا، لم تشهد أي تغيير من سنة لاخرى، ذلك أن الكميات المستخرجة زادت بنسبة 6,8٪ فقط لتصل الى 63.200 طن، واستقرت الكميات المصدرة في حوالي 66.000 طن بقيمة تناهز 24 مليون درهم.

وأخيرا، فان انتاج البيروتين الموجه في كليته الى المركب الكيماوي بآسفي انتقل من 190.400 طن الى 197.100 طن أي بزيادة سنوية نسبتها 3,5٪.

على الرغم من ارتفاع الاسعار الذي لوحظ سنة 1979، فان الاسعار الحقيقية لجل المعادن لازالت تعتبر غير كافية ليس فقط لتشجع على اكتشاف وتجهيز مناجم جديدة، بل وحتى لتأمن مدخولا معقولا للبلدان السائرة في طريق النمو. وقد واجهت هذه الدول من جهة أخرى صعوبات من لدن البلدان الصناعية في اطار اعداد القانون الاساسي للصندوق الموحد لاستقرار أسعار بعض المواد الاولية، وهو الصندوق الذي تقرر إنشاؤه في شهر مارس 1979 بجنيف.

## الطاقة

لقد تم تقدير الاستهلاك الكلي للطاقة سنة 1979 بـ 4.548.000 من «الاطنان المعادلة للنفط» مقابل 4.285.000 قبل ذلك بسنة أي بارتفاع نسبته 6,1٪. أما فيما يرجع لاستعمال الموارد الوطنية التي قدرت بـ 817.000 «طن معادل للنفط» في نظير 881.000 سنة 1978، فقد انخفض على النقيض من ذلك بمعدل 7,3٪. فاذا كان انتاج الكهرباء من أصل مائي قد استطاع أن ينمو بصفة ملموسة، فان الكهرباء التي يتم انتاجها باستعمال الفحم المستخرج بجرادة قد تقلصت بخلاف ذلك بشكل ملحوظ، مما يعزى أساسا الى بعض المعوقات التقنية. ومن تم، فان عجز ميزان الطاقة انتقل من 3.404.000 الى 3.731.000 من «الاطنان المعادلة للنفط»، كما انتقلت بالتالي درجة توقف البلاد على الخارج في هذا الميدان من 79٪ الى 82٪ (1).

هذا وقد كانت هذه الوضعية مصدر انشغال بالنسبة للسلطات العمومية التي نظمت حملة للحث على اقتصاد الطاقة، كما واصلت المجهود الرامي الى التنقيب عن الامكانات المحلية واستغلالها. كما تابعت علاوة على ذلك ادماجها لجزء كبير من زيادة سعر النفط الخام المستورد في سعر الاستهلاك. ويجدر التذكير بأن الاستيراد في هذا المجال يغطي أربعة أخماس من حاجيات البلاد من مواد الطاقة.

**المنتوجات النفطية**

انخفضت حصة انتاج المحروقات ضمن مجموع الموارد الوطنية في ظرف سنة من 10٪ الى 9٪ فأصبحت لا تغطي سوى 2٪ من الاستعمالات الكلية لمواد الطاقة. ذلك أن استخراج النفط الخام لم يتجاوز 18.600 طن بينما كان قد بلغ 24.400 طن سنة 1978. كما أن حجم الغاز الطبيعي المستخرج تقلص هو الآخر من 84,5 الى 75 مليون متر مكعب.

أما الاستهلاك الكلي للمنتوجات النفطية المصفاة ذات الاستعمال الحراري، فقد وصل الى 3,7 ملايين طن مقابل 3,4 ملايين سنة من قبل، فزاد بالتالي بحوالي 9٪ في نظير ماينا هز 6٪ سنة 1978 وذلك على اثر ارتفاع نسق توريدات زيت الغاز، حيث اتسمت هذه الاخيرة بنسبة 8,8٪ خلال سنة 1979 بعد أن سبق لها أن زادت بمعدل 2,8٪ في السنة المنصرمة. أما فيما يخص مبيعات الفويل، فقد شهدت مرة أخرى ارتفاعا تفوق نسبته 14٪ مما يرجع السبب الرئيسي فيه الى توسع التوريدات للمحطات الحرارية. وعلى النقيض من ذلك، فان استعمالات الوقود العادي والممتاز، قد تأثرت من جراء ارتفاع أسعار التوزيع وبزيادة أثمان السيارات الجديدة واجراءات تحديد السرعة على الطرقات، فظلت بذلك مستقرة في مستواها لسنة 1977. وفي الاخير، فان استهلاك الغازات السائلة ظل ينمو بنسبة تناهز 13٪.

لقد انتقلت كميات النفط الخام المستوردة من 2,9 الى 4,5 ملايين طن كما انخفضت مشتريات المنتوجات المصفاة مما يربو على 600.000 طن الى حوالي 200.000 طن، وذلك كله على اثر توسيع الطاقة التحويلية للشركة المغربية لصناعة التكرير من 2,3 الى 5,8 ملايين طن. الا انه نظرا لكون التطور المرتقب للحاجيات الوطنية من المواد النفطية ينبؤ بان التجهيزات الحالية ستصبح مستعملة بأكملها في ظرف ثلاث أو أربع سنوات، فقد تم الشروع في دراسة بناء وحدات أخرى بجرف الاصفر وبالناضور. كما تقرر من جهة أخرى تشييد رصيف جديد بالمحمدية لحساب الشركة الآنفة الذكر يمكنه استقبال البواخر التي تبلغ حمولتها 100.000 طن.

وقد شهدت الكلفة الاجمالية لمشتريات المحروقات من الاتحاد السوفياتي وبالاخص من الدول العربية توسعا قويا أيضا من جراء أهمية زيادة سعر البرميل حيث ارتفعت بأكثر من النصف لتصل الى 2,7 ملايير من الدراهم، فمثلت بذلك ما يقرب من 20٪ من القيمة الكلية للواردات.

وحرصا من السلطات العمومية على الحد من الاثر السلبي الذي تحدثه هذه الكلفة على الميزان التجاري، فقد قامت بتاريخ 29 دجنبر 1978 وفاتح يوليوز 1979 برفع الاسعار الداخلية للمواد النفطية. وهكذا، فقد ارتفع ثمن الوقود العادي والوقود الممتاز بنسبة 9,5٪ و 8,7٪ ثم بمعدل 15,2٪ و 14٪ على التوالي. كما أن أسعار زيت الغاز و زيت الفويل زادت بنسبة 23,5٪ و 28,6٪ في المرة الاولى، ثم بمعدل 19٪ و 18,9٪ في المرة الثانية.

ومن جهة أخرى، فقد تم تدعيم حركة التنقيب عن المحروقات باقليم الصويرة وبالاخص في منطقة الريف وذلك على مساحة تغطي 22.000 كيلو متر منها 4.000 كيلومتر بالبحر. وبالاضافة الى ذلك، فقد أظهرت الدراسات الجارية قصد استغلال الصخور النفطية لتامحضيت بأنه علاوة على الثلاثة ملايين من الاطنان من النفط الممكن استخراجها من هذه الصخور سنويا، يمكن الحصول كذلك على 20 مليار متر مكعب من الغاز و 400.000 طن من الكبريت وكذا ما يقرب من 100.000 طن من الامونياك. كما يمكن اقامة محطة حرارية قوتها 1.000 ميكاواط بالمركز المذكور.

**الكهرباء**

يقدر استهلاك الكهرباء سنة 1979، حسب احصائيات مؤقتة بـ 4.020 مليون كيلواط الساعة أي بزيادة سنوية نسبتها 10٪. وقد انتقل بموازاة ذلك الانتاج الصافي الكلي، والذي يتحقق في حدود 90٪ على يد المكتب الوطني للكهرباء من 4.100 الى 4.500

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 22 إلى 25.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مليون كيلواط الساعة وذلك بعد طرح الخسائر بشبكات التوزيع. ونظرا لوفرة المياه هذه السنة، فان انتاج الكهرباء المائية زاد هو الآخر بنسبة 11,8٪ ليصل الى 1.557 مليون كيلواط الساعة. ومن ثم، فان حصته ضمن الانتاج الكلي للكهرباء ظلت تناهز الثلث.

أما في ميدان التجهيز، فقد تميزت سنة 1979 بفتح معمل ادريس الاول للكهرباء المائية على وادي ابناون تبلغ قوته الحالية 40 مكاواط وستنتقل الى 130 ميكاواط. حين يتم تغيير مجرى وادي سبو عن طريق ممر مطماطة. كما تميزت أيضا بفتح احدى المجموعات الاربع للمحطة الحرارية بالقنيطرة وقوتها 75 ميكاواط. وقد تم كذلك الانتهاء تقريبا من بناء مجطتي سد وادي المخازن وسد المسيرة واللتين من المنتظر أن تشرعا في العمل خلال سنة 1980. وأخيرا، فقد توبع تشييد الا جزاء الاربع من المحطة الحرارية بالمحمدية وقوتها 150 ميكاواط. ومن جهة أخرى والى جانب المشاريع الرامية الى استغلال الصخور النفطية، فقد انطلقت الدراسات الاولية المتعلقة باقامة محطات نووية يمكنها استعمال مادة الاورنيوم الموجودة بالفوسفاط وكذا الدراسات المتعلقة باستخدام الطاقة الشمسية في القطاع الفلاحي والمناطق النائية.

**الفحم**

ان انتاج الفحم الحجري المستخرج من منجم جرادة والذي يعرف نوعا من الركود منذ ثلاث سنوات بلغ سنة 1979 : 710.000 طن بدلا من 720.000 طن سنة 1978 مسجلا بذلك انخفاضا نسبته 1,4٪ وقد شهدت المبيعات الكلية تقلصا أكثر بروزا حيث نزلت من 826.000 الى 673.000 طن أي بانخفاض يبلغ 153.000 طن أو 18,5٪. ويرجع هذا التطور الى تقلص حاجيات المحطة الحرارية الموجودة قرب المنجم والتي هبطت من 711.000 الى 540.000 طن بسبب التوقف المبرمج أو الاستثنائي لبعض المجموعات من المحطة. أما الصادرات فقد انتقلت بالمقابل من 56.100 الى 70.300 طن. أما فيما يخص استيرادات الفحم الدسم والفحم الصناعي، فقد ظلت تقارب 34.000 طن.

هذا وتقدر الاحتياطيات المعروفة بحوض جرادة بـ 100 مليون طن. وقد تم ابرام اتفاقية مع شركة بولونية قصد دراسة امكانية تمديد استغلال الحوض نحو الجنوب.

## الصناعة – السياحة

تميز الانتاج الصناعي سنة 1979 بشبه ركود. فالمقياس الرسمي المتعلق بصناعات التحويل والذي كان قد زاد بنسبة 6٪ على الاقل خلال الاربع سنوات الاخيرة استقر في نفس المستوى الذي بلغه سنة 1978 (1). ومن جهة أخرى تفيد احصائيات المحاسبة الوطنية بأن القيمة المضافة لقطاع الصناعة الحديثة والتقليدية ارتفعت بمعدل 1,2٪ فحسب اذ وصلت الى 5.131 مليون درهم بأسعار سنة 1969 أي ما يمثل 16,9٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 17,1٪ في السنة السابقة. ذلك أنه في الوقت الذي وجدت فيه شركات صناعات التعدين نفسها مجبرة مرة أخرى على تخفيض نسق انتاجها بسبب تقلص الطلب العمومي، فان القطاع الكيماوي بعد نمو استمر ثلاث سنوات لم يستطع سوى بصعوبة أن يحافظ على مستوياته السابقة، كما أن قطاع النسيج سجل انخفاضا خفيفا وأن توسع فرع الصناعات الغذائية تباطأ من جراء صعوبات التموين بالمواد المحلية. غير أنه تجدر الاشارة الى أن اجراءات الحد من الاستيرادات سمحت لبعض الشركات بتقوية مبيعاتها الداخلية وبالاخص الى أن عددا من الفروع المصدرة حققت مستويات جد مشجعة. أما فيما يرجع لنشاط البناء والاشغال العمومية والذي لا يدرج ضمن مقياس الانتاج الصناعي، فقد تقلص هو الآخر في المجمل على الرغم من توسع أوراش بناء الموانىء.

وفي هذا الاطار الصعب، قررت السلطات العمومية الشروع في برنامج لتجهيز المناطق الصناعية الحديثة والتقليدية داخل خمسة وعشرين مدينة قصد الاسراع في انشاء شركات خارج محور الدار البيضاء – الرباط. كما تسعى السلطات أيضا إلى تدعيم نمو المقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم وكذا تشجيع انتاج المواد من أجل التصدير وجلب الاستثمارات الاجنبية.

### مواد التجهيز والمواد الوسيطة

**صناعات التعدين**

ان حركة تقلص صناعات التعدين التي سبق لها أن كانت ملموسة سنة 1978 استمرت بشكل أكثر بروزا نسبيا سنة 1979. ذلك أنه تعين على جل الفروع المكونة لهذا القطاع أن تخفض من نسق نشاطها، مما يعزى بصفة رئيسية الى الانخفاض الجديد الذي عرفته صفقات الادارات. ومن ثم، فقد أصبحت امكانات الانتاج غير مستعملة بشكل أكبر، ولم يتمكن من ادماج ارتفاع التكاليف في أسعار البيع سوى بصفة استثنائية اذ اتسمت السوق بمنافسة حادة. وبالتالي، فقد تفاقمت درجة ضيق خزائن المؤسسات.

هذا واستطاعت مقاولات صنع الاواني المعدنية وشركات النجارة المعدنية وحدها ان تنمي نشاطها بشكل ملحوظ أي بنسبة 15٪ من سنة لاخرى بعد أن كانت قد شهدت تقلصا بمعدل 30٪ خلال السنة السابقة. وعلى النقيض من ذلك، فان المقياس الخاص بعامل الصهر والذي سبق له أن انخفض بنسبة 19٪ سنة 1977 ثم بمعدل 5٪ سنة 1978 تقلص من جديد هذه السنة بنسبة 26٪.

كما أن انتاج معدات السكك الحديدية الذي كان قد بلغ خلال السنة السابقة مستوى قياسيا بفضل تنفيذ برنامج واسع لتجهيز السكك الحديدية الوطنية انخفض من جهته بشكل قوي.

وعرف انتاج الآلات الفلاحية بعض التقلص كذلك نظرا لما واجهه من عدم الانتظام في التموينات بقطع الغيار المستوردة ونظرا لانخفاض الطلب نتيجة لقلة المحاصيل. وبموازاة ارتفاع أسعار السيارات الجديدة وكذا التزايد المستمر للنفقات المتعلقة باستعمالها وبالاخص لاثمان المحروقات وتكاليف التأمينات، فان عدد السيارات السياحية التي تم تركيبها محليا لم يتجاوز 18.339 وحدة سنة 1979 في نظير 19.666 سنة من قبل و 22.777 سنة 1977، مسجلا بذلك انخفاضا يناهز 20٪ في ظرف سنتين. أما تركيب السيارات النفعية، فقد هبط من جهته بنسبة 40٪ للمرة الثانية على التوالي بسبب تقلص السوق.

وأخيرا، فان انتاج التلفيفات المعدنية الذي كان قد شهد انتعاشة خلال السنتين المنصرمتين، انخفض بمعدل 12,8٪ على اثر توقف التوريدات الموجهة الى صناعات التعليب النباتية.

**الصناعات الكيماوية والشبه الكيماوية وصناعات تحويل المطاط**

ان نشاط الصناعات الكيماوية والشبه الكيماوية الذي ظل ينمو منذ سنة 1976 شهد هذه السنة شبه ركود في المجموع. فبعد أن كان قد اتسع بنسبة 10.1٪ سنة 1976 و 16,4٪ سنة 1977 ثم من جديد بمعدل 10.7٪ سنة 1978 انخفض هذه السنة بنسبة 0.5٪ حسب المقياس الرسمي. غير أنه تمت ملاحظة تطورات تختلف من فرع لآخر. وهكذا ففي الوقت الذي سجل فيه انتاج «الحامض السلفوري» استقرارا بعد أن كان قد زاد بنسق مرتفع خلال السنة السابقة، عرفت صناعات الاسمدة توسعا نسبته 5.6٪ بفضل المجهودات المبذولة قصد تعميم استعمال مواد التخصيب. كما أن الصباغات المنتجة للغاز الكربوني والتي سبق لها أن سجلت زيادة بنسبة 78,2٪ سنة 1978 اتسعت سنة 1979 بمعدل 60.2٪. أما الشركة الوطنية للتحليل الكهربائي والبتروكيمياء والتي شرعت في العمل سنة 1977،فقد زودت السوق الداخلية بكميات متزايدة من «الصودا والكلور وبوليكلورير الفنيل». وعلى العكس من ذلك، فقد استشعر انتاج «الاكسيجين والاستلين» أثر الازمة التي عرفتها صناعات التعدين، فانخفض من جراء ذلك بنسبة 3.4٪.

أما في القطاع الشبه الكيماوي، فقد سجل فرع الاصباغ والملمعات سبقا معدله 17,5٪ اذ مكن نمو أشغال صيانة المباني من تعويض جزء كبير من الآثار السلبية لتدهور وضعية قطاع البناء وتركيب السيارات. وفيما يتعلق بمختبرات صناعة الادوية، فقد ظلت تستفيد من توسع الطلب.

أما فيما يرجع لتحويل المطاط، فقد تقلص انتاج العجلات بنسبة 9٪ بينما كان ارتفاع مبيعات أغلفة التعويض المطاطية قد سمح سنة 1978 بالحفاظ على مستوى النشاط السابق. كما أن انتاج المطاط الصناعي الذي سبق له أن انخفض خلال السنة السابقة بمعدل 2.3٪ تقلص من جديد بنسبة 8.2٪. ذلك أنه في الوقت الذي كانت فيه توريدات النعال متجهة نحو الارتفاع، فان مبيعات الاحزمة الناقلة انخفضت بشكل ملحوظ.

### مواد البناء – المباني والاشغال العمومية

**مواد البناء**

ان نشاط صناعة تحويل منتوجات المقالع الذي كان قد تقلص بعض الشيء سنة 1978 شهد هذه السنة نموا نسبته 5.5٪ على الرغم من انخفاض المقياس المتعلق بمنتوجات حجر الاسمنت والمنتوجات المجمعة الاخرى بنسبة الربع تقريبا. وبالمقابل، فان صناعات مواد البناء من التراب المطبوخ زادت بمعدل 6.6٪. وبالاخص، فان انتاج الاسمنت انتقل من 2.800.000 الى 3.300.000 طن مسجلا بذلك توسعا يناهز 18٪ وذلك بفضل مساهمات المعملين الجديدين لانتاج الاسمنت الموجودين بضواحي مدينتي الرباط ووجدة. أما استهلاك الاسمنت، فقد ازداد من جهته بمعدل 4٪ فقط ليصل الى 3.640.000 طن. ومن ثم، فقد أمكن تخفيض الاستيرادات بنسبة النصف تقريبا. هذا ومن الممكن تسجيل فائض في هذا الميدان في السنوات الآتية، ذلك أن وحدتي الانتاج اللتين شرعتا في العمل سنة 1979 يمكنهما أن تنتجا في حالة استعمال طاقتهما الكلية حوالي 2.000.000 طن من الاسمنت سنويا. كما أن هناك معملين في طور الانجاز بالدار البيضاء وأكادير تناهز طاقتهما الكلية 1.600.000 طن.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 26.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

**المباني والاشغال العمومية**

وفي ميدان المباني انخفض عدد رخص البناء الممنوحة بنسبة 8٪ تقلصت بموازاة ذلك المساحة الارضية المقابلة بما يفوق 5٪ بدلا من 21٪ سنة 1978 . وعلى النقيض من ذلك، فان قيمة العمليات المرتقبة والتي كانت قد نزلت بنسبة 5 1٪ في السنة السابقة استقرت تقريبا بسبب ارتفاع كلفة البناء. وقد شملت حركة التدهور هذه والتي تم تسجيلها للسنة الثانية على التوالي بصفة أساسية تشييد مساكن الكراء و «الفيلات» والمحلات الصناعية. أما المشاريع الخاصة بالسكنى الاقتصادية، فلم تتقلص من جهتها سوى بشكل بسيط نسبيا.

ظل نشاط مقاولات الاشغال العمومية خلال النصف الاول من السنة محتفظا بمستواه السابق بفضل تنفيذ الصفقات العمومية المبرمة فيما قبل. ثم تدعم بعد ذلك من جراء الاسراع في انجاز بعض الاشغال أو فتح بعض الاوراش الكبيرة. وقد لعبت تقوية الموانىء ـ وبالاخص بناء ميناء جرف الاصفر وكذا توسيع ميناءي الدار البيضاء والمحمدية ـ دورا حيويا في هذا المضمار.

## أهمية الاستهلاك

**صناعات النسيج**

عرفت السوق الداخلية والسوق الخارجية كما كان الشأن سنة 1978 تطورات مختلفة الاتجاه فقد ظل الطلب المحلي ينخفض خصوصا بسبب ضعف المداخيل الفلاحية، في حين أن المنافذ الخارجية اتسعت من جديد بموازاة ارتفاع كميات الملابس الداخلية والملابس الجاهزة المقبولة بأسواق دول المجموعة الاقتصادية الاوربية. الا أن نشاط قطاع النسيج شهد تقلصا في المجموع، اذ أن القياس الرسمي الذي لا يشمل فروع الملابس الداخلية والملابس الجاهزة نزل بشكل ملحوظ حيث انخفض بعمل 9٪ بعد ما كان قد تقلص بنسبة 3,2٪ سنة 1978.

ويعزى هذا التطور الى انخفاض جديد في نسق نشاط معامل الصوف اذ أن انتاج صناعات الخيوط تقلص بنسبة 3,2٪ بدلا من 12,5٪ في السنة السابقة، كما انخفض انتاج صناعات الغزل بما يقرب من 20٪ بعد أن سبق له أن تقلص بمعدل 9٪ سنة 1978. كما أن صناعة الحرير والخيوط الاصطناعية شهدت نسق انتاجها يتقلص بنسبة 16,6٪ بسبب صعوبات التموين ومنافسة الدول الاسيوية داخل الاسواق الخارجية. بالمقابل، فان نشاط فرع القطن والذي كان قد تقلص بما يناهز 5٪ خلال كل من السنتين السابقتين ارتفع هذه السنة بمعدل 7٪.

أما فيما يرجع لمعامل انتاج الملابس الداخلية والملابس الجاهزة، فقد استطاعت أن تنمي صادراتها في اطار الاتفاق المبرم لعدة سنوات مع الرابطة الاقتصادية الاوربية في بداية سنة 1979. وقد سمح هذا الاتفاق الذي تصل مدة صلاحيته ثلاث سنوات برفع معدلات نمو الكميات المتعلقة بالمنتوجات الحساسة وادخال مقتضيات تضفي نوعا من المرونة على الانظمة القائمة. وفضلا عن ذلك، فقد تم اقرار نظام أكثر ملائمة لصالح المنتوجات المصنوعة من مواد أولية أوربية.

**الصناعات الغذائية**

ان النشاط الكلي للصناعات الغذائية الذي سبق له أن اتسع بشكل ملحوظ خلال السنة السابقة لم يشهد سوى ارتفاع محدود سنة 1979. ذلك أن انخفاض التموينات المحلية انعكس بالطبع على مستوى نشاط جل فروع هذا القطاع.

وهكذا، فقد أسفر مقياس «الصناعات الغذائية» عن زيادة محدودة نسبتها 5,7٪ بينما كان قد سجل خلال سنة 1978 سبقا بمعدل 17,6٪. ويعزى هذا الانخفاض في نسق التوسع بصفة رئيسية الى تقلص انتاج المعامل الوطنية العشر لصناعة السكر والذي نزل على اثر تقلص محاصيل الشمندر وقصب السكر من 367.000 الى 323.000 طن. وقد مثل بهذا المستوى 54٪ فقط في نظير ما يناهز الثلثين سنة 1978 من الاستهلاك الذي انتقل في ظرف سنة من 588.000 الى 595.000 طن. الا أنه أمكن بفضل النتائج الحسنة للموسم السابق تموين معامل التكرير بما فيه الكفاية كما أمكن تخفيض مستوى الاستيراد بشكل خفيف. وعلى النقيض من ذلك، فان نشاط المطاحن الصناعية اتسع من جديد، كما تم استعمال طاقتها التحويلية بشكل كامل. ومن تم فقد رخصت السلطات العمومية ببناء 14 وحدة جديدة. أما صناعات الكسكس والعجينات الغذائية والبشماط، فقد اتسعت بمعدل 13,7٪ بعد أن سبق لها أن زادت بنسبة 5٪ خلال سنة 1978.

وقد كانت الوضعية أقل ملائمة بالنسبة لباقي الصناعات الغذائية. فانتاج المشروبات الغازية الذي ظل ينمو بسرعة خلال سبع سنوات انخفض بمعدل 1,1٪. كما أن كمية الحليب المعالجة التي كانت قد ارتفعت بنسبة 25,6٪ سنة 1978 تقلصت هذه السنة بنسبة 4,5٪. وتظهر الاحصائيات الرسمية أيضا انخفاضا بعدل 6,8٪ فيما يرجع لصناعات تصبير السمك التي لم تتمكن من استغلال فرص التصدير المتزايدة داخل السوق الفرنسية وبدول الشرق الاوسط وافريقيا وذلك بسبب ضعف مجلوبات السمك القابلة للتعليب. وأخيرا، فان صناعات المصبرات النباتية التي كانت قد اتسعت بنسبة 17,6٪ سنة 1978 شهدت هذه السنة انخفاضا بمعدل 6,1٪ نظرا لمصادفة ضعف المحاصيل لنمو تسويق الخضر والفواكه الطرية.

**صناعة الدهنيات**

استفادت صناعة معالجة الحبوب الزيتية من ارتفاع مستوى الاستهلاك الذي لم يتمكن انتاج زيت الزيتون الغير الكافي من تغطيته فسجلت بذلك نموا بنسبة تقارب 40٪، في الوقت الذي شهد فيه نشاط صناعة التصفية توسعا بمعدل 13,5٪. أما انتاج معامل الصابون الذي ظل يعاني من منافسة مواد التطهير المركبة، فلم ينم سوى بنسبة 3,3٪ فقط بعد أن كان قد انخفض بمعدل 16,5٪ سنة 1978.

**صناعات الورق والورق المقوى**

ازداد معدل نمو صناعة الورق والورق المقوى اذ بلغ 5,1٪ عوضا عن 3,8٪ سنة 1978 وذلك بفضل النتائج الحسنة التي حققها فرع صناعة عجيبة الورق. فقد شهد هذا الاخير توسعا في مبيعاته الى الخارج حيث استفاد في مجال تكاليف النقل من موقع المغرب القريب من البلدان الاوربية. وعلى النقيض من ذلك، فقد سجلت مقاولات التحويل تقلصا جديدا غير أنه أقل بروزا من السنة السابقة.

**صناعات الجلد**

على الرغم من ارتفاع أسعار الجلود الخام والمواد الكيماوية، فان دباغة الجلود الثقيلة التي ظلت وضعيتها تتدهور لمدة أربع سنوات قاربت المستوى الذي سبق لها تسجيله سنة 1974. وبالمقابل، فان دباغة الجلود الخفيفة التي كانت قد انتعشت بشكل طفيف سنة 1978، عرفت تقلصا نسبته 5,1٪. أما فيما يتعلق بمعامل صنع الاحذية، فقد زادت من حجم منتوجاتها بمعدل 18,9٪ في نظير 9,1٪ في السنة السابقة، وذلك بفضل الاتجاه الحسن الذي عرفته الصادرات وبفضل توسع المبيعات داخل السوق المحلية التي تقع تحت حماية اجراءات الحد من الاستيرادات.

**صناعات مختلفة**

لقد كانت الوضعية بالنسبة للصناعات المختلفة في المجمل أكثر ملاءمة من سنة 1978. وهكذا، فمن جهة، سجلت معامل صناعة الخشب ارتفاعا بنسبة 18,1٪ بدلا من 16٪ في السنة السابقة على اثر توسع إنتاج الصناديق ونمو صادرات الفلين المجمع الذي ينتشر استعماله بموازاة اتخاذ طرق جديدة للعزل. ومن جهة أخرى وبالاخص، فان نشاط قطاع المعدات الكهربائية والالكترونية زاد بمعدل 19,2٪، في حين انه كان قد تقلص بنسبة 13,2٪ سنة من قبل. ذلك أن توسع صناعات الآلات المكومة والاسلاك والحبال المنعزلة عوض الى حد كبير الانخفاض الذي شهده تركيب آلات التقاط الاذاعة.

## السياحة

منذ الانتعاشة التي شهدها القطاع السياحي سنة 1977، أصبح هذا النشاط يميل الى الركود. ذلك أن العدد الكلي للسياح الذي زاد سنة 1978 بنسبة ضئيلة لا تتعدى 3٪ قد بلغ سنة 1979 : 1.549.454 مسجلا بذلك ارتفاعا بمعدل 0,2٪ فقط (1). هذا ويمكن تفسير هذا التطور باستمرار الصعوبات الاقتصادية داخل الدول الصناعية، وكذا بالارتفاع المتزايد لتكاليف النقل، كما يمكن تفسيره فيما يخص سنة 1979 بالاضطرابات التي شهدتها اسبانيا وهي البلد الذي يمر عبره جزء كبير من السياح القادمين الى المغرب. وفي نفس الوقت، فان المداخيل بالعملات الاجنبية قد تم تقديرها على يد مكتب الصرف بما مقابل قيمة 1.670 مليون درهم عوضا عن 1.650 مليون درهم سنة 1978 أي بزيادة نسبتها 1,2٪. وحرصا من السلطات العمومية على الرفع من مساهمة هذا القطاع في تحقيق توازن ميزان الاداءات الجارية، فقد واصلت تشجيعها لتقوية هياكل وامكانات الاستقبال وذلك بتدعيم الجهود الرامية الى توسيع الطاقة الايوائية وتنمية وسائل النقل والتكوين المهني.

**دخول السياح**

اذا كان عدد الزوار العابرين قد زاد بما يناهز الثلثين ليصل الى 113.458، فان عدد السياح الذين أقاموا ببلادنا قد نزل على العكس من ذلك من 1.477.093 الى1.435.996 فيما بين سنتي 1978 و 1979 مسجلا بذلك تقلصا نسبته 2,8٪. ذلك أن دخول المغاربة المقيمين بالخارج والذين استقر عددهم خلال سنتي 1977 و 1978 في حوالي 364.500 قد انخفض بنسبة 2٪ اذ نزل الى 357.318 كما أن عدد الزوار الاجانب الذي سبق له أن زاد بمعدل 4,7٪ سنة 1978 اذ وصل الى 1.112.608 قد تقلص هو الآخر بنسبة 3٪ لينزل الى 1.078.678.

وهكذا، فان مقارنة عدد دخول السياح الاجانب لهذه السنة مع المعطيات المقابلة لسنة 1978، تفيد بأن العدد المذكور لم ينخفض قط فيما يخص النصف الاول من السنة بل وزاد بنسبة قليلة خلال الربع الاخير من السنة، الا أنه تقلص على النقيض من ذلك بما يربو على 6٪ فيما يرجع لشهور يوليوز وغشت وشتنبر. وفي هذه الظروف فان حصة الموسم السياحي نزلت الى 33,6٪ بينما كانت قد وصلت

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 27.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الى 34,7٪ سنة 1978 و 36,8٪ سنة 1977. أما ترتيب الزوار حسب الجنسية، فيفيد بأن عدد السياح الفرنسيين لازال على رأس القائمة حيث انتقل من 315.962 الى 323.057، في حين أن عدد السياح الوافدين من اسبانيا وابريطانيا العظمى والمانيا الفيدرالية والولايات المتحدة الامريكية وكندا انخفض بنسب متفاوتة الاهمية : فاذا كانت معدلات التقلص ضئيلة فيما يخص الدول الثلاثة الاولى، فان نسبتي الانخفاض فيما يرجع للدولتين الاخيرتين بلغتا على التوالي 23,6٪ و 40,9٪. هذا وقد تم بالمقابل تسجيل نتائج أفضل فيما يتعلق بالسياح البلجيكيين والايطاليين والهولانديين وبالاخص الاسكندنافيين.

واخيرا، يبين توزيع دخول الزوار حسب وسائل النقل المستعملة ونقط عبور الحدود بأن حصة الخطوط الجوية انتقلت من 39,7٪ الى 43,9٪ على حساب وسائل النقل الاخرى. كما يبين بأن مدينتي طنجة وباب سبتة قد ظلتا تشكلان نقطتي العبور الاكثر استعمالا وذلك بنسبتي 31,3٪ و 28,3٪ على التوالي من مجموع عدد الوافدين.

**الهياكل الفندقية**

لقد تمت سنة 1979 اقامة 2.291 سرير جديد بكلفة اجمالية قدرها 107 ملايين درهم. وبذلك وصلت الطاقة الايوائية للبلاد 53.500 سرير بما في ذلك حوالي 11.000 مكان مخصص للمخيمين وأصحاب القوافل. ويدل توزيع الاستثمارات المذكورة حسب فئات المنجزات التي تم تحقيقها سنة 1979 والتي همت مناطق الجنوب بنسبة الثلثين منها على تقوية المؤسسات المتوسطة الاهمية كما كانت ترغب في ذلك السلطات العمومية. وعلى النقيض من ذلك، ونظرا للتأخير الذي حصل في التموينات وكذا للصعوبات المالية التي نجمت بصفة رئيسية عن الفارق الذي يفصل بين النفقات المقررة والنفقات المصروفة فعلا، فان المنجزات قد ظلت دون الاهداف المقررة ضمن المخطط الثلاثي.

بيد أنه تجدر الاشارة الى أعمال البناء الجارية حاليا لاقامة 69 فندق تفوق طاقتهم الايوائية 17.000 سرير. كما تجدر الاشارة الى انه تمت الموافقة على 24 مشروع آخر يمثلون 3.600 سرير للاستفادة من المزايا التي تمنحها الدولة في هذا الميدان. ومن جهة أخرى، وفي اطار سياسة الاقلمة، فقد تم الشروع في دراسة الخرائط المديرية لكثير من المناطق لتحديد امكاناتها السياحية : فبالاضافة الى اصلاح خليجي طنجة وأكادير، فانه من المقرر انشاء مركب سياحي يضم 1.000 سرير على شاطىء السعيدية بمنطقة الشرق.

أما في مجال النقل، فقد تم اقتناء سفينة سياحية فضلا عن ثلاث طائرات جديدة للخطوط الملكية المغربية. كما تقرر الى جانب ذلك اضافة 75 حافلة جديدة الى عدد الحافلات السياحية الموجودة.

وأخيرا، فقد قامت وزارة السياحة سنة 1979 بتكوين 210 من الاطر، كما أحدثت فروعا متخصصة للمرافقين ولتعليم الطبخ التقليدي وطرق التكوين العلمية. كما تم الشروع في أشغال اصلاح وتوسيع مدارس التكوين الفندقي بمدن طنجة وفاس ومراكش وأكادير.

ان مختلف الاعمال الآنفة الذكر، والتي تم اتخاذها من أجل توسيع الطاقة الايوائية وزيادة تحسين الخدمات المقدمة يتعين تدعيمها بمجهود حقيقي لاستغلال الامكانات السياحية للبلاد والبحث عن المزيد من الزوار. ذلك أنه بغض النظر عن تقلبات الوضعية الاقتصادية العالمية التي تفسر الى حد كبير ركود عدد السياح الاجانب، فانه يبدو من المستحب أن يحصل المغرب على نتائج مشابهة لتلك التي تسجلها بلدان تتوفر على امكانات أقل.

## الأسعار – الأجور – السكان – التشغيل

**الاسعار**

لقد تواصل انخفاض سرعة زيادة أسعار التقسيط سنة 1979 اذ أن مقياس تكاليف المعيشة ارتفع من نهاية سنة لاخرى بنسبة 9٪ بينما كان قد سجل زيادة معدلها 9,7٪ سنة 1978 و 12,1٪ سنة 1977. أما النسب المحسوبة بالمتوسط السنوي والتي تعبر بشكل أفضل عن مجموع التغييرات المسجلة خلال السنة والتي سيتعرض لها وحدها بالدراسة ضمن التحليلات التالية، فتظهر بأن المقياس المذكور ارتفع بنسبة 8,3٪ فقط بدلا من 9,7٪ سنة 1978 و 12,5٪ سنة 1977. وكما كان الشأن في السنة السابقة، فان هذا التطور مرتبط الى حد كبير بتقلص زيادة أسعار المواد الغذائية والتي أمكن الحد من سرعتها بفضل ما تم من استيراد ومن تدعيم لتدخلات السلطات العمومية.

أما المقياس المتعلق بأسعار الانتاج الصناعي وانتاج الطاقة والمعادن والذي يستعمل للتعبير عن مجموعات المحاسبة الوطنية بالاسعار الثابتة، فقد زاد من جهته بالمتوسط بمعدل 13,7٪ سنة 1979 عوضا عن 8,3٪ في السنة السابقة وذلك خصوصا على اثر تحسن شروط تسويق المعادن.

**مقياس تكاليف المعيشة**

يسمح المقياس الرسمي لتكاليف المعيشة الذي تم نشره منذ سنة 1975 بتتبع حركة تغيير أسعار التقسيط الخاصة بمجموعة من المواد يبلغ عددها 210 والتي تمثل حسب الاستفتاء الذي أجري حول الاستهلاك خلال الفترة ما بين 1970 و 1971، المجموعة الاكثر تمثيلا بالنسبة لخمس فئات من الاسر التي تم اختيارها فقط داخل أكبر المدن الثمانية بالبلاد. وبالاضافة الى هذا، فان ما طرأ بالطبع على الهيكل الاجتماعي والاقتصادي وعلى عادات الاستهلاك، زاد من تقلص التمثيلية لمقاييس تكاليف المعيشة.

هذا وقد ارتفع هذا الاخير في المتوسط السنوي بنسبة 8,3٪ مقابل 9,7٪ سنة 1978 و 12,5٪ سنة 1977 (1). فبعد أن كان هذا المقياس متجها نحو الارتفاع خلال الربع الاول من سنة 1979 خصوصا بسبب زيادة اسعار المواد النفطية، عاد الى الانخفاض خلال الثلاثة أشهر الموالية بفضل هبوط موسمي ملحوظ نسبيا لاثمان المواد الغذائية. ثم ظهرت بعد ذلك حركته التصاعدية من جديد ابتداء من شهر يوليوز واستمرت طيلة النصف الثاني من السنة خصوصا على اثر ما طرأ من ارتفاع جديد على أسعار المنتوجات النفطية ومن زيادة في أثمان بعض المواد الغذائية المستفيدة من دعم الدولة. غير أن الحركة التصاعدية المذكورة كانت أقل حدة من السنة الماضية خلال شهر رمضان وأثناء الدخول المدرسي بسبب المراقبة الصارمة التي قامت بها الادارة.

وتبين الاحصائيات المتعلقة بكل مدينة عن مفارقات جغرافية ملحوظة. فقد زاد المقياس بمعدل 10,7٪ فيما يرجع لمدينة فاس، و 9,1٪ فيما يخص الرباط، في حين أن الزيادات المسجلة بمدينتي مراكش ووجدة ناهزت نسبة 7٪ واستقر غلاء تكلفة المعيشة بالدار البيضاء وتطوان وأكادير على العكس من ذلك فيما يقارب المتوسط الوطني.

ويظهر الجدول التالي الذي يوزع التغيير السنوي للمقياس العام حسب مجموعات المواد بأن ركن «التغذية» الذي يخصص له أكبر معدل للترجيح، ساهم بنسبة 45٪ في الارتفاع الكلي لتكاليف المعيشة بدلا من 50٪ سنة 1978 و 63٪ سنة 1977. وقد نتج هذا الانخفاض في حصة تدخل هذا الركن ليس فحسب عن تقلص ملموس في سرعة الزيادة الخاصة به، بل أيضا عن الارتفاع بنسق سريع في تكلفة ركن «الاصفرار والتسلية وغير ذلك» والذي ساهم في الزيادة الاجمالية المسجلة بنسبة 30٪ مقابل 25٪ سنة 1978 و 17٪ سنة 1977.

| | الترجيح % | التغيير السنوي 1978 | التغيير السنوي 1979 | التغيير الاجمالي % | التغيير المرجح % |
|---|---|---|---|---|---|
| التغذية | 54 | 188,2 | 200,4 | + 6,5 | + 3,7 |
| السكن | 8,5 | 171,9 | 185,1 | + 7,7 | + 0,6 |
| الملبس | 13,5 | 153,7 | 168,2 | + 9,4 | + 1,1 |
| الصيانة، الصحة، العلاج | 5,5 | 138,7 | 150,5 | + 8,5 | + 0,4 |
| النقل، التسلية، وغير ذلك | 18,5 | 172,0 | 195,6 | + 13,7 | + 2,5 |
| المقياس العام | 100 | 176,4 | 191,1 | + 8,3 | + 8,3 |

ذلك أن نسبة زيادة مقياس المواد الغذائية التي كانت قد وصلت الى 8,3٪ سنة 1978 و 13,7٪ سنة 1977 لم تتجاوز هذه السنة 6,5٪. وقد كانت بالتالي أقل زيادة تسجلها مختلف مجموعات المواد. ويعزى هذا التطور بصورة رئيسية الى انخفاض نسق نمو أسعار اللحوم والمواد المستخرجة من الحبوب والتي ارتفعت على التوالي بمعدل 5,6٪ و 2,7٪ سنة 1979 في نظير 8,4٪ و 6,4٪ في السنة السابقة. وعلاوة على ذلك، شهدت «المفروسات العطرية» و«التوابل» حركات انخفاض لايستهان بها. وعلى النقيض من هذا، فقد زادت أسعار الخضر الطرية بمعدل 10,2٪ مقابل 7,5٪ فيما سبق، كما سجلت أثمان الفواكه الطرية والفواكه الجافة زيادات أكبر من السنة السالفة. ومن جهة أخرى فان الزيادة الرسمية في أسعار بعض المواد المستفيدة من دعم الدولة – الزيوت الغذائية والحليب والسكر – لم تؤثر سوى قليلا على متوسط الارتفاع السنوي للمقياس لانها لم تطرأ سوى خلال الربع الاخير من السنة.

وعلى العكس من ذلك، فان مقياس «النقل والتسلية وغير ذلك» والذي سبق أن زاد بنسبة 11,9٪ سنة 1977 و 13,8٪ سنة 1978، ارتفع هذه السنة بمعدل 13,7٪ خصوصا على اثر الزيادات التي عرفتها أسعار المواد النفطية وأسعار السيارات الجديدة والتأمينات.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 28.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما نسبة زيادة ركن «المسكن» والتي بلغت من جهتها 9,4٪ فترجع بصفة رئيسية الى غلاء التحملات المتعلقة بالاكرية. ولولا استقرار كلفة الماء والكهرباء والبوطان لكانت هذه النسبة أكثر ارتفاعا من ذلك.

وأخيرا، فان زيادة المقياس الخاص بمنتوجات اللباس لم تتجاوز سنة 1979 نسبة 7,7٪ بينما كان قد بلغ معدلها 12٪ سنة 1977 و 14,5٪ سنة 1978.

**مقياس**
**اسعار الانتاج الصناعي**
**وانتاج الطاقة**
**والمعادن**

يتم تتبع تغييرات اسعار الانتاج الصناعي وانتاج الطاقة والمعادن بواسطة مقياس يستغل بالدرجة الاولى للتعبير عن مجموعات المحاسبة الوطنية بالاسعار الثابتة. ويعتمد هذا المقياس الذي تمتد فترة مرجعه الاساسي من يوليوز 1975 الى يونيو 1976 على أسعار 171 منتوج بحساب أسعار هذه الاخيرة عند الانتاج ودون تطبيق لاية ضريبة. وقد تم تصنيف المنتوجات المذكورة حسب فروع المحاسبة الوطنية البالغ عددها 22، كما تم ترجيحها حسب التكوين الذي كانت عليه الصناعة سنة 1975. هذا وتفيد الاحصائيات التي تم تجميعها على الطريقة الآنفة الذكر بأن أسعار الانتاج سجلت في المجموع سبقا نسبته 13,7٪ سنة 1979 بدلا من 8,3٪ في السنة السابقة (1).

وقد نتج هذا التطور عن الزيادة التي شهدتها الانشطة المعدنية ومعدلها 30,9٪ عوضا عن 3,5٪ سنة 1978. ذلك أن شروط تسويق مادة الفوسفاط تحسنت بعض الشيء، وبالاخص، فان أسعار الرصاص والكوبالت عرفت ارتفاعا قويا. أما فيما يتعلق بمجموعة «الطاقة»، فقد نمت من جديد بمعدل يناهز 19٪ بسبب غلاء المواد المعدنية الجامدة المنتجة للحرارة، بل أكثر من ذلك على اثر زيادة أسعار المنتوجات النفطية. أما الاثمان الخاصة بمجموعه «الصناعات» فبعد أن سبق لها أن اتسعت بنسبة 7,8٪ سنة 1978 زادت هذه السنة بمعدل 9,7٪، وذلك بسبب ارتفاع كلفة الانتاج والذي يعود بدوره الى زيادة الاجور وغلاء المواد الاولية المستوردة وارتفاع حقوق الجمرك. وقد كان هذا التطور أكثر بروزا خاصة فيما يرجع لمقاولات صناعات التعدين والتي زاد مقياسها بمعدل 18,6٪ مقابل 9٪ فقط في السنة السابقة.

اذا كانت الاسعار قد نمت بسرعة أكبر على صعيد الانتاج منه على مستوى تجارة التقسيط، فذلك لكون هيكل كل مقياس من المقياسين المدروسين يختلف بشكل ملموس عن الآخر. ذلك أن الحصة النسبية للمواد الغذائية أكبر أهمية ضمن مقياس تكاليف المعيشة بالنسبة لمقياس الانتاج الصناعي وانتاج الطاقة والمعادن. وفضلا عن ذلك، فان السلطات العمومية حرصت على الا يتضرر المستهلكون الى حد كبير من السقوط التضخمية وذلك بتقويتها للمراقبة الزاجرة الى مراعاة التنظيم الجاري به العمل، وبدعمها الانتاج المحلي من المواد الاساسية عند الحاجة بالاستيراد، وباستمرارها في مساندة المنتوجات الغذائية الضرورية. وهكذا، وعلى الرغم من الزيادة في اسعار جل هذه المواد الاخيرة، فان التدخلات الصافية لصندوق المقاصة انتقلت في ظرف سنة مثلا من 275 الى 360 مليون درهم فيما يخص السكر زمن 191 الى 235 مليون فيما يتعلق بالزيوت الغذائية ومن 54 الى 58 مليون فيما يرجع لمواد الحليب. ولكي يتم تحقيق توازن حسابات هذه المؤسسة التي سجلت من جهة أخرى فوائض هامة واستثنائية بالنسبة للعمليات المتعلقة بمنتوجات الاسمنت وبالاخص المنتوجات النفطية ، فقد تعين على الخزينة أن تخصص لها 533 مليون درهم عوضا عن 384 مليون سنة 1978. وقد دفعت الخزينة أيضا 78 مليون درهم للمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

**الاجور**

حرصا من السلطات العمومية على تحسين القدرة الشرائية للسكان المنخفضة من جراء ارتفاع الاسعار، فقد قررت سنة 1979 الرفع بشكل ملموس من الرواتب والاجور والتي لم تكن موضع أي تغيير رسمي منذ فاتح يناير 1977. وحرصا منها كذلك على تخفيف حدة المفارقات الاجتماعية، فقد حاولت تطبيق الزيادات المقررة حسب مختلف مستويات الدخول.

وهكذا، فان الاجير اليومي الذي أداؤه نقدا في المهن الفلاحية انتقل ابتداء من فاتح ماي 1979 وبمقتضى مرسوم 7 مايو 1979 من 7,25 الى 10,15 درهم أي بزيادة 2,90 درهم أو ما نسبته 40٪. كما أن الاجر الادنى المضمون عن كل ساعة عمل بالنسبة لعمال ومستخدمي الصناعه والتجاره والمهن الحره انتقل من 1,40 الى 1,82 درهم مسجلا بذلك زيادة قدرها 0,42 درهم أو ما معدله 30٪. وفي نفس الوقت، فقد أعلن عن رفع الاجور الادنى الاخير الى 1,96 درهم ابتداء من فاتح يناير 1980. وفيما يتعلق بالرواتب التي تفوق الحد الادنى القانوني، فقد استجاب المشغلون الى رفع الرواتب الشهرية التي تقل عن 500 درهم بمبلغ 116 درهم ورفع الاجور الشهريه المتراوحة بين 500 و 3000 درهم بمقدار 100 درهم. الا أن هذه الزيادات لا يجب أن تضاف الى تلك التي من الممكن أن تكون قد طرأت منذ فاتح مايو 1978. وفيما يخص دائما القطاع الحر، فقد نبلت المقاولات مبدأ تحملها لجزء من الاكرية المادات من طرف مستخدميها وذلك حسب مسطرات تحدد فيما بعد.

وقد رفعت الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية من مرتبات موظفيها مع تخصيص الزيادات الاكبر أهمية الى ذوي المرتبات الاقل ارتفاعا. ذلك أن الزيادة بمعدل 10٪ والتي رفعت الى 15٪ في فاتح يناير 1980 لم تطبق بشكل تناسبي، اذ لم تشمل مثلا سوى النقط الاولى البالغة 150 من السلم المقياسي للوظيفة العمومية.

وفي الاخير، وفي الميدان الاجتماعي انتقلت التعويضات العائلية ابتداء من فاتح يناير 1979 من 24 الى 36 درهم شهريا بالنسبة لكل طفل، كما تقرر الى جانب ذلك رفع الحد الاعلى للاجور الذي يعتبر كقاعدة لحساب الاقتطاعات لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وللخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسة. وتقرر أيضا تكليف هذه الاخيرة بتدبير التأمين ضد حوادث الشغل والامراض المهنية وبتسديد جزء من تكاليف الخدمات الطبية وشراء الادوية التي يتحملها المؤمن عليهم.

**السكان – التشغيل**

قدر مجموع سكان المغرب في نهاية 1979 على أساس معدل نمو سنوي يناهز 3٪ بما يربو على 19,5 مليون نسمة، يقل عمر ما يقارب النصف منهم عن 15 سنة، وتقطن أغلبيتهم بالمناطق القروية. الا أنه تجدر الاشارة الى أن نسبة النمو الديموغرافي بالمدن تفوق بما يناهز ثلاث مرات نسبة الزيادة بالقرى.

واعتبارا لهذا التطور ولكن كذلك لانخفاض المحاصيل وللتوسع البسيط للنشاط الصناعي، فان وضعية سوق الشغل زادت تفاقما على ما يبدو خلال سنة 1979. هذا وتفيد احصائيات المصالح الرسمية بأن العدد الصافي للوظائف المحدثة والتي تحققت بصفة رئيسية في القطاع السياحي وأكثر من ذلك في قطاع البناء نزل في ظرف سنة من 5.934 الى 5.431 ذلك أنه اذا كان عدد التسريحات قد انخفض حيث هم، خصوصا بالمدن الشمالية للبلاد، 3.449 شخصا بدلا من 4.441 سنة 1978، فان التوظيفات التي كانت موزعة بشكل أفضل لم تشمل سوى 8.880 عامل مقابل 10.375 في السنة السابقة. وعلى النقيض من ذلك، فان تخفيض مدد العمل لم يخص سوى 3.620 مأجور فقط عوضا عن 7.284 فيما سبق، وذلك بفضل تدخلات مصلحة التفتيش لوزارة الشغل.

ولكي يتسنى تقليص البطالة والقضاء على نقص التشغيل، فقد توبعت عمليات الانعاش الوطني. وهكذا، فقد مكن انجاز الاشغال الكبرى للتجهيز والذي لا يتطلب سوى مهارة تقنية محدودة من ايجاد 6,5 ملايين يوم عمل كما كان الشأن سنة 1978 أي ما يمثل تشغيل 32.770 عامل لمدة 200 يوم. غير أن هذه الارقام ظلت دون ما هو متوقع لها حيث أنه من المتعين تقديم 28 مليون يوم عمل خلال فترة المخطط الثلاثي 1978 – 1980.

أما فيما يتعلق بالنزاعات الاجتماعية، فقد ظهرت بصفة أساسية داخل صناعة التعدين والصناعات الغذائية وكانت متعددة خصوصا خلال الشهور الاربعة الاولى من سنة 1979، اذ سمحت الزيادات في الاجور التي تمت في شهر مايو وكذا اقامة حوار مستمر بين أرباب العمل والهيآت النقابية بانتهاء السنة في جو أقل توترا. بيد أنه سجل بالنسبة لمجموع الفترة 779 اضرابا منها 532 من يناير الى ابريل، مما أدى الى فقدان 429.000 يوم عمل في نظير 306.000 يوم سنة 1978.

باستثناء سنة 1977 حيث كانت ليبيا قد استقبلت قرابة 7.000 عامل، لم تعد حركة الهجرة تشمل منذ سنة 1975 سوى 12.000 الى 13.000 مأجور، بينما كان عدد الذين يحصلون على شغل بالخارج كل سنة فيما قبل يناهز 30.000 شخص. وهكذا وصل عدد عقود التشغيل سنة 1979 الى 12.974 بدلا من 12.834 سنة 1978. ذلك أن التوسع الطفيف في عدد العقود التي قدمتها فرنسا والذي انتقل من 11.670 الى 12.117 وكذا فتح تيار الهجرة نحو العراق سمحا بأكثر من تعويض انخفاض الوظائف المتاحة بالعربية السعودية والتي نزلت من 777 الى 395.

## التجارة الخارجية

لقد سبق لسنة 1978 أن شهدت اتخاذ عدة اجراءات قصد التخفيض تدريجيا من عجز الميزان التجاري الذي تفاقم بسرعة خلال السنوات الثلاث الاخيرة من المخطط الخماسي 1973 – 1977. فمن جهة، تم اقرار ايداع مسبق قدره 25٪ من قيمة بعض الصادرات بحساب مغلق ودون مكافأة لمدة أدناها ستة أشهر، كما تم توسيع لائحة المواد الخاضعة للرخصة أو المحظور استيرادها. وعلى الخصوص، فقد حددت فروض التجهيز الواردة في ميزانية الدولة بشكل ملحوظ. وقد كان من شأن كل هذه الاجراءات أن أحدثت أثرا تضييقيا ملموسا على حجم المشتريات من الخارج. ومن جهة أخرى، فقد تم اقرار بعض المقتضيات خصوصا في ميدان سياسة السلف من

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 29.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أجل تدعيم تيار الصادرات. ونتيجة لذلك كله، فقد كان اختلال المبادلات قد تقلص بما يناهز الثلث من سنة لاخرى.

وقد كان هذا البرنامج التصحيحي موضوع بعض التغييرات سنة 1979. ذلك أنه طرأت زيادة جديدة على معدل بعض حقوق الجمرك وزيد في عدد المواد الخاضعة لرخصة الاستيراد. وبالخصوص ومن أجل تشجيع المبيعات الى الخارج، فقد تم اقرار نظام لتغطية الصرف لاجل وأصبحت جميع الديون التجارية المترتبة على الخارج غير خاضعة لتأطير التسليفات الموزعة من طرف البنوك.

وعلى الرغم من هذه التدابير، فان عجز العمليات التجارية بحساب كل من الصادرات والواردات مسلمة بميناء الشحن والذي سبق له أن انخفض من 6.814 الى 4.617 مليون درهم سنة 1978 وصل سنة 1979 الى 5.322 مليون، أي بزيادة سنوية نسبتها 15,3٪. فاذا كان نسق قيمة الصادرات قد تضاعف اذ بلغ 16,4٪ عوضا عن 6,8٪ في السنة الماضية، فان الكلفة الاجمالية للمشتريات ارتفعت بمعدل 15,9٪ بينما كانت قد انخفضت بنسبة 14,2٪ سنة 1978. هذا وقد نتج هذا الانعكاس في الاتجاه عن الارتفاع الهام لكلفة مشتريات المواد النفطية وعن زيادة النفقات المتعلقة باقتناء المواد الخام ونصف المنتوجات. الا ان نسبة تغطية الصادرات والتي لم تكن تتجاوز 46,2٪ سنة 1977 ظلت تناهز 58٪ كما كان الشأن عليه سنة 1978 وكما يبين ذلك الجدول التالي :

| بملايين الدراهم | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|
| الواردات (1) مسلمة بميناء الشحن | 9 147 | 10 168 | 12 674 | 10 878 | 12 609 |
| الصادرات (2) مسلمة بميناء الشحن | 6 238 | 5 579 | 5 860 | 6 261 | 7 287 |
| الرصيد | – 2 909 | – 4 589 | – 6 814 | – 4 617 | – 5 322 |
| معدل التغطية (بالنسبة المائوية) | 68,2 | 54,9 | 46,2 | 57,6 | 57,8 |

(1) باستثناء المواد المستوردة دون مقابل.
(1) و (2) بما في ذلك وقود المستودعات المستخدم لتموين السفن والطائرات.

وبحساب الصادرات «مسلمة بميناء الشحن» والواردات «باعتبار القيمة والشحن والتأمين» أي باعتبار التحملات المتعلقة بالنقل والتأمين والتي بلغت 1.720 مليون درهم، فان نسبة التغطية ظلت تقارب 51٪. أما الرصيد السلبي للتجارة الخارجية حسب هذه الطريقة، والذي كان قد نزل سنة 1978 من 8.542 الى 6.100 مليون، فقد انتقل الى 7.041 مليون أي ما يعادل مرة أخرى قيمة الصادرات وما يمثل 12٪ تقريبا من النتائج الداخلي الاجمالي (1).

وهكذا، فان وضعية الميزان التجاري التي كانت قد تحسنت بشكل ملموس سنة 1978 لم تشهد أي تطور ملائم سنة 1979، اذ أن معادلات التبادل عرفت اختلالا جديدا يقدر بحوالي 10٪.

ومن جهة أخرى يظهر تحليل رصيد المبادلات حسب أهم مجموعات المنتوجات، بان الارتفاع القوي الذي سجلته مجموعة «مواد الطاقة والتزييت» قد تسبب الى حد كبير في تفاقم اختلال النتيجة الكلية :

| ملايين الدراهم | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|
| المواد الغذائية | – 1 138 | – 175 | – 239 | + 17 | + 139 |
| مواد الطاقة والتزييت | – 1 063 | – 1 225 | – 1 578 | – 1 694 | – 2 493 |
| المواد الخام | + 2 932 | + 1 729 | + 1 358 | + 1 476 | + 1 093 |
| انصاف المنتوجات | – 1 819 | – 2 174 | – 2 512 | – 2 191 | – 2 315 |
| مواد التجهيز | – 2 445 | – 3 423 | – 4 941 | – 3 354 | – 3 264 |
| مواد الاستهلاك | – 623 | – 708 | – 628 | – 354 | – 201 |
| **المجموع** | – 4 156 | – 5 976 | – 8 542 | – 6 100 | – 7 041 |

تجدر الاشارة مرة أخرى الى أنه باستثناء مجموعة مواد الاستهلاك فان كل المجموعات الاخرى تسجل من سنة لاخرى رصيدا سلبيا متزايدا أو فائضا منخفضا. ذلك أنه اذا ما نقلت الاستيرادات الصافية للزيوت النباتية والحبوب الزيتية والتي بلغت 531 مليون درهم بدلا من 360 مليون درهم سنة 1978 من مجموعة المواد الخام الى مجموعة المواد الغذائية، فان ألفائض المسجل من طرف المجموعة الاولى ينزل من 1.836 الى 1.624 مليون والرصيد الايجابي للمجموعة الثانية والبالغ 139 مليون يخلفه عجز قدره 392 مليون في نظير 343 مليون سنة 1978.

وأخيرا، فان التغييرات التي طرأت على التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية ترجع بصفة رئيسية الى التضخم الحاصل في قيمة مشتريات النفط.

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 30 إلى 35.

### الاستيرادات

ان الكميات المستوردة التي سبق لها أن انخفضت بنسبة 4,1٪ سنة 1978 زادت هذه السنة بمعدل 12,3٪. ذلك أنه اذا كان حجم مشتريات الاسمنت قد تقلص بشكل ملحوظ، فان مشتريات الكبريت وأكثر منها مشتريات النفط الخام قد ارتفعت بصفة قوية بسبب توسع حاجيات الصناعة الكيماوية ومعمل التكرير الرئيسي للبلاد.

أما النفقات الكلية التي كانت قد نزلت في السنة الماضية بنسبة 14,2٪ على اثر انخفاض استيرادات مواد التجهيز، فقد انتقلت بحساب القيمة والشحن والتأمين من 12.361 مليون درهم الى 14.328 مليون مسجلة بذلك توسعا سنويا نسبته 15,9٪. وتعزى هذه الحركة الى التطور الذي عرفته مجموعة المواد الخام وبالاخص مجموعة مواد الطاقة والتزييت واللتين مثلتا على التوالي 11,6٪ و 19,3٪ من القيمة الكلية الاستيرادات بدلا من 9,5٪ و 14,4٪ سنة 1978. وبالمقابل، فان حصة أنصاف المنتوجات ظلت تناهز 23٪، في حين أن حصص مواد التجهيز ومواد الاستهلاك ومجموعة «المواد الغذائية والمشروبات والتبغ» نزلت تواليا من 27,4٪ الى 23٪ ومن 9,7٪ الى 8,2٪ ومن 16,2٪ الى 15٪.

#### المواد الغذائية

ان كميات المواد الغذائية التي سبق لها أن زادت بنسبة 35,7٪ سنة 1977 و 8,2٪ سنة 1978 تقاصت هذه السنة بمعدل 3٪. غير أن كلفتها ارتفعت مع ذلك بنسبة 6,9٪ اذ بلغت 2.144 مليون درهم، ذلك أن النفقات الخاصة باستيراد الحبوب الذي شمل 15 مليون قنطار مقابل 15,5 مليون قنطار في السنة السالفة انتقلت من 856 الى 973 مليون درهم على اثر ارتفاع الاسعار داخل السوق الدولية. وعلاوة على ذلك، فان مشتريات المواد الحليبية والشاي والتبغ سجلت زيادات هامة. وعلى النقيض من ذلك، فقد سمحت النتائج الحسنة لمحصول الشمندر لسنة 1978 بالحد من اقتناء السكر الذي بلغ هذه السنة 279.000 طن بقيمة قدرها 270 مليون درهم في نظير 289.000 طن و 305 ملايين درهم سنة 1978 و 389.000 طن و 510 ملايين درهم سنة 1977.

#### مواد الطاقة

لقد تبلور توسع طاقة وحدة التكرير الموجودة بالمحمدية في زيادة تفوق النصف. فيما يخص كميات النفط المستوردة والتي وصلت الى 4,5 ملايين طن عوضا عن 2,9 ملايين طن سنة 1978. وبالمقابل، فان مشتريات مادة الفويل انخفضت من 565.000 الى 48.000 طن.

وبالتالي. فان كلفة اقتناء مواد الطاقة والتي أثقلت من جراء الزيادات المتعاقبة في سعر البرميل انتقلت في ظرف سنة من 1.782 الى 2.769 مليون درهم أي بنمو قدره 987 مليون أو ما نسبته 55,4٪.

#### المواد الخام

لقد كان الانخفاض الذي شهده سنة 1978 حجم المشتريات من الزيوت والحبوب الزيتية النباتية ومن الخشب والكبريت قد أدى الى تقايص القيمة الكلية لمستوردات المواد الخام. وعلى العكس من ذلك، فان هذه المستوردات بلغت سنة 1979 ما قدره 1.667 مليون درهم مقابل 1.177 مليون في السنة السابقة متسعة بذلك بنسبة 41,6٪ مما يرجع السبب الرئيسي فيه الى زيادة الكميات المشتراة والى ارتفاع الاسعار. وقد كان الشأن كذلك خصوصا فيما يتعلق باقتناء الكبريت الذي انتقل من 77.000 الى 542.000 طن بالنسبة للكميات ومن 17 الى 167 مليون درهم فيما يخص القيمة، وذلك لكون توسع الانتاج المحلي للحامض الفوسفوري يستدعي كميات متزايدة من الحامض السلفوري.

#### أنصاف المنتوجات

ان كلفة التموينات بانصاف المنتوجات التي كانت قد انخفضت سنة 1978 بنسبة 8,5٪ ازدادت هذه السنة بمعدل 16,9٪ لتصل الى 3.287 مليون درهم. ذلك أنه اذا كانت استيرادات الاسمنت لم تشمل سوى 540.000 طن بقيمة قدرها 120 مليون درهم بدلا من 936.000 طن و 167 مليون في السنة السالفة وذلك بفضل فسح معملين جديدين للاسمنت، فان جل مواد هذه المجموعة وبالاخص المواد الكيماوية سجلت زيادات ملحوظة.

#### مواد التجهيز

ان مشتريات مواد التجهيز التي كانت قد بلغت 4.971 مليون درهم خلال السنة الاخيرة من المخطط الخماسي 1973–1977 لم تتجاوز قيمتها قط 3.387 مليون درهم سنة 1978. وبالرغم من كونها سجلت انخفاضا جديدا سنة 1979، فانها وصلت الى 3.291 مليون ولا زالت تمثل بذلك المجموعة الاكثر أهمية من الاستيرادات.

#### مواد الاستهلاك

كما أن النفقات المتعلقة بمواد الاستهلاك والتي سبق لها ان نزلت سنة 1978 من 1.351 الى 1.197 مليون درهم بفضل الاجراءات الرامية الى الحد من استيراد بعض المواد، لم تتجاوز هذه السنة 1.170 مليون. ذلك أن ارتفاع مشتريات الادوية التي بلغت 131 مليون درهم عوضا عن 113 مليون سابقا قد تم أكثر من تعويضه بانخفاض

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

التحملات المتعلقة باجزاء السيارات السياحية وبالدراجات النارية وبآلات الالتقاط للاذاعة والتلفزة.

**الصادرات**

انتقلت قيمة الصادرات من 6.261 الى 7.287 مليون درهم مسجلة بذلك سبقا نسبته 16,4٪ مقابل 6,8٪ سنة 1978 و 5٪ سنة 1977. ويعزى هذا التطور الى زيادة حجم المبيعات بنسق بلغ 3.7٪ وان كان هذا الاخير يقل عما تم تسجيله في السنوات الماضية، كما يعزى على الخصوص الى ارتفاع الاسعار. وقد ساهمت كل المجموعات في هذا التوسع الملموس في المداخيل، غير أنه تجدر الاشارة الى النمو الجديد الذي شهدته مبيعات المواد المخدومة وبالاخص المواد الشبه المنتهية الصنع والتي زادت بنسبة 56٪. فقد مثلت هاتان الفئتان 27٪ من مجموع الصادرات بدلا من 23,4٪ سنة 1978. وبالمقابل، فان حصة المواد الغذائية التي سبق لها أن انتقلت من 29,1٪ الى 32,3٪ نزلت الى 31,3٪. كما أن حصة المواد الخام والتي ما فتئت أهميتها النسبية تنخفض منذ سنة 1975 تقلصت من 42,4٪ الى 37,9٪.

**المواد الغذائية**

قدرت صادرات المواد الغذائية بما قدره 2.283 مليون درهم أي بارتفاع نسبته 12,9٪ بالرغم من انخفاض الكميات المصدرة بما يناهز 9٪. ويرجع السبب الرئيسي في هذا التطور الملائم الى نمو قيمة مبيعات البواكير التي تم تسويقها بأسعار تميل الى الارتفاع، كما يرجع بدرجة أقل الى توسع المداخيل المتأتية من تجارة الحوامض والمصبرات وخصوصا منها مصبرات السمك.

**المواد الخام**

ان قيمة مبيعات المواد الخام التي كانت قد تقلصت سنة 1978 بنسبة 3.5٪ انتقلت هذه السنة من 2.652 الى 2.760 مليون درهم محققة بذلك زيادة سنوية قدرها 108 ملايين أو ما نسبته 4.1٪. وقد نتج ذلك على الخصوص عن الاتجاه الحسن الذي عرفته أسعار الرصاص والكوبالت. وعلى العكس من ذلك، فان مداخيل توريدات معدن الفوسفاط تقلصت مرة أخرى بالرغم من الارتفاع الطفيف الذي شهدته الكميات المصدرة. فقد بلغت المداخيل المذكورة حسب احصائيات مكتب الصرف 1.878 مليون درهم، فلم تعد تمثل بهذا المستوى سوى 25.8٪ من القيمة الكلية للصادرات مقابل 32.5٪ سنة 1978 و 36٪ سنة 1977. الا انه تجدر الملاحظة بأن هذا المبلغ لا يشمل بالطبع المداخيل المتأتية من مبيعات الحامض الفسفوري والمدرجة ضمن أصناف المنتوجات.

أما صادرات المواد الاولية من أصل حيواني ونباتي، فقد انتقلت من جهتها من 203 الى 218 مليون درهم على الرغم من التوقف الشبه التام لتصديرات القطن.

**المنتوجات نصف المنتهية والمنتهية الصنع**

على اثر ارتفاع قيمة صادرات معدن الرصاص الخالص التي جلبت 137 مليون درهم في نظير 58 مليون سنة 1978، واكثر من ذلك على اثر توسع قدر مبيعات الحامض الفوسفوري من 269 الى 504 ملايين درهم، فان مداخيل المواد نصف المنتهية الصنع انتقلت من سنة لاخرى من 623 الى 972 مليون درهم. هذا وتبرز هذه النتيجة الجهود التي يبذلها المكتب الشريف للفوسفاط لرفع قيمة الموجودات المعدنية.

أما فيما يتعلق بمبلغ مبيعات مواد الاستهلاك، فقد وصل الى 996 مليون درهم عوضا عن 876 مليون سنة 1978 وذلك بفضل توسع صادرات الزرابي وبالاخص صادرات الملابس الجاهزة والملابس الداخلية.

وفي المجموع، فان توريدات المواد المخدومة ارتفعت بالتالي من 1.499 الى 1.968 مليون درهم مسجلة بذلك نموا سنويا قدره 469 مليون أو ما نسبته 31.3٪.

**التوزيع الجغرافي للمبادلات**

لقد تغير التوزيع الجغرافي للتسديدات التجارية بالطبع من جراء ارتفاع كلفة المواد النفطية. ذلك أن البلدان الاوربية التي ظلت تستقبل 82٪ من صادراتنا لم تساهم سوى بنسبة 68٪ من الواردات عوضا عن 72٪ سنة 1978. كما أن هناك تغييرات ملحوظة أخرى طرأت على المبادلات حسب أهم التيارات.

وهكذا، ففي الوقت الذي زادت فيه المشتريات من المجموعة الاقتصادية الاوربية بنسبة 14.3٪ لتصل الى 6.942 مليون، فان الصادرات نحو هذه المجموعة ارتفعت بمعدل 21٪ اذ بلغت 4.314 مليون درهم. وقد نتج هذا التطور عن نمو المبيعات الموجهة الى هولندا والمانيا الاتحادية وبالاخص الى فرنسا والتي لازالت تحتل الصف الاول من بين العملاء التجاريين للمغرب حيث تم ربع تجارتنا الخارجية مع هذا البلد وحده. وفي هذه الظروف، فان العجز المسجل بازاء هذه المنطقة والذي سبق له أن وصل الى 4.063 مليون درهم سنة 1977 و 2.511 مليون سنة 1978 اتسع بما قدره 111 مليون ليبلغ الى 2.628 مليون درهم.

أما الرصيد السلبي المسجل بازاء أهم المتعاملين الآخرين، فقد تفاقم على العكس من ذلك بشكل قوي، اذ انتقل من 2.786 الى 3.802 ملايين درهم على اثر ارتفاع الوضعية الدائنة اتجاه الدول العربية من 869 الى 1.982 مليون درهم وذلك بسبب زيادة استيرادات مواد النفط كما وقيمة. ومن جهة أخرى، فان العجز التجاري بازاء اسبانيا والذي يفوق مرتين مشتريات هذه الاخيرة، قد انتقل من 858 الى 922 مليون درهم. وعلى النقيض من ذلك فان الرصيد السلبي لعلاقاتنا التجارية مع الولايات المتحدة الامريكية نزل من 860 الى 665 مليون درهم بفضل انخفاض وارداتنا من هذا البلد.

وفي الاخير، فان تقلص عجز المبادلات مع باقي البلدان الاخرى من 803 الى 611 مليون درهم يعود الى توسع صادرات المغرب نحو هذه الدول.

بعد التقديم الاستثنائي الذي سجل سنة 1978 والذي كان ناتجا عن الحد من استيراد مواد التجهيز، فان التطور الملاحظ سنة 1979 يظهر بأن تطبيق اجراءات الحد من الواردات لم يكن متسما بما يكفي من الانتقاء، وبأن الاعمال التي تم القيام بها قصد تخفيف عجز الميزان التجاري تعتبر في الواقع جزءا من برنامج شامل وبعيد المدى. ذلك أنه لا يمكن تخفيض كلفة الواردات الا اذا تمت مواصلة التغيير الجذري للهياكل والبنيات الفلاحية والصناعية بعزم وحزم، ذلك سعيا وراء تخفيض توقف البلاد على التموينات الخارجية مع الحرص الدائم على ادماج أكبر جزء ممكن من الموارد المحلية في اطار هذه التغييرات. وفيما يتعلق بالصادرات، فان تشجيع قطاعات الانتاج المتجهة نحو التصدير، ينبغي أن يصاحبه مجهود أكبر في مجال اكتساب الاسواق الخارجية وتنويعها، لا سيما وأن الوضعية الاقتصادية العالمية تبدو صعبة وأن انفتاح المجموعة الاقتصادية الاوربية نحو أهم البلدان المنافسة للمغرب قد يفضي الى اضطراب عميق في المنافذ التقليدية لبلادنا.

## العلاقات المالية مع الخارج

لقد كان عجز العمليات الجارية لميزان الاداءات قد وصل عند نهاية المخطط الخماسي 1973–1977 مبلغا هاما قدره 8.223 مليون درهم، مما دعى السلطات العمومية سنة 1978 الى اتخاذ سلسلة من التدابير التي سمحت فعلا بتخفيض هذا الاختلال الى 5.619 مليون كما سمحت بتقليص مجموع الالتجاءات لرؤوس الاموال الاجنبية من 8.206 الى 5.593 مليون درهم. وخلال سنة 1979 وعلى الرغم من التدعيم الخفيف الذي أدخل على الاطار التنظيمي السابق، فان الرصيد السلبي للاداءات الجارية بلغ 6.304 ملايين درهم مسجلا بذلك زيادة سنوية نسبتها 12,2٪. ذلك أنه في الوقت الذي ظل فيه حجم العمليات الحكومية قارا ولم تشهد المداخيل السياحية أي زيادة تذكر، فان نمو تحويلات عمالنا المقيمين بالخارج لم يعوض سوى جزء ضئيل من الارتفاع الذي عرفه تسديد الدين الخارجي، وبالاخص تفاقم اختلال مبادلات السلع. وفي هذه الظروف، فقد ارتفع مقابل قيمة التمويلات الخارجية ليصل الى 6.099 مليون بفضل توسع القروض التجارية وبدون الزيادة في حجم الاقتراضات، التي سبق لها أن أدت خلال السنوات الفارطة الى تقليص قدرة استدانة البلاد.

هذا ونظرا كذلك لمنحة حقوق السحب الخاصة البالغة 79 مليون درهم والتي حصل عليها المغرب في اطار أولى المنح الثلاث التي يمتد توزيعها ما بين سنة 1979 وسنة 1981، فان عجز ميزان الاداءات بلغ في النهاية 126 مليون درهم في نظير 26 مليون درهم سنة 1978 (1).

وبما أن الموجودات الصافية من العملات القابلة للتحويل نزلت من 1.720 الى 1.670 مليون درهم، وبما أن وضعية العملات الاجنبية الغير القابلة للتحويل والتي كانت دائنة بمبلغ 59 مليون في نهاية 1978 أصبحت هذه السنة مدينة بمقدار 22 مليون، فان حجم احتياطيات الصرف انخفض في المجموع من 1779 الى 1.648 مليون. ويمثل عند هذا المستوى ما يناهز 40 يوم من الاستيرادات مقابل حوالي 50 يوم في السنة السابقة. أما فيما يتعلق بالاحتياطيات الاجمالية والتي نزلت في ظرف سنة من 3.267 الى 3.131 مليون، فتمثل ما يربو قليلا على شهرين ونصف من المشتريات من الخارج بدلا من ثلاثة أشهر فيما سبق.

**ميزان الاداءات**

نظرا لكون التحملات الخاصة بالعمليات الحكومية ظلت مرتفعة، ولكون المداخيل السياحية لم تزد الا قليلا، فان اختلال المبادلات المتعلقة بالسلع والخدمات والذي سبق له ان انخفض في السنة السالفة تفاقم على العكس من ذلك سنة 1979 على اثر توسع جديد في المدفوعات برسم الدين الخارجي وأكثر من ذلك بسبب التطور الغير الملائم لمبادلات السلع، بالرغم من تحسن حركة الصادرات. ومن ثم، فان الرصيد السلبي للعمليات الجارية انتقل من سنة لاخرى من 5.619 الى 6.304 ملايين درهم على الرغم من النمو المستمر لفائض التحويلات. الا ان العجز المذكور ظل يمثل ما يناهز 11٪ من الناتج الداخلي الاجمالي عوضا عن 17.6٪ سنة 1977. ومع ذلك، فقد أمكن الحفاظ على ميزان الاداءات، وكما يبين ذلك الجدول التالي في توازن شبه تام وذلك بفضل توسع دخول رؤوس الاموال غير النقدية وبالخصوص منها القروض التجارية.

(1) يرجع للملحق الاحصائي (ب).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

| الارصدة بملايين الدراهم | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|
| السلع والخدمات | 4 229– | 8 405– | 10875– | 8 737– | 9 904– |
| أداءات التحويل | 2 016+ | 2 413+ | 2652+ | 3 118+ | 3 600+ |
| **العمليات الجارية** | 2 213– | 5 992– | 8223– | 5 619– | 6 304– |
| رؤوس الأموال غير النقدية | 2 145+ | 5 941+ | 8206+ | 5 593+ | 6 099+ |
| منح حقوق السحب الخاصة | – | – | – | – | 79+ |
| **ميزان الأداءات** | 68– | 51– | 17– | 26– | 126– |

## السلع والخدمات

ان عجز العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات الذي كان قد تقلص بنسبة الربع سنة 1978 بلغ هذه السنة 9.904 ملايين درهم فارتفع على العكس من ذلك بمقدار 1.167 مليون درهم أو بنسبة 13,4٪ وذلك بسبب تفاقم اختلال الرصيد السلبي الخاص «بمداخيل الاستثمارات» وبالاخص الرصيد السلبي لمبادلات السلع واللذين زادا على التوالي بمبلغ 411 و 887 مليون درهم.

فبعد أن كان عجز مبادلات السلع بحساب كل من الصادرات والواردات مسلمة بميناء الشحن قد نزل سنة 1978 من 6.826 الى 4.752 مليون درهم بفضل تقلص كبير في مشتريات مواد التجهيز، فقد وصل هذه السنة الى 5.434 مليون. ذلك أنه في الوقت الذي بلغ فيه حجم الصادرات 7.221 مليون درهم أي بارتفاع قدره 1.020 مليون أو ما نسبته 16,4٪ على اثر توسع مجمل المبيعات وبالاخص منها توريدات المواد نصف المصنوعة، فان حجم الواردات البالغ 12.654 مليون زاد بمقدار 1.701 مليون أو بنسبة 15,5٪ بسبب ارتفاع كلفة المواد النفطية ومشتريات المواد الخام وأنصاف المنتوجات. كما شهدت تكاليف النقل والتأمين المتعلقة بهذه الوادرات في الوقت ذاته نموا بنفس النسق اذ انتقلت من 1.494 الى 1.726 مليون. وبما أن المداخيل من هذا النوع بلغت 401 مليون في نظير 374 مليون سنة 1978، فان العجز الذي أسفر عنه هذا الركن وصل الى 1.325 مليون درهم مقابل 1.120 مليون في السنة السابقة.

ونظرا لكون عدد الزائرين لم يعرف سوى تغيير بسيط، فان المداخيل من العملات الاجنبية برسم «الاسفار» قدرت بما مقابل قيمته 1.670 مليون درهم بدلا من 1.650 مليون سنة 1978. أما فيما يتعلق بالنفقات التي قام بها السياح المغاربة بالخارج، فقد انخفضت من 440 الى 400 مليون درهم. ومن ثم، فان الميزان السياحي أسفر عن فائض قدره 1.270 مليون درهم في نظير 1.210 ملايين درهم في السنة الفارطة. أما العمليات الخاصة بالعملات الاجنبية والتي قام بها النظام البنكي، فقد بلغت 1.358 مليون برسم المداخيل و 290 مليون برسم التفويتات مقابل 1.250 و 367 ملايين درهم توالبا في السنة الماضية.

وكما كان مرتقبا، فان عجز البند الخاص «بمداخيل الاستثمارات» تفاقم من جديد اذ وصل الى 1.593 مليون درهم بدلا من 1.182 مليون سنة 1978 و 712 مليون سنة 1977 و 437 مليون سنة 1976. ذلك أنه في الوقت الذي انخفض فيه مدخول الربائح والاكرية المحول من طرف غير المقيمين من 251 الى 223 مليون درهم، فان تكلفة فوائد الدين الخارجي انتقلت من 1.040 الى 1.522 مليون درهم، في حين أن التوظيفات بالخارج التي كانت قد جلبت 109 ملايين خلال سنة 1978، لم تجلب هذه السنة سوى 152 مليون درهم.

واخيرا، فان المدفوعات برسم العمليات الحكومية بلغت 3.223 مليون درهم وهو مبلغ يقرب جدا من المقادير التي تم تسجيلها منذ سنة 1976. ونظرا لكون المداخيل المتمثلة في التحويلات اللازمة لتسيير السفارات الاجنبية والهيآت الدولية المتواجدة بالمغرب لم تشهد من جهتها أي تغيير اذ بلغت 262 مليون درهم، فان اختلال هذا البند ظل هو الآخر يناهز ٦ ملايير درهم أي ما يمثل 30٪ تقريبا من العجز في السلع والخدمات.

## أداءات التحويل

ان التحويلات دون مقابل التي تزداد باستمرار منذ سنة 1969 أسفرت هذه السنة عن مجلوب صاف قدره 3.600 مليون درهم في نظير 3.118 مليون سنة 1978.

وتعود هذه الزيادة البالغة 482 مليون درهم أو مانسبته 15,5٪ في مجموعها الى نمو تحويلات العمال المغاربة المقيمين بالخارج والتي ارتفعت بمقدار 521 مليون أو بمعدل 16,4٪ لتصل الى 3.697 مليون درهم. وهكذا فان هذه النسبة لا زالت مرتفعة على الرغم من كونها تقل بعض الشيء عما سبق تسجيله سنة 1978 حيث كانت المنحة المخصصة للتحويل القادمة من فرنسا قد سمحت بتسجيل معدل نمو بلغ 19,8٪. وعلى النقيض من ذلك، فان التحويلات التي قام بها الاجانب المقيمون بالمغرب أو الذين غادروه بصفة نهائية ظلت قارة فيما يناهز 319 مليون درهم.

اما عمليات القطاع العمومي التي كانت قد أسفرت سنة 1978 عن فائض قدره 56 مليون درهم، فقد أظهرت هذه السنة نتيجة سلبية مبلغها 52 مليون. ذلك أنه في الوقت الذي ارتفعت فيه مدفوعات المغرب برسم المعاشات والعطايا المقدمة في اطار التعاون والمساهمة في نفقات تسيير الهيآت الدولية من 230 الى 290 مليون درهم، فان الاستيفاءات المتعلقة بالمساعدة العمومية الجانية انخفضت من 286 الى 238 مليون درهم.

وفي المجموع، فان فائض عمليات التحويل سمح بتغطية 36,3٪ من عجز ميزان السلع والخدمات عوضا عن 35,7٪ سنة 1978 و 24,4٪ فقط سنة 1977، كما سمح بالتالي بالحد من اختلال العمليات الجارية في مبلغ 6.304 ملايين درهم.

## رؤوس الاموال غير النقدية

بغض النظر عن مبلغ 79 مليون درهم يمثل مقابل قيمة المنحة التي حصل عليها المغرب في بداية السنة من لدن صندوق النقد الدولي والبالغة 15,6 ملايين من حقوق السحب الخاصة، فان المجلوب الصافي من رؤوس الاموال غير النقدية وصل الى 6.099 مليون درهم مقابل 5.593 مليون سنة 1978 وذلك بفضل ارتفاع الموارد الصافية للقطاع الحر.

ذلك أن حركة رؤوس الاموال الحرة التي كانت قد اسفرت في السنة الماضية عن عجز قدره 111 مليون أبانت هذه السنة عن فائض بلغ 772 مليون بسبب التطور الملائم للقروض التجارية المسجلة في الاتجاهين : فبما أن التسليفات المحصل عليها بلغت 1.214 مليون بدلا من 686 مليون في السنة السابقة، وبما أن التسهيلات الممنوحة أو المسددة تقلصت من 826 الى 564 مليون، فان العجز البالغ 140 مليون درهم والمسجل سنة 1978 أعقبه هذه السنة فائض قدره 650 مليون درهم. وعلى العكس من ذلك، فان المجلوب الصافي الخاص بالقروض والاستثمارات انخفض من جديد على الرغم من تقلص المدفوعات من 187 الى 146 مليون على اثر انخفاض المداخيل من هذا النوع، اذ نزلت هذه الاخيرة الى 376 مليون وشملت تفويتات العملات الاجنبية بمبلغ 336 مليون، وادماج الاحتياطيات بمقدار 28 مليون، واستعمالات الودائع «بحسابات الرسمال» بما قدره 12 مليون درهم.

وبالمقابل، فان المداخيل الصافية لرؤوس الاموال الموجهة للدولة وللمؤسسات العمومية التي سبق لها أن نزلت الى 7.652 مليون سنة 1977 والى 5.703 ملايين سنة 1978 لم تتجاوز هذه السنة 5.327 مليون. فاذا كانت القروض التجارية من جهة الموارد قد انتقلت من 673 الى 914 مليون، فان مجموع القروض بالعملات الاجنبية المقدمة بصفة رئيسية للخزينة من طرف المؤسسات الدولية أو المحصل عليها في اطار الاتفاقيات الثنائية أو المتعاقد عليها بالسوق الدولية للرساميل لم يشهد أي تغيير يذكر من سنة لاخرى اذ بلغ 5.999 مليون درهم في نظير 6.012 مليون سنة 1978، فمثل بذلك دون مستواه سنة 1977 والبالغ 7.238 مليون درهم. وفيما يتعلق بخروج الاموال، وصلت تسديدات التسهيلات التجارية الى 621 مليون مقابل 201 مليون سنة 1978، كما انتقلت اندثارات الاقتراضات بالعملات الاجنبية أو بالدرهم من 824 الى 1.071 مليون درهم. وهكذا، فان التحمل الكلي للدين العمومي الخارجي والذي يشمل بالاضافة الى تسديدات الرسمال المذكورة الفوائد التي ادرجت بمبلغ 1.522 مليون في بند «مداخيل الاستثمارات» وصل الى 3.160 مليون درهم عوضا عن 2.065 مليون سنة 1978 و 1.217 مليون سنة 1977. وقد مثل بذلك 22,5٪ من مداخيل السلع والخدمات ومداخيل الرسمال والعمل مقابل 16,8٪ سنة 1978٪ سنة 1977.

## تنظيم العلاقات التجارية والمالية مع الخارج

لقد كان الاطار التنظيمي للعلاقات التجارية مع الخارج قد شهد سنة 1978 تغييرات عميقة سعيا وراء تخفيض حجم الواردات. كما تم اتخاذ بعض الاجراءات ذات الصبغة المالية قصد تدعيم نمو المداخيل من العملات الاجنبية. ان كل هذه الاجراءات ظلت سارية المفعول سنة 1979 بل وتمت تقويتها أو تعديلها بعض الشيء.

وهكذا، والى جانب الرفع من النسب المطبقة على استيراد بعض السلع، تمت الزيادة ابتداء من فاتح يناير 1979 في رسم التنمير الجمركي من 4٪ الى 10٪، كما تم ابتداء من فاتح يوليوز الموالي الرفع من نسبة الضريبة الخاصة على الاستيراد من 12٪ الى 15٪. ان هذه القرارات التي تجلب بالطبع موارد اضافية للدولة تهدف بصفة رئيسية الى تشجيع انتاج واستهلاك المواد المحلية. ومن جهة أخرى، فقد تم في منتصف شهر شتنبر نقل عدد هام من المواد من لائحة «ا» الى لائحة «ب» من البرنامج العام للاستيراد. وبالتالي، فان هذه المواد التي كانت تستورد من قبل دون أي اجراء، أصبح اقتناؤها خاضعا للحصول على رخصة من طرف المصالح المختصة وان كانت هذه الرخصة أصبحت تعطي بمرونة أكثر من الماضي. هذا وقد انتقلت حصة لائحة «ب» ضمن القيمة الكلية للمشتريات في ظرف سنة من 58٪ الى 72٪. ويجدر التذكير أخيرا بأنه قد تم في يونيو 1978 اقرار وديعة مسبقة تساوي 25٪ من القيمة الكلية لبعض الواردات توضع خلال مدة أدناها ستة أشهر بحساب مجمد لا يذر أية فائدة ويحول

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رصيده كل أسبوع من طرف البنوك الى دفاتر الخزينة العمومية. وتعفى من هذه الوديعة على الخصوص مشتريات المواد الاساسية والتموينات التي يتم القيام بها في اطار الانظمة الاقتصادية بالجمارك وكذا المواد المخصصة للتعاونيات والمقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ومن اجل الحد من عجز ميزان الاداءات، وعلاوة عن الاجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في مجال تمويل الصادرات، فقد سمح للبنوك ابتداء من فاتح يوليو 1979 أن تعقد مع بنك المغرب اتفاقيات لشراء وبيع العملات المسعرة لاجل وذلك مقابل العمليات التي يقوم بها زبناء البنوك من هذا النوع. وتنتهي مدة صلاحية الاتفاقيات المذكورة في أجل ستة أشهر ويمكن تمديدها الى 12 شهر ببعض الشروط. وهكذا يتوفر المصدرون والمستوردون مقابل أداتهم لعمولة نسبتها 2٪ على امكانية حمايتهم ضد تقلبات سوق الصرف. وقد استمر العمال المغاربة المقيمون بالخارج من جهتهم في الاستفادة من المكافأة البالغة نسبتها 5٪ والممنوحة لهم في حالة تحويل مدخراتهم عن طريق الحسابات البنكية أو البريدية. هذا وتعطى زيادة على ذلك منذ شهر يونيو 1978 منحة اضافية للتحويلات الموجهة من فرنسا، قصد تحقيق تكافؤ بين قيمتي الدرهم والفرنك.

وكما كان الشأن من قبل، فانه لم يتم ادخال أية قيود جديدة على نظام الصرف. بل على العكس من ذلك، فقد تم الرفع من مبلغ العملات الاجنبية الممنوحة لرجال الاعمال في اطار اسفارهم المهنية وكذا مبلغ التحويلات الشهرية لفائدة الطلبة غير الممنوحين. كما سمح للاشخاص الطبيعيين الاجانب من غير المقيمين بتحويل موجوداتهم المودعة بحساب الانتظار شريطة الا يتجاوز رصيد هذا الاخير 5.000 درهم. وسمح لهم أيضا في حالة تجاوز هذا السقف باستعمال أموالهم لتسديد نفقات اقامتهم بالمغرب. ومن جهة أخرى وقصد مكافحة التدليس، تم ابتداء من فاتح يناير 1979 اقرار اقتطاع من المصدر من مبالغ فوائد القروض والتوظيفات ذات الدخل الثابت باستثناء التوظيفات التي تصدرها أو تضمنها الدولة. وأخيرا وفي اطار العلاقات الثنائية أمضى بنك المغرب اتفاقية مع البنك المركزي الموريتاني قصد تسديد العمليات المتبادلة ابتداء من فاتح مايو 1979 بواسطة الحسابات الخارجية المحررة بالاوقية وبالدرهم.

وفيما يتعلق بتسعير العملات الاجنبية، فان سعر الفرنك الفرنسي الذي يحسب على أساس تغييرات قيمة أهم عملات المتعاملين التجاريين مع المغرب لم يسجل سوى حركات محدودة النطاق خلال سنة 1979 : وهكذا بلغ سعر العملة المذكورة في نهاية السنة 0.93 درهم أي نفس المستوى الذي وصله في مختتم سنة 1978. أما فيما يخص باقي العملات الاجنبية الاخرى الاكثر استعمالا في التسديدات والتي يحدد سعرها في مرحلة ثانية حسب وضعها مقابل الفرنك بسوق بازيل للعملات، تجدر الاشارة الى أن سعر المارك الالماني انتقل من نهاية سنة لاخرى من 2.13 الى 2.17 درهم مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته 2٪. وبالمقابل، فان سعر الدولار نزل من 3.88 الى 3.74 درهم أي بانخفاض نسبته 3.6٪، في حين أن سعر الجنيه الاسترليني انتقل من 7.93 الى 8.35 درهم أي بارتفاع معدله 5.4٪ (1).

أدى ارتفاع كلفة مشتريات النفط الخام والمواد الاولية من الخارج سنة 1979 الى تفاقم عجز العمليات الجارية. غير أن هذا الاخير ظل مع ذلك دون المستوى القياسي المسجل سنة 1977. وعلى الرغم من انه امكن الحد من الاقتطاع من احتياطيات الصرف بفضل توسع القروض التجارية الممنوحة من طرف المزودين، فانه يبدو من اللازم أكثر من أي ظرف مضى، وفي وقت ستزداد فيه من جديد كلفة مواد الطاقة تطبيق سياسة أكثر انتقاء بالنسبة للاستيراد، وعدم ادخار أي مجهود للحصول على منافذ خارجية جديدة. ذلك أنه يتعين الوصول بأكثر ما يمكن من السرعة الى اعادة تكوين احتياطيات الصرف التي هي شرط أساسي لابد من توافره مسبقا لتحقيق كل نمو مستمر ودائم.

## المالية العمومية

لقد كان التقلص الشديد الذي شهدته برامج التجهيز سنة 1978 قد أسفر عن تخفيض في عجز المالية العمومية، كما أدى الى جانب ذلك الى تخفيض الالتجاءات للاقتراضات الخارجية. وحرصا من الدولة على تمديد هذا الاصلاح، فقد حاولت سنة 1979 الحد من نمو التحملات العادية والرفع من المداخيل الجبائية. ومن تم، فان التوفير الذي أسفرت عنه العمليات الجارية للميزانية زاد من سنة لاخرى. الا أن عودة نفقات الاستثمار الى الارتفاع من جديد أدت الى توسيع خفيف في عجز الخزينة الذي وصل الى 7.221 مليون درهم بدلا من 6.858 مليون سنة 1978. بيد أن الاهمية النسبية لهذا العجز بالقياس مع الناتج الداخلي الاجمالي تقلصت اذ نزلت الى 12.4٪ مقابل 13٪ سنة 1978 و 16.2٪ سنة 1977. وقد تم تحقيق تمويل العجز المذكور بلجوء أكبر أهمية الى رؤوس الاموال الخارجية. وعلى النقيض من ذلك، فان الالتجاء الى الموارد الداخلية انخفض بشكل ملموس. وقد كان الشأن كذلك بالاخص فيما يتعلق بالوسائل ذات الصبغة النقدية التي مولت الربع فقط من عجز صندوق الخزينة عوضا عن النصف سنة 1978.

### قانون المالية

لقد كان قانون المالية المقدم خلال السنة الاولى من المخطط الثلاثي 1978-1980 يتميز بتدعيم قوي لفائض العمليات العادية وبالاخص بانخفاض ملحوظ لنفقات الاستثمار.

وقد عبر قانون المالية لسنة 1979 عن عزم الدولة على متابعة اصلاح المالية العمومية وان كان يبدو من الصعب مواءمة هذا الهدف مع مستلزمات النمو والبحث الدائب عن تحقيق عدالة اجتماعية أكبر. وهكذا فقد تجلى من الضروري توسيع المخصصات السنوية لبرامج التجهيز بشكل خفيف، حيث انتقلت من 8.128 الى 8.736 مليون درهم، فظلت مع ذلك أدنى بكثير من مستواها البالغ 11.744 مليون والمسجل سنة 1977. ومن جهة أخرى، وفي الوقت الذي لم يكن فيه من الممكن ارتقاب ارتفاع في الموارد العادية بنفس السرعة لسنة 1978، فقد تبين أنه من الضروري مع ذلك الزيادة بشكل أسرع مما سبق في نفقات التسيير. هذا وقد تم توسيع هذه النفقات مرة أخرى في منتصف السنة بواسطة قانون تصحيحي على اثر الزيادات في الاجور التي تقررت في شهر مايو وبسبب الرفع من المساعدات الممنوحة من طرف الدولة لتدعيم أو استقرار أسعار بعض المواد. غير أنه تم تعويض هذه النفقات الاضافية في كليتها تقريبا بالزيادة في معدلات المقتطعات الجبائية.

وفي النهاية، فان سقف التحملات الاجمالية ارتفع من 24.963 مليون درهم الى 27.284 مليون درهم أي بنسبة 9.3٪. في حين أنه كان قد تقلص بمعدل 4.4٪ سنة 1978. ونظرا للحفاظ على المستوى السابق للاقتراضات المزمع عقدها بالداخل والخارج، فان الموارد المرتقبة قدرت من جهتها بمبلغ 24.781 مليون، مسجلة بذلك توسعا محدودا نسبته 2.7٪ بدلا مما يقرب من 12٪ سنة 1978.

ومن تم، فان العجز الكلي لقانون المالية والذي سبق له أن انخفض من 4.525 الى 839 مليون درهم وصل الى 2.503 ملايين كما يبين ذلك الجدول التالي :

| بملايين الدراهم | سقوف التحملات | | الموارد | | الارصدة | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1978 | (1)1979 | 1978 | (1)1979 | 1978 | (1)1979 |
| الميزانية العامة | 19 477 | 22 360 | 19078 (2) | 20233 (2) | 399– | 2 127– |
| – التسيير | 9 469 | 11 424 | | | | |
| – الاستثمار | 8 128 | 8 736 | | | | |
| – الدين العمومي | 1 880 | 2 200 | | | | |
| الميزانيات الملحقة | 979 | 1 106 | 979 | 1 106 | — | — |
| الحسابات الخاصة | 4 507 | 8 818 | 4 067 | 3 442 | 440– | 376– |
| قانون المالية | 24 963 | 27 284 | 24 124 | 24 781 | 839– | 2 503– |

(1) قانوني المالية الاصلي والتصحيحي.

(2) منها 12.808 ملايين درهم بالنسبة لسنة 1978 و 13.933 مليون فيما يرجع لسنة 1979 تمثل الموارد العادية و 6.270 مليون و 6.300 مليون على التوالي تمثل مداخيل الاقتراضات الداخلية والخارجية.

#### نفقات الميزانية العامة

ان نفقات الميزانية العامة التي كانت قد انخفضت سنة 1978 بنسبة 10,2٪ تحددت هذه السنة في 22.360 مليون درهم مرتفعة بذلك بمعدل 14,8٪ نتيجة لزيادة مبلغ تسديد الدين العمومي ولارتفاع قروض التجهيز وتحملات التسيير.

هذا وتفسر الاحتياجات المتزايدة لوزارات الداخلية والدفاع الوطني والتربية الى حد كبير ارتفاع نفقات التسيير بنسبة 20.6٪ حيث انتقلت هذه الاخيرة من 9.469 الى 11.424 مليون. فقد حددت نفقات التسيير في 6.649 مليون مقابل 5.955 مليون سنة 1978 أي بتوسع معدله 11.7٪ مما يرجع السبب فيه الى ما تم احداثه من وظائف جديدة، اذ أن النفقات الاضافية الناجمة عن تحسين مستوى مرتبات الموظفين أدرجت ضمن «النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية» والتي انتقل حجمها من 470 الى 990 مليون درهم ابان تعديل قانون المالية. وقد تم تحديد المبالغ المخصصة لاقتناء المعدات ولتنفيذ الاشغال الكبرى في 2.475 مليون أي بزيادة نسبتها 15.2٪ وذلك خصوصا لفائدة الوزارات الآنفة الذكر. وأخيرا، فقد تعين في منتصف السنة الرفع من المخصصات للتحملات المشتركة من 898 الى 1.310 ملايين درهم بسبب ارتفاع المساعدات الممنوحة من طرف الدولة لدعم أو استقرار أسعار بعض المواد ومنها على الخصوص السكر والزيوت الغذائية.

(1) يرجع للسلحق الاحصائي 57.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما قروض الاستثمار التي سبق تقليصها سنة 1978 بنسبة 30,8٪ فقد انتقلت هذه السنة من 8.128 الى 8.736 مليون، مسجلة بذلك زيادة قدرها 608 ملايين أو ما نسبته 7,5٪، هذا وقد تم تخصيص أربعة أخماس هذه الزيادة الى وزارة التعليم، قصد تدعيم طاقتها لاستقبال الطلبة اذ منحت 796 من مجموع الميزانية الاجتماعية البالغ 960 مليون. وقد كانت الوزارة المذكورة قد حصلت على 431 مليون سنة 1978. وكما هي العادة، فقد استفادت العمليات ذات الصبغة الاقتصادية من الجزء الاهم من القروض المفتوحة. وهكذا فمن مجموع 6.030 مليون درهم أي بزيادة 254 مليون أو 4,4٪ فقط، خصصت 3.131 مليون لوزارة المالية قصد السماح لها على الخصوص بالمساهمة في مختلف الشركات العمومية وشبه العمومية، وتموين صندوق تنمية الجماعات المحلية الذي أحدث سنة 1979. واذا كان المبلغ المخصص لوزارة التجهيز والانعاش الوطني قد ظل يناهز 1.400 مليون، فان القدر الممنوح للفلاحة اتسع من 783 الى 948 مليون من أجل التعجيل بتجهيز المساحات القابلة للري. أما فيما يرجع للمبالغ المخصصة للوزارات الادارية والموجهة بصفة رئيسية لوزارة الدفاع الوطني، فقد استقرت فيما يفوق قليلا 1.700 مليون.

وفي الاخير، فان الاداءات المتعلقة بتسديد الدين العمومي والتي سبق لها ان انتقلت فيما بين سنة 1977 و 1978 من 1.050 الى 1.880 مليون قدرت بـ 2.200 مليون درهم. ذلك أنه كان من المتعين أن ترفع التحملات من هذا النوع سنة 1979 خصوصا بسبب انتهاء فترة عدم الاندثار، وبالتالي حلول تاريخ استحقاق التسديدات الاولى للرسمال المتعلقة بالتسليفات الدولية المحصل عليها خلال السنوات السالفة.

**مداخيل الميزانية العامة**

بموازاة الزيادة الملحوظة في النفقات، فان الموارد المرتقبة ادرجت بمبلغ 20.233 مليون درهم في نظير 19.078 مليون سنة 1978. ويرجع انخفاض نسق نمو هذه الموارد من 9,6٪ الى 6,1٪ الى شبه ركود حجم الاقتراضات المرخص بها. وبالاخص الى تقلص سرعة نمو المداخيل الجبائية.

ذلك أن الحرص الدائم للسلطات العمومية على الحد من التجائها الى التسليفات الخارجية أدى بها الى الحفاظ على سقف هذه الاقتراضات فيما مقابل قيمته 5.500 مليون درهم، وهو مبلغ يقل بكثير عن القدر الذي كان مرتقبا في اطار قانون المالية لسنة 1977 والبالغ 6.700 مليون. ونظرا لتحديد الاصدارات بالسوق المالية الداخلية في 800 مليون درهم، كما كان الشأن عليه سنة 1978، فان مجموع رؤوس الاموال المقترضة ظل يتأهز هو الآخر 6,300 مليون درهم.

أما المداخيل العادية، فقد قدرت من جهتها بـ 13.933 مليون مقابل 12.808 ملايين، مسفرة بذلك عن توسع نسبته 8,8٪ أي ما يقل بكثير عن النمو البالغ 24,5٪ والذي كان مرتقبا سنة 1978. ففي الوقت الذي شهدت فيه مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط انخفاضا جديدا، حددت المداخيل الجبائية الاخرى في 12.157 مليون، أي بارتفاع نسبته 15٪ فقط بدلا من 36٪ سنة 1978. وعلاوة على ذلك، فان أهم الاصلاحات التي ادخلت في المرة الاولى على التشريع الجاري به العمل كانت تهدف أساسا الى الوصول الى توزيع أحسن للتحملات الجبائية، وليس الى الرفع بشكل ملموس في المداخيل.

وهكذا، فقد تم تغيير النسب المطبقة فيما يرجع للاجور سعيا وراء اعفاء جزء أكبر من الدخول البسيطة وتحسين وضعية فئة الملزمين المتوسطين بالضريبة، ورفع قدر الضرائب على ذوي المرتبات العالية. هذا ومن أجل تشجيع البناء قصد السكن، فقد تم رفع مدة الاعفاء من الضريبة الحضرية من ثلاث الى خمس سنوات، كما أن التخفيض بنسبة 50٪ من هذه الاخيرة خلال الخمس سنوات الموالية أصبح يشمل البنايات المخصصة للكراء. وبالاضافة الى ذلك، فان رسوم التسجيل على اقتناءات الاراضي وعلى التفويتات الاولى للمحلات تم تخفيضها ببعض الشروط.

ان الاجراءات التي تم اتخاذها في اطار قانون المالية التصحيحي بتاريخ 29 يونيو 1979 قصد تغطية النفقات الاضافية الناتجة عن رفع مرتبات الوظيفة العمومية وعن المساعدات الممنوحة للحد من زيادة أسعار المواد الاولية الضرورية. مهما بدت قوية وملزمة، فانها اعتمدت كذلك على حيثيات اجتماعية. فباستثناء الضريبة الخاصة على جميع المواد المستوردة، فقد كان الشأن كذلك فيما يخص الزيادة في الضريبة على الخدمات وكذا باقي الرسوم الاخرى. كما أن مساهمة التضامن الوطني لا تطبق سوى على الجزء الذي يفوق 100.000 درهم من الدخول الخاضعة للضريبة على الارباح المهنية، وللاقتطاعات من المرتبات والاجور وللضريبة الحضرية وللمساهمة التكميلية.

## تنفيذ قانون المالية

يدل تنفيذ قانون المالية العادي على عزم الدولة على متابعة تحسين المالية العمومية. ذلك أنه اذا كانت التحملات العادية بلغت 13.000 مليون درهم أي 95,4٪ من القروض المفتوحة عوضا عن 97,4٪ سنة 1978، فظل بالتالي نسق نموها يناهز 17,5٪، فان المداخيل العادية حددت في 13.802 مليون درهم أي ما نسبته 99,1٪ من التقديرات التي وضعت في هذا المجال مقابل 91,3٪ سنة 1978. فارتفعت بذلك بمعدل 18٪، بينما لم تكن قد زادت سوى بنسبة 8,4٪ في السنة السابقة. وفي هذه الظروف فقد تم تسجيل فائض عادي قدره 802 مليون، أي ما يربو بنسبة الربع تقريبا بالقياس للفائض الملاحظ سنة 1978 (1).

غير أن عودة نفقات التجهيز الى الارتفاع حيث وصلت الى 9.016 مليون درهم، بعد أن كانت قد نزلت في السنة السابقة من 10.366 الى 6.629 ملايين أسفرت عن تفاقم ملموس في عجز الميزانية الذي انتقل من 5.863 الى 8.049 مليون. وبالمقابل، فقد تركت الحسابات الخاصة رصيدا ايجابيا مقداره 853 مليون عوضا عن عجز بلغ 861 مليون فيما قبل، ووصلت تسديدات النفقات التي تم الامر بصرفها خلال السنوات السابقة 25 مليون درهم فقط مقابل 97 مليون سنة 1978. وبالتالي، فان حاجيات خزينة الدولة ارتفعت من 6.858 الى 7.221 مليون درهم.

ولتمويل هذا العجز، فقد التجأت الخزينة العامة بشكل أوسع من الماضي الى التسليفات الخارجية والتي بلغت 4.795 مليون درهم في نظير 3.921 مليون في السنة السالفة، فمثلت بذلك 66,1٪ عوضا عن 56,1٪ سنة 1978 من عجز الصندوق وعجز البند الخاص «بالعمليات للحفظ وللتسوية». وعلى النقيض من ذلك، فان حصة الموارد من اصل داخلي انخفضت اذ نزل مبلغ هذه الموارد من 3.070 الى 2.455 مليون درهم. أما حصة الوسائل ذات الصبغة النقدية، فقد تقلصت بصفة خاصة من 48,7٪ الى 26٪ حيث تراجع مبلغها من 3.403 الى 1.885 مليون درهم.

ويبين جدول صفحة 68 حركة تطور عمليات الخزينة خلال السنتين الاخيرتين :

**المداخيل**

انتقل مبلغ المداخيل العادية في ظرف سنة من 11.693 الى 13.802 مليون درهم محققا بذلك زيادة نسبتها 18٪، أي ما يعادل أكثر من ضعف معدل النمو المسجل سنة 1978 ومعدل الزيادة الذي أدرج ضمن مرتقبات قانوني مالية سنة 1979. ذلك أنه اذا كانت المساهمات المباشرة للمكتب الشريف للفوسفاط نزلت من 800 الى 700 مليون أي من 6,8٪ الى 5,1٪ من الموارد العادية للدولة، فان المداخيل الجبائية ارتفعت من 10.193 الى 11.944 مليون من سنة لاخرى، كما انتقلت الموارد المختلفة من 700 الى 1.158 مليون.

هذا ويرجع توسع المداخيل الجبائية بمبلغ 1.751 مليون أو ما نسبته 17,2٪ بدلا من 818 مليون أو 8,7٪ سنة 1978 الى نمو الدخول والمبادلات، والى رفع بعض معدلات الضرائب، وكذا الى احداث مساهمة للتضامن الوطني، كما يعود الى متابعة الجهود الخاصة بمحاربة التدليس. وفي هذا الاطار، فقد ارتفع الضغط الجبائي اذ بلغ بالقياس مع الناتج الداخلي الاجمالي 20,6٪ مقابل 19,3٪ في السنة السابقة، كما بلغ بالقياس مع النفقة الوطنية الاجمالية، أي باعتبار المجلوب الخارجي الصافي من السلع والخدمات 18,2٪، مرتفعا بذلك بنقطة ونصف بالنسبة لسنة 1978. وفي نفس الوقت زادت حصة المساهمات المباشرة بشكل قوي اذ انتقلت من 25,7٪ الى 26,8٪.

| بملايين الدراهم | 1978 * | 1979 |
|---|---|---|
| المداخيل العادية | 11 693 | 13 802 |
| النفقات العادية | 11 049 | 13 000 |
| الرصيد العادي | + 644 | + 802 |
| اموال المساعدة للميزانيات الملحقة | 122 | 185 |
| نفقات التجهيز | 6 629 | 9 016 |
| عجز الميزانية | — 5 862 | — 8 049 |
| رصيد الميزانيات الملحقة | — 37 | — |
| رصيد الحسابات الخاصة | — 861 | + 853 |
| اموال مخصصة لنفقات تم الامر بصرفها | — 97 | — 25 |
| **عجز الخزينة** | — 6 858 | — 7 221 |
| **التمويل** | + 6 858 | + 7 221 |
| التسليفات الخارجية | + 3 921 | + 4 795 |
| الاقتراضات الداخلية | + 1 631 | + 1 190 |
| (منها السندات المكتسب فيها من طرف البنوك) | (+ 1 389) | (502 +) |
| الودائع لدى الخزينة ولدى مركز الشيكات البريدية | + 432 | + 550 |
| (منها الودائع ذات الصبغة الخيرية) (1) | (+ 1 007) | (578 +) |
| التسليفات الاجمالية لبنك المغرب | + 1 007 | + 715 |
| عمليات للحفظ او للتسوية | — 133 | — 28 |

(*) ارقام مصححة.

(1) ودائع الخواص، الودائع من أجل الاسترداد وغيرها من ودائع السوق لدى الخزينة العامة ولدى مركز الشيكات البريدية.

وهكذا، بلغت استيفاءات الضرائب المباشرة 3.202 مليون عوضا عن 2.625 مليون سنة 1978 فوصلت بذلك نسبة نموها 22٪ مقابل 15,6٪ في السنة السابقة، أي

(1) يرجع للملحقات الاحصائية 17 و 48 و 49.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ما يفوق مرة أخرى معدل زيادة المساهمات الغير المباشرة. ذلك أن هذه الاخيرة ادرجت بمجموع 8.742 مليون في نظير 7.568 مليون سنة 1978. غير أنها زادت مع ذلك بمبلغ 1.174 مليون أو بنسبة 15,5٪ بينما لم تكن قد اتسعت في السنة السالفة سوى بـ 444 مليون أو بمعدل 6,2٪ ويعزى هذا التوسع في نسق نمو هذه المساهمات بالدرجة الاولى الى التطور الذي عرفته حقوق الجمرك والتي زادت خلافا لما كان مرتقبا بنسبة 12.8٪ ليصل الى 2.897 مليون درهم. وقد نتج بالطبع هذا النمو الاخير الذي يفوق ما تم تسجيله سنة 1978 أي 6,9٪ عن الزيادة التي طرأت على الرسوم المطبقة على كثير من الموارد، وعن الرفع من الضريبة الخاصة على الاستيراد من 12٪ الى 15٪. الا أنه نتج أيضا عن نمو المبادلات التجارية مع الخارج. أما الضرائب الغير المباشرة بمعناها الضيق، فقد أدرجت بمبلغ 4.659 مليون أي بزيادة نسبتها 11.8٪ بدلا من 6,9٪ سنة 1978، وذلك بفضل تقييم أحسن لقاعدتها الضريبية، وارتفاع أسعار بعض المواد وزيادة معدل الضريبة الخاصة بتقديم الخدمات. وفي الاخير، فان المبالغ المحصل عليها برسم التسجيل والتنبر والتي لم تشهد أي تغيير يذكر خلال السنة السابقة انتقلت من 832 الى 1.186 مليون، خصوصا على اثر رفع حق التنبر الجمركي من 4٪ الى 10٪.

**النفقات**

لقد كانت التحملات الاجمالية للخزينة قد نزلت سنة 1978 الى 17.678 مليون بفضل التخفيض المقصود في برامج التجهيز، بينما كانت قد وصلت الى 19.706 ملايين درهم سنة 1977. وعلى العكس من ذلك، فان التحملات المذكورة حددت سنة 1979 في 22.016 مليون، فزادت بذلك بمبلغ 4.338 مليون أو بنسبة 24,5٪ بسبب عودة نفقات الاستثمار الى الارتفاع، وبدرجة أقل بسبب توسع التحملات العادية والتي أمكن الحد منها مع ذلك على الرغم من الثقل المتزايد للدين العمومي وللمساعدات الممنوحة في اطار تدعيم أسعار المواد الاولية الاساسية.

ذلك أن مجموع التحملات العادية بلغ 13.000 مليون درهم بدلا من 11.049 مليون سنة 1978 مرتفعا بذلك بمقدار 1.951 مليون أو بمعدل 17.7٪ مقابل 1.649 مليون أو 17.5٪ في السنة السابقة. هذا ويعزى استمرار نسق نمو هذه التحملات خصوصا الى انخفاض نسبة زيادة نفقات التسيير التي ادرجت بمبلغ 10.102 مليون درهم أي بارتفاع قدره 1.155 مليون أو ما نسبته 12,9٪ عوضا عن 1.250 مليون أو 16.2٪ قبل ذلك بسنة. ومرد هذا التوسع المسجل سنة 1979 بصفة رئيسية الى زيادة مبلغ المرتبات والاجور، والمرتبطة بدورها بالتوظيفات والترقيات العادية، وأكثر من ذلك بما تم تطبيقه ابتداء من شهر مايو من رفع المرتبات الاساسية للموظفين بنسبة 10٪ في المجموع. أما الاداءات الناجمة عن تسديد الدين العمومي فقد زادت بمقدار 574 مليون مقابل 709 ملايين سنة 1978 لتصل الى مبلغ هام قدره 2.287 مليون أي ما يمثل 16.6٪ من المداخيل العادية للدولة. ذلك أن التحملات المتعلقة بالقروض المبرمة مع الخارج انتقلت من 1.228 الى 1.669 مليون، في الوقت الذي بلغ فيه تسديد الدين الداخلي 618 مليون عوضا عن 485 مليون في السنة السابقة. وفيما يتعلق بالمدفوعات لصندوق الموازنة وللمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني والتي كانت قد نزلت سنة 1978 من 699 الى 389 مليون، فقد ارتفعت الى 611 مليون على الرغم من الفائض الهام الذي أسفرت عنه العمليات الخاصة بالمواد النفطية. ذلك انه تعين الرفع من التدخلات المتعلقة بالقمح وبالاخص بالسكر والزيوت الغذائية قصد التخفيف من تأثير ارتفاع أسعار المواد المستوردة وزيادة الاثمان الممنوحة للمنتجين وتوسيع حصص الربح المحددة لصغار التجار.

ان التقلص القوي الذي سجلته برامج التجهيز سنة 1978 أعقبه هذه السنة ارتفاع ملموس في تحملات الاستثمار التي انتقلت من 6.629 الى 9.016 مليون درهم، مسجلة بذلك زيادة نسبتها 36٪، في حين أنها كانت قد شهدت على العكس من ذلك انخفاضا بما يفوق الثلث في السنة السابقة. ولذلك، فبالرغم من اتساع فائض الميزانية من 644 الى 802 مليون، فانه لم يمول سوى جزء أقل من مجهود الاستثمار، وان عجز الصندوق لعمليات الخزينة باعتبار أرصدة الحسابات الخاصة والاموال المخصصة لنفقات تم الامر بصرفها وصل الى 7.221 مليون درهم بدلا من 6.858 مليون سنة 1978.

**تمويل عجز الخزينة**

لقد كان الانخفاض الذي شهده عجز الخزينة العمومية سنة 1978 على اثر التقلص القوي لبرامج التجهيز قد سمح بتخفيض الالتجاء الى التسليفات الخارجية لاسيما وأن الموارد ذات الصبغة المعدنية كانت قد عرفت بموازاة ذلك ارتفاعا ملحوظا. وعلى النقيض من ذلك، فمن الوقت الذي لم تسجل فيه الموبيلات الداخلية سنة 1979 سوى نموا أقل أهمية من السنة السابقة. وفي الوقت الذي كان من المتعين فيه تحقيق توازن الاداءات والحفاظ على مستوى احتياطات الصرف، أدى ارتفاع نفقات الاستثمار بالدولة الى الالتجاء بشكل أوسع الى رؤوس الاموال الاجنبية. وفي هذه الظروف، فان تكوين وسائل التمويل المستعملة لتغطية عجز صندوق الخزينة وعجز البند الخاص بالعمليات للحفظ وللتسوية» شهد تغييرا ملموسا من سنة لاخرى : وهكذا، ارتفعت الاقتراضات الخارجية من 3.921 الى 4.795 مليون درهم. فانتقلت بذلك حصتها من 56.1٪ الى 66.1٪، في حين أن التسليفات الداخلية نزلت من 3.070 الى 2.455 مليون، فانخفضت حصتها بالتالي من 43.9٪ الى 33.9٪، اذ أن مساهمة الموارد ذات الصبغة النقدية لم تتجاوز 26٪ بدلا من 48.7٪ سنة 1978.

**التسليفات الخارجية**

بلغ مقابل قيمة التسايفات الخارجية 4.795 مليون درهم في نظير 3.921 مليون سنة 1978. الا انه ظل مع ذلك دون المبلغ الكلي المسجل سنة 1977 والذي كان قد وصل الى 5.369 مليون. وكما كان الشان في السنة السابقة، فان الجزء الاكبر من رؤوس الاموال المحصل عليها أتت من المساعدة التقليدية الممنوحة في اطار التعاون الثنائي، ومن الاقتراضات التي تم اصدارها بالسوق الدولية للرساميل.

**الاقتراضات الداخلية**

وعلى النقيض من ذلك، فان مجموع الاقتراضات الداخلية الذي كان قد جلب 1.631 مليون درهم سنة 1978، لم يتجاوز هذه السنة 1.190 مليون درهم. ذلك أنه اذا كانت الاصدارات لاجل متوسط وطويل والتي يكتتب فيها بصفة رئيسية صندوق الايداع والتدبير وشركات التامين قد انتقلت من 242 الى 608 ملايين، فان حجم السندات والسندات الالزامية للخزينة والمكتتب فيها من طرف البنوك لم يرتفع سوى بمبلغ 592 مليون فقط مقابل 1.389 مليون سنة 1978، اذ وصل الى 5.286 مليون في نهاية 1979. وقد مثل بهذا المستوى 30٪ من التزامات البنوك أي بالضبط النسبة القانونية الملازمة، في حين أن هذا المعدل كان قد بلغ 34٪ في مختتم سنة 1978.

**الودائع لدى الخزينة ولدى مركز الشيكات البريدية**

زادت المبالغ المودعة لدى المحاسبين العموميين بمقدار 550 مليون درهم عوضا عن 432 مليون في السنة السابقة. فقد اتسعت الودائع ذات الصبغة النقدية للمقاولات والخواص لدى الخزينة ولدى مركز الشيكات البريدية في المجموع بما قدره 235 مليون درهم في ظرف سنة. كما سجلت المبالغ المودعة لدى الخزينة من طرف البنوك ارتفاعا قدره 343 مليون درهم على اثر زيادة التسبيقات المباشرة لهذه الاخيرة بمبلغ 305 ملايين، وتوسع الودائع من أجل الاستيراد بمقدار 38 مليون درهم.

**الالتجاءات الى معهد الاصدار**

بلغ مجموع التسهيلات الممنوحة من طرف بنك المغرب للدولة في 31 دجنبر 1979 ما قدره 6.867 مليون درهم، مسفرا بذلك عن زيادة سنوية مقدارها 715 مليون، بينما كان قد اتسع بمبلغ 1.007 ملايين سنة 1978 و 1.418 مليون سنة 1977.

فقد ظل مبلغ التسبيقات الاتفاقية محددا في 4.000 مليون درهم، وبقيت سندات الخزينة التي تمثل مقابل تكفل معهد الاصدار بالنقود المعدنية والبسيطة الرائجة سنة 1939 مدرجة بمقدار 139 مليون. أما فيما يتعلق بتسهيلة الصندوق الممنوحة في حدود 10٪ على الاكثر من المداخيل العادية للخزينة أي 1.328 مليون بالنسبة لسنة 1979، فقد زادت بمبلغ 40 مليون فقط بدلا من 317 مليون سنة 1978. أما خصم الكمبيالات الجمركية والسندات الالزامية المضمونة، فقد وصل الى 572 مليون أي بارتفاع سنوي قدره 199 مليون، مقابل 373 مليون فيما قبل. كما ظلت تعبئة الدين الذي تملكه الدولة على الصندوق الوطني للقرض الفلاحي مدرجة بمقدار 135 مليون. وعلى النقيض من ذلك، فان التسبيقات المضمونة بواسطة مختلف السندات المقدمة من طرف المؤسسات المالية المتخصصة انتقلت في ظرف سنة من 142 الى 640 مليون. أما فيما يخص المجلوب المتمثل في الرصيد الدائن للحساب البريدي الجاري لبنك المغرب، فقد نزل من 75 الى 53 مليون.

وفي المجموع، فان المساعدات الاضافية لمعهد الاصدار ساهمت بنسبة 9,9٪ في تغطية عجز الخزينة العمومية عوضا عن 14,4٪ سنة 1978. غير أنها مثلت 37.9٪ من وسائل التمويل ذات الصبغة النقدية مقابل 29,6٪ فقط في السنة السابقة.

## حركة تطور النقد

كان عمل السلطات النقدية سنة 1979 وكما كان الشان سنة 1978 يرمي الى الاسهام في الاصلاح التدريجي للتوازنات الاساسية للاقتصاد. فالى جانب تقوية المجاولات الجادة من طرف الدولة لتقليص عجز المالية العمومية وتقوية الاعمال الرامية الى الحد من عجز ميزان الاداءات الجارية، فقد استمر تطبيق الاجراءات الهادفة الى التحكم في نمو السيولات، الشيء الذي سمح بتخفيف الضغوطات التي ظلت تؤثر على مستوى الاسعار وعلى الحسابات الخارجية. وبموازاة ذلك، فقد تم تقديم مساعدات أوسع لصالح الاستثمارات والانشطة العاملة من أجل التصدير سعيا على الخصوص وراء تحقيق نمو كاف، مع تلافي كل ما من شانه أن يعرقل امكانيات المستقبل في التوسع والتنمية.

وفي هذا الاطار، فقد حاولت السلطات العمومية تحديد نسق زيادة المجموعة النقدية في نسبة تتلاءم ومعدل زيادة الناتج الداخلي والذي تم تقديره في بداية السنة بحو الى 12٪ بالاسعار الجارية. ثم بعد ذلك، ولما كان الامر يتعلق بتوزيع

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الزيادة المسموح بها بين التسهيلات المستعملة من طرف الخزينة وبين القروض المقدمة للاقتصاد، فقد عملت السلطات العمومية على تخفيض أهمية النوع الاول من التسهيلات لصالح النوع الثاني من القروض، وذلك نظرا لما كان مرتقبا من تقلص في مستوى الموجودات الخارجية.

وقد سمحت فعلا هذه الاجراءات بتخفيض نسبة نمو المجموعة النقدية، اذ نزلت هذه النسبة الى 14,3٪ في نهاية 1979 بينما كانت قد وصلت الى 21,3٪ و 18,6٪ في نهاية 1978 و 1977 على التوالي (1). الا أنه تجدر الاشارة الى أن نسبة توسع وسائل الاداء قد كانت أسرع من السنة السابقة فيما يرجع للمتوسط في كل شهر. ذلك أنه نظرا لكون تطور الحجم الاجمالي للموجودات قد كان أكثر انتظاما من سنة 1978 والتي شهدت تسجيل ثلث الزيادة خلال شهر دجنبر، فان نسبة توسع وسائل الاداء على أساس المتوسط في كل شهر بلغت 20,5٪ عوضا عن 15.6٪ فيما قبل. ومن تم، فقد تفاقم الفرق بين هذه الزيادة وبين نسبتي نمو قيمة الناتج الوطني المجمل وقيمة النفقة الوطنية واللتين تم تقديرهما على التوالي بـ 9,4٪ و 8,5٪. وبالتالي، فقد شهدت سيولة الاقتصاد توسعا جديدا.

ومن جهة أخرى، فان التغييرات التي عرفتها مقابلات المجموعة النقدية قد كانت مطابقة للتوقعات التي وضعت لها، اذ تقلصت احتياطيات الصرف وزادت القروض المقدمة للاقتصاد بشكل أقوى من سنة 1978 وارتفعت الديون على الخزينة على العكس من ذلك بنسق أبطأ بكثير من السنة الماضية مع كونها بقيت في مستوى عال نسبيا. أما من جانب مكونات المجموعة النقدية، فان الاتجاهات الملاحظة فيما قبل ظلت سارية حيث أن نسق توسع الموجودات النقدية بقي دون نسبة زيادة الموجودات شبه النقدية بالرغم من تقوية تداول النقود الائتمانية.

## المجموعة النقدية

باستثناء التوسع القوي الذي سجل في شهر دجنبر، فان المجموعة النقدية كانت قد شهدت سنة 1978 توسعا منتظما لكون الزيادة التي تلاحظ عادة خلال الربع الثاني من السنة كانت قليلة الاهمية. أما سنة 1979، فقد نمت المجموعة النقدية بنسق أسرع خلال هذه الفترة مما يعزى بصفة رئيسية الى عدم تحديد نسبة لزيادة القروض خلال النصف الاول من السنة. وعلى العكس من ذلك، لم تشهد المجموعة النقدية أي توسع يذكر ما بين شهر يوليوز وشهر نونبر، اذ كان يتعين على المؤسسات البنكية أن ترجع الى حدود التأطير. ومن تم، فان الموجودات الخارجية التي أعيد تكوينها بشكل واسع خلال شهر يوليوز تقلصت بصفة سريعة خلال النصف الثاني من السنة. وأخيرا، فان ما تم الحصول عليه من عملات أجنبية لفائدة الخزينة خلال شهر دجنبر أدى الى ارتفاع ملموس في الحجم الكلي للموجودات النقدية وشبه النقدية التي تملكها المؤسسات والخواص ولكن بنسبة أقل من السنة الماضية.

وفي النهاية، فقد وصلت المجموعة النقدية الى 27.786 مليون درهم مسجلة بذلك سبقا قدره 3.475 مليون درهم أو 14,3٪ من نهاية سنة لاخرى وهي زيادة تقل عما سبق تسجيله من قبل أي 4.266 مليون أو 21,3٪.

ويبين جدول صفحة رقم 74 بأن نسق نمو الموجودات النقدية قد انخفض مرة أخرى اذ بلغ 13,2٪ عوضا عن 15.5٪ سنة 1978 و 17,9٪ سنة 1977. وقد نتج هذا التطور عن تقلص جديد في نسبة توسع النقود الكتابية والتي لم تتجاوز 10,6٪ مقابل 15,6٪ و 19,1٪ خلال السنتين السالفتين. أما تداول النقود الائتمانية، فقد زاد على النقيض من ذلك بنقطتين. وفيما يتعلق بالموجودات شبه النقدية والتي سبق لها أن نمت بشكل قوي خلال سنة 1978 على اثر الرفع من معدلات مكافأة الودائع لاجل، وبالاخص على اثر اقرار نظام الودائع من أجل الاستيراد، فقد زادت سنة 1979 بنسبة 20,7٪.

| بملايين الدراهم | 1976 | 1977 | | 1978 | | 1979 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبالغ | المبالغ | التغييرات % | المبالغ | التغييرات % | المبالغ | التغييرات % |
| ا. الموجودات النقدية ..... | 15 150 | 17 865 | +17,9 | 20 639 | +15,5 | 23 354 | +13,2 |
| النقود الائتمانية ..... | 5 733 | 6 651 | +16,0 | 7 677 | +15,4 | 9 021 | +17,5 |
| النقود الكتابية ..... | 9 417 | 11 214 | +19,1 | 12 962 | +15,6 | 14 333 | +10,6 |
| ب. الموجودات شبه النقدية ... | 1 752 | 2 180 | +24,4 | 3 672 | +68,4 | 4 432 | +20,7 |
| منها : | | | | | | | |
| الودائع من اجل الاستيراد .. | — | — | — | (713) | — | (751) | (5,3+) |
| المجموعة النقدية الكلية (ا + ب) ..... | 16 902 | 20 045 | +18,6 | 24 311 | +21,3 | 27 786 | +14,3 |

وفي هذا الاطار، فان هيكل المجموعة النقدية قد شهد بعض التغيير الذي تبلور في تقوية حصتي النقود الائتمانية والموجودات شبه النقدية واللتين انتقلتا على التوالي

(1) يرجع للملحقات الاحصائية من 40 إلى 49.

وفي ظرف سنة من 31,6٪ و 15,1٪ الى 32,5٪ و 15,9٪، كما تبلور على العكس من ذلك في تقاص للاهمية النسبية للنقود الكتابية والتي نزلت في نفس الفترة من 53.3٪ الى 51,6٪.

## النقود الائتمانية

بلغ الحجم الكلي للاوراق والقطع النقدية المتداولة عند نهاية دجنبر 1979 باستثناء الاموال المحتفظ بها لدى البنوك ولدى المحاسبين العموميين 9.021 مليون درهم مسجلا بذلك ارتفاعا سنويا قدره 1.344 مليون أو ما نسبته 17,5٪ بدلا من 1.026 مليون أو 15,4٪ سنة 1978.

ذلك أنه في الوقت الذي يشهد فيه تداول النقود الائتمانية عادة تقلصا أو على الاقل استقرارا خلال الخمسة أشهر الاولى من كل سنة، فقد أخذ هذه السنة في التصاعد بصفة غير اعتيادية ابتداء من شهر فبراير. وقد استمرت هذه الحركة التصاعدية، باستثناء شهري شتنبر ونونبر، وذلك بشكل أسرع مما يلاحظ عادة. وقد صاحب هذا الميل الاكبر في الحفاظ على الاوراق والقطع النقدية طلب متزايد على الاوراق النقدية من فئة 100 درهم، بحيث أصبحت هذه الاخيرة تمثل 78,5٪ من القيمة الكلية للاوراق المتداولة مقابل 76,2٪ في نهاية 1978.

## النقود الكتابية

وصل حجم الودائع تحت الطلب في مختتم 1979 ما قدره 14.333 مليون درهم أي بزيادة سنوية قدرها 1.371 مليون أو ما نسبته 10,6٪، في حين أنه كان قد اتسع بمبلغ 1.748 مليون أو 15,6٪ خلال السنة السابقة. ويرجع السبب في انخفاض معدل زيادة هذه الودائع الى ارتفاع حجم النقود الائتمانية والموجودات شبه النقدية بنسق أسرع، بل يرجع أكثر من هذا الى عزم السلطات العمومية على الحد من النمو الاجمالي للقروض الداخلية. هذا وقد أدى عدم انتظام الادارات التي قامت بها الخزينة الى تغييرات واسعة النطاق في حجم النقود الكتابية : فقد كان هذا الاخير يزيد خلال شهر فبراير بنسبة 6٪ بالقياس لمستواه في أوائل السنة، بينما كانت الزيادة شبه منعدمة في شهر أبريل ووصلت الى 7,6٪ في شهر يونيو ثم نزلت بعد ذلك الى 3,7٪ في أكتوبر لتستقر في النهاية في 10,6٪.

### الودائع لاجل لدى الجهاز البنكي

وصل حجم الودائع لدى الجهاز البنكي 12.004 ملايين درهم في نهاية دجنبر 1979 وذلك بعد زيادة بلغت 1.136 مليون أو ما نسبته 10,5٪ عوضا عن 1.425 مليون أو 15,1٪ سنة 1978. هذا وقد ظلت هذه الودائع تمثل 83,8٪ من مجموع النقود الكتابية كما كان الحال عليه سنة من قبل.

فبينما بقيت الحسابات التي يديرها معهد الاصدار تقارب 260 مليون، فان الودائع لدى البنوك التجارية انتقلت من نهاية سنة لاخرى من 10.603 الى 11.742 مليون درهم. الا أن نمو هذه الودائع لم يكن مستمرا. اذ شهدت هذه الاخيرة تعاقب حركات من الارتفاع البين والانخفاض القوي.

ويعزى هذا التطور العام بصفة رئيسية الى التطور الذي عرفته الحسابات الجارية الدائنة والتي يتغير رصيدها الى حد كبير حسب التسلسل الزمني للاداءات التي تقوم بها الدولة. وهكذا، فقد سجل حجم هذه الحسابات ارتفاعا مفاجئا في شهر يناير، وتقلص بشكل ملحوظ خلال شهر مارس، ثم عاد للتوسع في شهر يونيو لينخفض دون انقطاع تقريبا الى غاية شهر أكتوبر، حيث بلغ الى مستوى يقل عما سبق تسجيله في نهاية دجنبر 1978. وقد أخذ في الارتفاع بعد ذلك ليصل في النهاية الى 4.933 مليون درهم مسجلا بذلك توسعا سنويا نسبته 5,7٪ في نظير 14,3٪ في السنة السابقة.

أما حسابات الشيكات والحسابات على الدفاتر والتي وصلت في المجموع 6.435 مليون درهم مقابل 5.605 ملايين في نهاية سنة 1978، فان معدل نموها لم يشهد على العكس في ذلك سوى انخفاض بسيط بلغ 15,2٪ أي ما يقل فقط بنقطة تقريبا عن ما تم تسجيله سنة من قبل. ذلك أنه اذا كانت الودائع تحت الطلب للعمال المغاربة المقيمين بالخارج والتي بلغت 2.676 مليون درهم لم ترتفع سوى بنسبة 20,3٪ مقابل ما يناهز 30٪ في السنة السابقة، فان الحجم الكلي لحسابات الشيكات المفتوحة باسم المقيمين وصل الى 3.287 مليون، فسجل بذلك زيادة نسبتها 10,3٪ بدلا من 5,6٪ فيما قبل. أما الحسابات على دفاتر والتي سبق لها أن نمت سنة 1978 بمعدل 39,1٪ بفضل الارتفاع الجديد الذي كان قد أدخل على حدها الاقصى وعلى مكافأتها، فقد زادت بنسبة 22,4٪ لتصل الى 492 مليون درهم.

وأخيرا، انتقل الرصيد الاجمالي للحسابات الدائنة الاخرى من 332 الى 354 مليون درهم.

### الودائع تحت الطلب التي يديرها المحاسبون العموميون

بلغت ودائع المؤسسات والخواص لدى المحاسبين العموميين 2.329 مليون درهم عند نهاية سنة 1979، وهو ارتفاع نسبته 11,2٪ أي ما يشابه معدل الزيادة المسجلة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

على صعيد الودائع لدى الجهاز البنكي. ومن ثم، فقد ظلت حصتها بالنسبة لمجموع النقود الكتابية مستقرة في 16.2٪.

فقد شهدت الودائع لدى الخزينة العمومية تغيرات واسعة طيلة السنة بموازاة التحركات التي سجلتها حسابات بعض المؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية. فوصلت في النهاية الى 1.211 مليون درهم عوضا عن 1.182 مليون سنته من قبل، مسجلة بذلك توسعا محدودا قدره 29 مليون أو ما نسبته 2.5٪. أما فيما يخص الودائع لدى مركز الشيكات البريدية فقد نمت بمبلغ 306 ملايين درهم أو 22.6٪ لتستقر في ما قدره 1.118 مليون درهم، وذلك على اثر الارتفاع القوي الذي سجل خلال شهر دجنبر.

## الموجودات شبه النقدية

انتقلت الموجودات شبه النقدية في ظرف سنة من 3.073 الى 4.432 مليون درهم أي بارتفاع مقداره 760 مليون أو 20.7٪. وقد نتجت هذه الزيادة على الخصوص عن توسع الحسابات لاجل وكذا السندات ذات أجل الاستحقاق الثابت، والتي زادتا بمبلغ 722 مليون درهم أو ما نسبته 24.4٪ لتصلا في المجموع الى 3.681 مليون درهم. ان هذه الزيادة وان كانت أقل أهمية من الارتفاع الملحوظ البالغ 35.7٪ والذي سجل على اثر الزيادة التي طرأت على معدلات الفائدة في منتصف سنة 1978 لتبدو على جانب كبير من الاهمية، خصوصا وأن نسبة الودائع التي يفوق أجل استحقاقها أربعة أشهر ارتفعت من 58٪ الى 63٪.

وعلى النقيض من ذلك، فان الاموال المودعة من أجل القيام ببعض الاستيرادات في حسابات مغلقة دون مكافأة لمدة أدناها ستة أشهر، ابتداء من تاريخ تعيين البنك القائم بتصفية عملية الاستيراد بلغت 751 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1979، فسجلت بذلك سبقا قدره 38 مليون درهم فقط.

### سيولة الاقتصاد

تشمل السيولات التي تملكها المؤسسات والخواص علاوة على الموجودات النقدية وشبه النقدية والتي تم التطرق الى تطورها فيما سبق، كل القيم التي يمكن تحويلها بسهولة الى وسائل أداء دون التعرض الى أي خسارة في الرسمال. وتدخل في هذه الفئة من الاصول كل من الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والسندات القصيرة الاجل الصادرة عن الخزينة العمومية وعن البنك الوطني للانماء الاقتصادي، والتي يكتتب فيها العموم من غير القطاع البنكي. وقد بلغ الحجم الكلي لهذه السيولات بحساب المتوسط السنوي للمبالغ في نهاية الاشهر 26.775 مليون درهم في نظير 22.258 مليون سنة 1978.

| | 1976 % | 1977 % | * 1978 % | ** 1979 % |
|---|---|---|---|---|
| معدل زيادة | | | | |
| – المجموعة النقدية | | | | |
| في نهاية السنة | 18,4 | 18,6 | 21,3 | 14,3 |
| بالمتوسط السنوي | 21,0 | 20,4 | 15,6 | 20,5 |
| – السيولات | | | | |
| بالمتوسط السنوي | 20,8 | 20,4 | 15,5 | 20,3 |
| – الناتج الوطني الاجمالي | 13,7 | 12,0 | 13,4 | 9,4 |
| – النفقة الوطنية | 22,0 | 15,3 | 7,8 | 8,5 |
| معدل سيولة الاقتصاد | | | | |
| – السيولات | | | | |
| الناتج الوطني الاجمالي | 37,2 | 40,0 | 40,7 | 44,8 |
| – السيولات | | | | |
| النفقة الوطنية الاجمالية | 32,9 | 34,3 | 33,9 | 40,8 |

(*) ارقام مصححة.
(**) ارقام مؤقتة.

انتقل معدل نمو السيولات، كما يوضح ذلك الجدول أعلاه من 15.5٪ الى 20.3٪. في حين أن الناتج الوطني الاجمالي والنفقة الوطنية، وهما مجموعتان من الحسابات الوطنية لتدفقات العمليات العينية ارتفعا على التوالي بـ 9.4٪ و 8.5٪. وهكذا، فان درجة سيولة الاقتصاد اتسعت من جديد، مما يرجع السبب فيه على الخصوص الى ما يحتمل أن تكون قد طرأ من توسع في الارصدة النقدية للمؤسسات والخواص.

## مقابلات المجموعة النقدية

لقد اندرج تطور مقابلات المجموعة النقدية في اطار الخط الذي كانت ترغب فيه السلطات العمومية، والتي كانت تسعى الى الشروع في مسلسل لاعادة توازن مساهمة الموردين الاساسيين للانشاء النقدي من أجل تخفيض سرعة توسع وسائل الاداء.

وهكذا، ففي الوقت الذي كان فيه تقلص الموجودات الخارجية الصافية محدودا، فقد سمح الانخفاض الملحوظ في نسق نمو الديون على الخزينة، وان كان قد تم تعويضه جزئيا بتوسع أسرع في التسليفات للاقتصاد، بالحد من تضخم القروض الداخلية : اذ نزلت زيادة هذه الاخيرة من نهاية سنة لاخرى من 4.339 الى 3.206 ملايين درهم بالقيمة المطلقة ومن 22.9٪ الى 13.7٪ من حيث القيمة النسبية.

وقد ساهمت التسهيلات المقدمة للدولة بنسبة 54٪ في الانشاء النقدي الايضافي مقابل 80٪ في السنة السابقة. وبذلك نزلت حصتها ضمن مجموع المقابلات الى 54.8٪ بينما كانت قد انتقلت خلال السنة السالفة من 48.6٪. الى 54٪ وبالمقابل، فان حصة القروض المقدمة للاقتصاد والتي سبق لها أن نزلت فيما قبل من 42.6٪ الى 38.9٪، فقد ارتفعت من جديد الى 39.4٪ عند نهاية دجنبر 1979. وأخيرا، فان الاحتياطيات الصافية للصرف لم تعد تمثل في التاريخ المذكور سوى 5.8٪ من مجموع المقابلات في نظير 7.4٪ في مختتم سنة 1978.

| | 1976 المبالغ | 1977 المبالغ | 1977 التغيرات % | 1978 المبالغ | 1978 التغيرات % | 1979 المبالغ | 1979 التغيرات % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الموجودات الخارجية الصافية | 1 838 | 1 812 | 1,4– | 1 779 | 1,8– | 1 648 | 7,4– |
| الديون على الخزينة | 7 935 | 10 116 | 27,5+ | 13 561 | 34,1 | 15 428 | 13,8 |
| منها | | | | | | | |
| لدى المغرب | (3 660) | (5 009) | (36,9+) | (6 058) | (20,9) | (6 755) | (11,5) |
| محفظة البنوك من السندات العمومية | (2 835) | (3 305) | (16,6+) | (4 694) | (42,0) | (5 286) | (12,6) |
| القروض المقدمة للاقتصاد | 7 606 | 8 867 | 16,6+ | 9 761 | 10,1 | 11 100 | 13,7 |
| مجموع المقابلات | 17 379 | 20 795 | | 25 101 | | 28 176 | |
| عناصر مختلفة | 477– | 750– | | 790– | | 390– | |
| المجموعة النقدية | 16 902 | 20 045 | | 24 311 | | 27 786 | |

## الموجودات الخارجية

شهد مبلغ الموجودات الخارجية الصافية للسنة الرابعة على التوالي انخفاضا طفيفا، اذ بلغت مقابل قيمته في 31 دجنبر 1.648 مليون درهم بدلا من 1.779 مليون في نهاية السنة السابقة، أي بانخفاض قدره 131 مليون درهم أو ما نسبته 7.4٪. وخلافا للارتفاع الذي سجلته الواردات في نفس الوقت، فان المبلغ المذكور لم يعد يغطي، على أساس معطيات التجارة الخارجية لسنة 1979 سوى ستة أسابيع من الاستيراد مقابل ما يربو على شهر ونصف في نهاية 1978.

ذلك أن تفاقم عجز ميزان الادادات الجارية قد أحدث ضغطا مستمرا على حجم الاحتياطيات الصافية من الصرف، بحيث ظلت هذه الاخيرة تنخفض دون انقطاع منذ أوائل السنة ولم تكن تتجاوز 1.001 مليون في شهر مايو. وقد سمح ما تم جلبه من رؤوس أموال خلال الشهر الموالي برفع مستوى هذه الاحتياطيات الى 2.159 مليون. الا أن حركة انخفاض الموجودات الخارجية الصافية ما فتئت أن ظهرت من جديد ابتداء من شهر يوليوز، بل وأصبحت أكثر سرعة بحيث لم تعد تقدر هذه الموجودات سوى بـ 635 مليون فقط في شهر نونبر. وأخيرا سمحت السحوبات الجديدة من الافتراضات المبرمة مع الخارج برفع مستوى الاحتياطيات الى 1.648 مليون درهم عند نهاية دجنبر.

هذا وقد شمل التطور المشار اليه أعلاه على الخصوص الاحتياطيات القابلة للتحويل والخاصة ببنك المغرب والتي نزل حجمها في ظرف سنة من 1.388 الى 1.248 مليون. كما أن وضعية الحسابات النقابة أصبحت مدينة بمبلغ 22 مليون، بعد أن كانت دائنة بما قدره 59 مليون فيما سبق. وعلى العكس من ذلك، فان رصيد الموجودات الخارجية لدى بنوك الودائع انتقل من 332 الى 422 مليون درهم.

## الديون على الخزينة

بلغت الديون على الخزينة ما قدره 15.428 مليون في نظير 13.561 مليون في نهاية السنة السابقة، فارتفعت بذلك بـ 1.867 مليون أو ما نسبته 13.8٪. الا أن هذه الزيادة كانت أقل بكثير من التوسع البالغ 3.445 مليون أو 34.1٪ والذي سجل سنة 1978، كما أنها تقل كذلك عن الزيادة التي لوحظت سنة 1977 وقدرها 2.181 مليون أو 7.5٪.

ان التسليفات المقدمة للدولة والتي وصلت الى 14.371 مليون منذ الشهر الاول من السنة، بلغت فجأة 14.903 ملايين في شهر مايو، بعد أن كان حجمها قد نزل الى 14.007 ملايين في شهر أبريل بفضل رؤوس الاموال التي دخلت خلال هذا الشهر. وفي شهر يونيو وبعد أن تم استعمال قروض أجنبية أكثر أهمية نزل حجم هذه الديون الى 14.300 مليون. الا أنها عادت للارتفاع من جديد وبدون انقطاع الى غايته شهر نونبر حيث وصلت ذروتها أي ما قدره 15.737 مليون. وأخيرا سمحت الانجازات الجديدة للتمويلات الخارجية في شهر دجنبر بالتخفيض من هذا الحجم شيئا ما.

وتبين دراسة التغيرات السنوية التي شهدتها مختلف مصادر استدانة الخزينة من جهة أخرى، بأن ديون بنك المغرب التي انتقلت من 6.058 الى 6.755 مليون قد زادت بمقدار 697 مليون أو ما نسبته 11.5٪ فقط مقابل 1.049 مليون أو 20.9٪

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

سنة 1978 و 1.340 أو 36,9٪ سنة 1977، الشيء الذي يعبر عن التدابير التضييقية التي اقدمت عليها السلطات النقدية.

وبالاضافة الى ذلك، فان محفظة السندات العمومية التي ينبغي ان تحتفظ بها البنوك في حدود 30٪ من التزاماتها، اتسعت بمقدار 592 مليون او ما نسبته 11.2٪، اذ بلغت 5.286 مليون، بينما كانت قد زادت بما قدره 1.389 مليون أو 42٪ في السنة السابقة، على الخصوص اثر تسوية وضعية مؤسسة بنكية هامة بازاء التنظيم الجاري به العمل، واثر التوسع الذي شهدته خزائن البنوك خلال شهر دجنبر 1978. ونظرا للتضييق الذي طرأ على هذه الخزائن منذ بداية سنة 1979، فان الفوائض المكتتبة ما فوق الحد الادنى أخذت تتقلص شيئا فشيئا، لدرجة ان معهد الاصدار اضطر غير ما مرة الى تمويل جزء متزايد من هذه الاكتتابات بمعدلات جزائية. اما موجودات البنوك لدى الخزينة، والتي سبق لها أن ارتفعت بمبلغ 684 مليون درهم سنة 1978 على اثر الودائع التي قام بها المستوردون، فقد وصلت الى 1.058 مليون أي بزيادة قدرها 343 مليون، وذلك بفضل التسبيقات التي منحتها احدى المؤسسات للدولة ابتداء من شهر شتنبر. وأخيرا، فقد سجلت ودائع المؤسسات والخواص لدى المحاسبين العموميين سبقا أقل سرعة من السنة الماضية اذ بلغت 2.329 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1979 أي بارتفاع مقداره 235 مليون درهم بدلا من 323 مليون فيما قبل ذلك بسنة.

### القروض المقدمة للاقتصاد

بلغ مجموع القروض المقدمة للاقتصاد والممولة من المواد النقدية عند نهاية السنة 11.109 مليون درهم مقابل 9.761 مليون في مختتم السنة السابقة. وبذلك فان معدل زيادتها كان أكثر سرعة من سنة لاخرى طبقا لما كانت تتمنى اليه السلطات العمومية : فقد بلغت هذه الزيادة 1.339 مليون درهم او ما نسبته 13.7٪ في نظير 894 مليون أو 10,1٪ سنة 1978.

هذا وتجدر الاشارة أولا الى أن التطور الموسمي لمجموع هذه القروض كان مشابها للتطور الملاحظ خلال الفترة المقابلة من سنة 1978. ذلك ان جهيم هذه التسليفات انخفض بشكل ملموس في يناير بسبب الاداءات التي قامت بها الدولة، ثم باستثناء الانخفاض الذي سجل خلال شهر مايو، فقد عرفت هذه القروض حركة تصاعدية الى غاية شهر يوليوز. وتجدر الاشارة أيضا الى أنه نظرا لعدم وجود نسبة خاصة بالنصف الاول من السنة فيما يتعلق بزيادة القروض الممنوحة للاقتصاد، فقد بلغت هذه النسبة في نهاية شهر يوليوز 8.6٪ بينما لم تكن تتجاوز 5.9٪ سنة من قبل. والى جانب ذلك وخلافا لما امكن ملاحظته سنة 1978، فان التسليفات الموزعة قد استمرت في الارتفاع خلال شهري غشت وشتنبر، ثم سجلت من جهة اخرى توسعا يقدر بنقطة فقط خلال الربع الاخير من السنة.

هذا وتندرج في هذا الاطار التغيرات التي شهدتها القروض الممولة من طرف البنوك والتي زادت بمبلغ 749 مليون درهم أو ما نسبته 9٪ لتصل الى 9.030 مليون. وقد كان الشأن كذلك فيما يرجع للتسليفات التي مولها بنك المغرب والتي انتقل حجمها من 1.480 الى 2.070 مليون درهم مسجلا بذلك سبقا أكبر يناهز 40٪. ذلك أن التسهيلات التي يقدمها بنك المغرب للبنوك وللمؤسسات المالية، والتي سبق لها أن انخفضت بمبلغ 179 مليون درهم سنة 1978 قد زادت هذه السنة بما قدره 355 مليون درهم. وعلاوة على ذلك، فان التسليفات المباشرة لعملاء معهد الاصدار قد نمت هي الاخرى بمبلغ 235 مليون. ومن ثم، فان حصة المبلغ الاجمالي للتمويل واعادة التمويل على يد بنك المغرب ضمن مجموع القروض الممنوحة للاقتصاد قد وصلت الى 18.6٪ بينما كانت قد نزلت في نهاية السنة السالفة من 18,2٪ الى 15,2٪.

### عناصر مختلفة

بلغ مجموع المقابلات الثلاث للمجموعة النقدية 28.176 مليون عوضا عن 25.101 مليون في نهاية دجنبر 1978. وبذلك وصل حجم زيادته 3.075 مليون درهم أي ما يقل بمقدار 400 مليون درهم عن توسع وسائل الاداء. وبالتالي، فان فائض الاصول الذي يشكل ميزان العناصر المختلفة ضمن وضعية الجهاز البنكي قد تقلص بنفس المقدار، اثر التوسع الذي سجلته محفظة السندات والقيم «الجاري تحصيلها».

## الائتمان

بلغ مجموع القروض المقدمة للاقتصاد في نهاية دجنبر 1979 ما قدره 17.029 مليون درهم مسجلا بذلك زيادة سنوية مقدارها 2.089 مليون أو ما نسبته 14٪ أي بالضبط نفس النسق المسجل سنة 1978. الا أن وتيرة تطور التسليفات الممنوحة على التوالي من طرف البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة اتسمت بتغييرات ملحوظة من سنة لاخرى. فتوزيع القروض على يد البنوك زاد بمبلغ 1.054 مليون أو بمعدل 11.4٪ بدلا من 817 مليون أو 9,7٪ في السنة السابقة. ويرجع سبب ارتفاع نسق نموه الى ما شهدته مقتضيات تأطير التسليفات البنكية من تبسيط، بيد أن هذا لم يمنع من الحفاظ على الخطوط العريضة للتأطير المذكور قصد التخفيف من حدة الضغوط المستمرة على مستوى الاسعار وبالخصوص على الحسابات الخارجية. وعلى النقيض من ذلك، فقد لوحظ انخفاض جديد على نسبة زيادة التسهيلات المقدمة من طرف المؤسسات المالية والتي انسعت بمبلغ 800 مليون أو 14.7٪ فقط مقابل 970 مليون أو 21.8٪ سنة 1978 و 983 مليون أو 28.3٪ سنة 1977.

هذا وقد جرى نشاط المؤسسات الموزعة للسلف والملخص أعلاه في اطار ضيق عام لخزائن هذه الاخيرة. ومن ثم، فقد تعين على بنك المغرب الى جانب زيادته للتدخلات المباشرة أن يوسع من مبالغ اعادة التمويل. وهكذا ارتفعت هذه المبالغ بمقدار 675 مليون، اي ما يمثل الثلث تقريبا من القروض الاضافية المقدمة للاقتصاد، بينما كانت قد تقلصت من 1.730 الى 1.665 مليون سنة 1978.

وقبل تحليل عمليات الوسطاء الماليين بالتفصيل، واستعراض تطور الخزائن البنكية سيبدأ هذا الفصل بعرض سياسة السلف التي تم تطبيقها خلال سنة 1979.

### سياسة السلف

ظلت سياسة السلف المطبقة سنة 1979 تلعب دورا هاما في مضمار اصلاح الوضعية المالية للبلاد. ذلك أن هذه السياسة التي تدعم الاجراءات المتخذة قصد تخفيض عجز الميزانية وتقليص حجم الاستيراد تهدف الى الحد من ارتفاع الاسعار الداخلية والى تخفيض الرصيد السلبي لميزان الاداءات الجارية، مع الحرص في نفس الوقت على تشجيع الانشطة ذات الاولوية. وهكذا، فقد واصلت السلطات النقدية العمل بالحدود الموضوعة لنمو التسليفات البنكية والتي سبق تخفيضها سنة 1978، فتركت بالتالي خزائن البنوك تتقلص. وفي نفس الوقت، فقد وسعت السلطات المذكورة من الاجراءات الانتقائية الرامية الى تشجيع الاستثمارات المنتجة والى تدعيم حركة الصادرات.

### المراقبة الكمية

نظرا للتطور الذي كان مرتقبا بالنسبة لباقي المصادر الاخرى للانشاء النقدي، والمتمثل في تقلص خفيف للموجودات الصافية من الصرف، وفي تخفيض مقصود لنسبة زيادة الديون على الخزينة، فقد تقرر خلال اجتماع 13 فبراير 1979 للجنة السلف والسوق المالية تحديد سقف الزيادة السنوية للقروض البنكية في 10٪.

وبالمقابل، فقد وضعت خارج اطار هذا التنظيم كل من القروض المتوسطة الاجل القابلة لاعادة الخصم ومجموع التسليفات الممنوحة للمصدرين والتي كانت تخضع جزئيا للتأطير فيما قبل. وعلاوة على ذلك، وخلافا لما كان عليه الشأن في السنتين السالفتين، لم تحدد أية نسبة فيما يخص زيادة القروض الموزعة خلال كل ستة أشهر من السنة. وبموازاة هذه الاجراءات التبسيطية، فقد طلب من البنوك أن تلتزم بدقة بالحدود الموضوعة، والا تعرضت لتخفيض سقفها من اعادة الخصم بنفس المبالغ المتجاوز بها، بل ولتكوين احتياطيات اضافية دون مكافأة لدى بنك المغرب في حالة حدف مجموع السقوف الناتج عن تجاوز الحدود. كما ذكرت السلطات النقدية البنوك بان لا تقدم دعمها الا للعمليات المبررة اقتصاديا.

هذا ولم تمنع هذه المراقبة الكمية المباشرة من متابعة المراقبة الغير المباشرة عن طريق تنظيم السيولة البنكية. وفي هذا الصدد، وشعورا من بنك المغرب بان الاجراءات الانتقائية الجديدة لفائدة الاستثمارات والانشطة الموجهة نحو التصدير سوف لا يفوتها أن تزيد من امكانيات اللجوء خارج السقف، فقد حافظ على سقوف اعادة الخصم العادية وعلى التسبيقات الخاصة بالحبوب في مستوياتها السابقة. ولما تبين بان خزائن البنوك قد تقلصت خصوصا خلال النصف الثاني من السنة، فقد امتنع بنك المغرب عن التدخل، مما أرغم المؤسسات البنكية الى البحث عن اعادة تمويلها بمعدلات مرتفعة اما داخل السوق النقدية أو بواسطة التسبيقات الخاصة التي يقدمها معهد الاصدار نفسه.

وقد كان موقف بنك المغرب هذا ملائما جدا لاسيما وان نصف عدد المؤسسات تقريبا تجاوز، بالاخص خلال الجزء الثاني من السنة، الحدود التي وضعت له فيما يرجع لنمو التسليفات. ومع كون البنوك قد تعرضت للعقوبة عن استحقاق، فان البعض منها شهد بالطبع صعوبات في موازنة وضعيته. غير أنه نظرا لكون بعض البنوك الاخرى ظلت دون المبالغ المخصصة لها، فان التوسع السنوي لمجموع التسهيلات البنكية الخاضعة للتنظيم بقي في النهاية ضمن الحدود الموضوعة من طرف السلطات النقدية. وقد كان من المحتمل تسجيل تجاوز بسيط لو لم تسدد الديون على المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء في الايام الاخيرة من السنة.

#### المراقبة الانتقائية

الى جانب المراقبة الكمية للتسليفات الممنوحة من طرف البنوك، فقد تم توسيع الاجراءات ذات الصبغة الانتقائية والتي تهم الصادرات والاستثمارات.

وهكذا، وفيما يخص الاستثمارات، فان القروض المتوسطة الاجل القابلة لاعادة الخصم وضعت كليا خارج التأطير، بعد ان كانت تعبأ خارج السقف بالنسبة للجزء المتبقي على المحفظة الدنيا والتي كانت كذلك غير خاضعة لتطبيق معامل تقسيم المخاطر (1). وعلى الرغم من أهمية هذه الاجراءات،

(1) ترجع المجر المخصص من هذا الفصل للمؤسسات الموزعة للسلف

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

لاجل متوسط، والتي كانت قد زادت بنسبة 35,6٪ سنة 1977 و 19,9٪ سنة 1978 انخفضت بشكل خفيف. ومن جهة أخرى، استفادت المؤسستان الغير خاضعتين لتحديد نمو تسليفاتها من المؤسسات المالية المتخصصة الخمس من زيادة في امكاناتها لاعادة التمويل لدى معهد الاصدار. وبالاضافة الى ذلك، فان الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي ظلت تقدم طلباتها للموافقة على اعادة الخصم حسب مسطرة مبسطة، أصبح في امكانها الحصول على تسليفات بشروط تفاضلية في اطار اتفاقية أبرمت سنة 1979 بين البنك الدولي للانشاء والتعمير وبين الخزينة العمومية والبنك الوطني للانماء الاقتصادي.

وقد تبلورت اجراءات التشجيع للمصدرين في الزيادة بنسبة الربع في حجم الديون التجارية على الخارج. ذلك أن هذه الاخيرة وضعت برمتها خارج التأطير، بينما كان التمييز مقتصرا فقط على الزيادة التي شهدتها هذه الديون ابتداء من أوائل سنة 1977. أما فيما يتعلق بقروض الصندوق المقدمة للمقاولات المصدرة بعد الموافقة المسبقة لبنك المغرب، والتي تم اخراجها من محيط التأطير منذ منتصف سنة 1978، فقد سجلت ارتفاعا تفوق نسبته 75٪. ويجدر التذكير بأنه طبقا لقرار لجنة السلف والسوق المالية في اجتماعها بتاريخ 27 يونيو 1978، فان فئتي القروض السالفتي الذكر قابلة لاعادة الخصم خارج السقف.

وفي الاخير، فان «الحساب الخاص بالحبوب» والذي يسمح بتسجيل الاوراق المالية المتعلقة بتسويق المحصول واستيرادات الحبوب، بقي محددا في مبلغ 250 مليون درهم خلال شهري يناير وفبراير، ثم تم تخفيضه الى 150 مليون حتى شهر يونيو، ليرفع من جديد خلال يوليوز الى مستوى 250 مليون بالنسبة للنصف الثاني من السنة.

## المؤسسات الموزعة للسلف

### البنوك

لقد زادت الانشطة البنكية تمركزا خلال سنة 1979 حيث مثلت المؤسستان الاكبر أهمية من مجموع الخمسة عشر مؤسسة ما نسبته 44٪ من الوضعية المجمعة للبنوك في نهاية السنة عوضا عن 41٪ في السنة السابقة. وبموازاة ذلك، فان حصة الخمسة بنوك التي يتراوح حسابها الختامي ما بين مليار و 3 ملايير درهم نزلت في ظرف سنة من 46٪ الى 43٪. وعلى النقيض من ذلك، فان الاهمية النسبية للثمان مؤسسات الاخرى لم تشهد أي تغيير كما يوضح ذلك الجدول التالي :

مبلغ الوضعيات
(في نهاية السنة وبملايين الدراهم)

| حجم الحساب الختامي | عدد البنوك | | مجموع الوضعيات | | النسبة المائوية للمجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1978 | 1979 | 1978 | 1979 | 1978 | 1979 |
| 3 000 وما فوق ذلك | 2 | 2 | 7 672 | 9 467 | 41 | 44 |
| من 1 000 الى أقل من 3 000 | 5 | 5 | 8 586 | 9 284 | 46 | 43 |
| من 300 الى أقل من 1 000 | 2 | 2 | 1 284 | 1 361 | 7 | 7 |
| أقل من 300 | 6 | 6 | 1 078 | 1 269 | 6 | 6 |
| المجموع | 15 | 15 | 18 620 | 21 361 | 100 | 100 |

ان عدد الوكالات والفروع الذي كان قد اتسع سنة 1978 بـ 39 شباك، زاد هذه السنة بـ 30 وحدة اذ وصل الى 543 في نهاية دجنبر 1979. ونظرا لكون نصف الشبابيك الجديدة فتحت بالمناطق الحضرية للساحل الاطلسي، فان التوزيع الجغرافي للوكالات والفروع لم يعرف أي تغيير. وهكذا لا زال الجزء الغربي من البلاد يحتوي على أكثر من 50٪ من الوحدات البنكية، ولا زالت مدينة الدار البيضاء وحدها تضم ربع الشبابيك و 42٪ من الودائع المتلقاة.

### حركة تطور موارد واستخدامات البنوك

بلغ الحجم الكلي للحساب الختامي المجمع للبنوك 19.532 مليون درهم، مسجلا بذلك زيادة سنوية نسبتها 17,5٪ بدلا من 22,5٪ سنة 1978. وهكذا، ومن جهة الاستخدامات، انتقل نمو التسليفات للاقتصاد من 9,7٪ الى 11,4٪ ولم تتجاوز نسبة نمو الديون على الخزينة والتي سبق لها أن بلغت 62,1٪ في السنة السابقة 17,3٪ هذه السنة. أما من جهة الموارد، ففي الوقت الذي نزل فيه معدل زيادة الودائع من 25,2٪ الى 13,3٪، شهد الالتجاء الى وسائل اعادة التمويل الممنوحة من طرف معهد الاصدار ارتفاعا بشكل قوي.

ويبين الجدول التالي حركة تطور الحساب الختامي المجمع للنظام البنكي (1).

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 50.

| بملايين الدراهم | نهاية 1978 | نهاية 1979 | التغيرات بالنسبة المائوية | بملايين الدراهم | نهاية 1978 | نهاية 1979 | التغيرات بالنسبة المائوية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الاستخدامات** | | | | **الموارد** | | | |
| الودائع والاحتياطي النقدي | 674 | 733 | 8,8 | الأموال دائمة (2) ..... | 719 | 822 | 14,3 |
| منها : الاحتياطي النقدي ... | (437) | (464) | (6,2) | المخصصات للمخاطر ..... | 158 | 167 | 5,7 |
| الديون على الخزينة ... | 5 409 | 6 344 | 17,3 | الودائع تحت الطلب ..... | 10 603 | 11 742 | 10,7 |
| منها : محفظة السندات العمومية | (4 694) | (5 286) | (12,6) | منها السليفات لأجل قصير جدا (3) ..... | (79) | (109) | (38,0) |
| الودائع من أجل الاسترداد | (397) | (725) | (4,0) | الودائع لأجل ..... | 2 959 | 3 681 | 24,4 |
| القروض للاقتصاد ..... | 9 233 | 10 287 | 11,4 | الودائع من أجل الاسترداد .... | 713 | 751 | 5,3 |
| التسليفات للمؤسسات المالية المتخصصة ..... | 134 | 110 | 17,9– | الالتزامات الخارجية ..... | 160 | 290 | 81,3 |
| الرسوم بالمحفظة ..... | 547 | 801 | 46,4 | مساعدات معهد الاصدار (4) .. | 1 165 | 1 934 | 66,0 |
| الموجودات الخارجية (1) ... | 205 | 325 | 58,5 | مساعدات المؤسسات المالية المتخصصة (سندات مودعة كضمانة) ..... | 141 | 145 | 2,8 |
| التغيرات والعناصر المختلفة الصافية ..... | 416 | 932 | 124,0 | | | | |
| **المجموع** .... | 16 618 | 19 532 | 17,5 | **المجموع** .... | 16 618 | 19 532 | 17,5 |

(1) باستثناء الديون المترتبة على الخارج والمدرجة ضمن القروض للاقتصاد.
(2) الوضعية الصافية.
(3) يشمل مبلغ الودائع تحت الطلب لدى البنوك. الماخوذ من الاحصائيات النقدية كذلك ودائع المؤسسات المالية المتخصصة، وكذا التسبيقات لأجل قصير جدا والتي تقدمها هذه الاخيرة للبنوك في إطار السوق النقدية.
(4) بما في ذلك السندات المتوسطة الأجل التي تمر على طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي.

### الاستخدامات

بلغت القروض المباشرة للاقتصاد (1) 10.287 مليون درهم محققة بذلك ارتفاعا قدره 1.054 مليون أو ما نسبته 11,4٪ وهي زيادة تفوق ما تم تسجيله سنة 1978 أي 817 مليون أو 9,7٪. وقد نتج هذا التوسع عن ارتفاع نسق نمو الالتزامات الخاضعة للتأطير والتي ظل حجمها مع ذلك ضمن الحدود المقررة، وعن زيادة معدل نمو التسهيلات الممنوحة للمصدرين والتي وضعت برمتها خارج التأطير. وعلى العكس من ذلك، فان حجم التسليفات المتوسطة الاجل والقابلة لاعادة الخصم انخفض شيئا ما.

وفيما يتعلق بالديون على الخزينة التي كان حجمها قد زاد سنة 1978 بمبلغ 2.073 مليون أو بنسبة 62,1٪ على اثر اقرار الودائع من أجل الاستيراد، وتوسع محفظة السندات العمومية بشكل قوي، فقد ارتفعت هذه السنة بمقدار 935 مليون أو بمعدل 17,3٪ لتصل الى 6.344 مليون. ذلك أنه في الوقت الذي انتقلت فيه الودائع البنكية لدى الدولة من 18 الى 333 مليون، ارتفع حجم المبالغ الخاصة بالمستوردين من جهته من 697 الى 725 مليون فقط، ووصل مبلغ السندات والسندات الالزامية للخزينة والمحتفظ بها من طرف البنوك الى 5.286 مليون، فلم يتسع بذلك سوى بمقدار 592 مليون أو بنسبة 12,6٪ في نظير 1.389 مليون أو 42٪ سنة 1978.

وعلى النقيض من ذلك، انتقل ركن «الرسوم» من 547 الى 801 مليون من سنة لاخرى، فزاد بالتالي بنسبة 46,4٪، وذلك بسبب اكتتاب البنوك بما يناهز 210 ملايين درهم في سندات الخزينة مكان التسليفات التي كانت قد منحتها للمؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء. كما أدى ارتفاع القيم المدرجة «في طور التحصيل» الى انتقال ركن «التعقيرات والعناصر المختلفة الصافية» من 416 الى 932 مليون.

وفي النهاية، ظلت حصة الديون على الخزينة ضمن مجموع الاصول تعادل 32,5٪، في حين أن حصة القروض للاقتصاد نزلت من 55,6٪ الى 52,7٪.

وفيما يخص التسديدات المتعلقة بمختلف الاستخدامات المقروضة على البنوك، فقد تمت مراعاة المقتضيات الخاصة بالاحتياطي النقدي، في حين أن محفظة السندات الممثلة للتسليفات المتوسطة الاجل والقابلة لاعادة الخصم، لم تشكل بالمتوسط وفي نهاية الاشهر سوى 3,8٪ من الالتزامات البنكية أي ما يقل عن النسبة المطلوبة وهي 4,5٪. هذا وقد ظل ثلثا المؤسسات مخلا بالقاعدة المذكورة طوال السنة. واذا كانت محفظة السندات العمومية قد مثلت عند نهاية سنة 1979 النسبة الدنيا البالغة 30٪ من التزامات البنوك، فقد نزلت عن هذا المستوى في كثير من الاحيان خلال السنة، وبالاخص من غشت الى شتنبر، حين تعين على كثير من المؤسسات أن تلتجئ الى التسبيقات الخاصة التي يمنحها معهد الاصدار على سندات عمومية وذلك قصد تحقيق توازن خزائنها. وعلى النقيض من ذلك، فان معامل السيولة الذي يمثل النسبة بين الاصول السائلة والقابلة للتعبئة وبين مجموع الالتزامات، انتقل من 72,9٪ الى 73,3٪ أي ما يفوق بوضوح المعدل القانوني المطلوب وهو 50٪.

### الموارد

بغض النظر عن وسائل اعادة التمويل التي زادت بمبلغ 773 مليون عوضا عن 33 مليون سنة 1978 والتي يتعرض لدراسة تطورها في اطار تحليل خزائن

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 50.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

البنوك، تتكون موارد البنوك بصفة رئيسية من أموالها الذاتية وبالاخص من ودائع زبائنها.

فقد وصلت هذه الاخيرة في نهاية دجنبر 1979 ما قدره 16.174 مليون، فارتفعت بذلك بمقدار 1.899 مليون أو بنسبة 13,3٪، في حين انها كانت قد اتسعت خلال السنة السابقة بمبلغ 2.871 مليون أو 25,2٪. هذا ويعزى تقلص نسق نمو الودائع جزئيا الى انخفاض سرعة زيادة الموجودات تحت الطلب التي بلغت 11.742 مليون، فلم ترتفع بذلك سوى بمقدار 1.139 مليون أو بمعدل 10,7٪ في نظير 1.379 مليون أو 15٪ سنة 1978، كما يعزى أيضا الى تقلص نمو الودائع لاجل التي تحددت في 3.681 مليون، فشهدت بذلك سبقا قدره 722 مليون أو ما نسبته 24,4٪، وهي زيادة تقل عما تم تسجيله سنة 1978 أي 779 مليون أو ما معدله 35,7٪ بفضل الارتفاع الذي كان قد طرأ على معدلات الفائدة (1).

غير أن انخفاض سرعة النمو الذي شهده مجموع موجودات الخواص والمقاولات يرجع بصفة رئيسية الى كون الودائع من أجل الاستيراد التي تم اتسرارها في يونيو 1978، ارتفعت فقط من 713 الى 751 مليون من نهاية سنة لاخرى. بيد انه تجدر الاشارة الى أن هذه الودائع لا تشكل موردا بالنسبة للبنوك، لانها تحول بانتظام وكل اسبوع الى دفاتر الخزينة العمومية. هذا وعلى اثر مختلف التطورات المشار اليها أعلاه، فقد نزلت حصة الموجودات تحت الطلب ضمن مجموع خصوم المؤسسات البنكية من 63,8٪ الى 60,1٪، بعد أن سبق لها أن تقلصت بما يناهز أربع نقط سنة 1978.

أما الاموال الذاتية، فقد زادت من جهتها بمبلغ 103 ملايين او بنسبة 14.3٪ لتصل الى 822 مليون، وذلك اثر الزيادات في الرسمال وتكوين الاحتياطيات في بداية السنة. ومن ثم، فقد استطاعت البنوك أن تستجيب بشكل أسهل الى متطلبات معامل تقسيم المخاطر. أما فيما يتعلق بمعامل الملاءة، والذي يفرض على البنوك مراعاة نسبة دنيا قدرها 5٪ بين أموالها الذاتية الصافية وبين مجموع التزاماتها، فبعد أن بلغ 6٪ بالمتوسط خلال شهري يناير وفبراير من سنة 1979، أخذ يتقلص فيما بعد وبشبه انتظام اذ بلغ بالضبط 5٪ عند نهاية دجنبر. ومع ذلك، هناك ثلاث مؤسسات لم تراع النسبة المطلوبة على مدار السنة كلها، كما أن وضعية ستة بنوك لم تكن في مختتم السنة تستجيب للنظام المفروض.

## المؤسسات المالية المتخصصة

كما كان الشأن سنة 1978، انفرد الصندوق الوطني للقرض الفلاحي هذه السنة أيضا بين المؤسسات المالية المتخصصة الخمس (1) بتغيير هيكل شبكته. وهكذا، فالى جانب احداثه لقسم خاص بالعمليات الخارجية، فتح الصندوق الوطني للقرض الفلاحي وكالتين جهويتين وثلاث صناديق محلية، كما رفع من عدد الصناديق المحلية المتوفرة على مصلحة للصندوق من 71 الى 77 وحدة.

### حركة التطور العام لموارد واستخدامات المؤسسات المالية المتخصصة

بموازاة انخفاض الحجم الكلي للاستثمارات الحرة، وشبه الركود الذي عرفته الالتجاءات الى الخارج، شهد نسق نمو نشاط المؤسسات المالية المتخصصة تقلصا جديدا. وهكذا فان مجموع الحساب الختامي المجمع لهذه المؤسسات، والذي سبق له أن اتسع بنسبة 30,4٪ سنة 1977 و 22,2٪ سنة 1978، لم يزد هذه السنة سوى بمعدل 11,7٪ فقط اذ وصل الى 8.549 مليون درهم في نهاية دجنبر 1979، فم يمثل عند هذا المستوى سوى 44٪ من الوضعية الاجمالية لبنوك الودائع عوضا عن أكثر من 46٪ سنة 1978.

| بملايين الدراهم | نهاية 1978 | نهاية 1979 | التغيير بالنسبة المائوية |
|---|---|---|---|
| **الاستخدامات** | | | |
| الديون على الخزينة | 600 | 844 | 40,7 |
| الديون على البنوك | 539 | 317 | 41,2– |
| القروض للاقتصاد | 5 424 | 6 224 | 14,7 |
| القروض للجماعات العمومية | 280 | 326 | 16,4 |
| محفظة السندات | 557 | 584 | 4,8 |
| استخدامات اخرى | 254 | 254 | — |
| **المجموع** | 7 654 | 8 549 | 11,7 |
| **الموارد** | | | |
| الاموال الذاتية | 700 | 751 | 7,3 |
| مساعدات الدولة | 347 | 375 | 8,1 |
| الاقتراضات الخارجية | 2 516 | 2 542 | 1,0 |
| الاقتراضات الداخلية | 785 | 932 | 18,7 |
| منها : | | | |
| – التزامات وسندات | (651) | (822) | (26,3) |
| – تسليفات وتسبيقات البنوك | (134) | (110) | (17,9-) |
| الودائع لاجل قصير | 2 589 | 3 049 | 17,8 |
| مساعدات معهد الاصدار | 543 | 719 | 32,4 |
| موارد مختلفة صافية | 174 | 181 | 4,0 |
| **المجموع** | 7 654 | 8 549 | 11,7 |

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 54.

(1) وهي البنك الوطني للانماء الاقتصادي، صندوق الايداع والتدبير، القرض العقاري والفندقي، الصندوق المغربي للصفقات والصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

### الموارد

تميز تطور عناصر الخصوم للمؤسسات المالية المخصصة من نهاية سنة لاخرى وكما يتجلى ذلك من خلال الجدول أعلاه بنمو ملحوظ لاعادة التمويل لدى معهد الاصدار وبالاخص بشبه ركود الموارد من أصل داخلي (1).

ذلك أن حجم الاقتراضات من الخارج الذي كان قد ارتفع بمبلغ 835 مليون أو بنسبة 70,8٪ سنة 1977 وبمقدار 501 مليون او 24,9٪ سنة 1978 وصل الى 2.542 مليون في نهاية 1979، مسجلا بذلك زيادة محدودة قدرها 26 مليون أو ما معدله 1٪. ومن ثم، فان حصته ضمن مجموع الخصوم نزلت في ظرف سنة من 32.9 الى 29,7٪.

ذلك أنه اذا كان القرض العقاري والفندقي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي قد رفعا من التزاماتهما الخارجية على التوالي من 504 الى 628 مليون ومن 512 الى 591 مليون، فان البنك الوطني للانماء الاقتصادي خفض من التزاماته من 1.500 الى 1.323 مليون أي الى ما يمثل 68,5٪ من مجموع موارده بدلا من 73٪ في السنة السابقة.

أما فيما يخص الودائع لاجل قصير، فقد شهدت زيادة بمبلغ 460 مليون أو بنسبة 17,8٪، أي ما يقل شيئا ما عن الارتفاع المسجل سنة 1978 وهو 550 مليون أو 27٪. فقد وصلت هذه الودائع الى 3.049 مليون، فظلت بذلك تمثل أهم ركن للخصوم بنسبة 36٪ من مجموعه. وقد تم تجميع هذه الاموال بصفة أساسية بواسطة صندوق الايداع والتدبير الذي انتقلت موارده من هذا النوع من 2.292 الى 2.712 مليون بفضل ارتفاع موجودات صندوق التوفير الوطني وبالاخص موجودات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقد استطاع الصندوق الوطني للقرض الفلاحي الذي واصل مجهوده الرامي الى تدعيم ودائعه أن ينمي هذه الاخيرة بنسبة 38,7٪ مقابل 21,6٪ سنة 1978، فبلغ بذلك الرصيد الدائن لحساباته تحت الطلب 312 مليون درهم في نهاية دجنبر 1979.

أما المبلغ الكلي للاقتراضات الداخلية، الذي سبق له أن اتسع في السنة السابقة بمقدار 154 مليون أو بنسبة 24,4٪، فقد زاد هذه السنة بما قدره 147 مليون أو 18.7٪ اذ وصل الى 932 مليون، وقد مثل بهذا المستوى 10.9٪ من مجموع الموارد. هذا ويعزى هذا التطور الى توسع الاصدارات الصافية من السندات والسندات الالزامية للمؤسسات المالية المتخصصة التي انتقلت من 651 الى 822 مليون، باستثناء التسليفات المتبادلة فيما بين المؤسسات. وقد بلغت القيم التي أصدرها القرض العقاري والفندقي وحده ضمن هذا المجموع 535 مليون مقابل 399 مليون في نهاية سنة 1978. وعلى العكس من ذلك، لم تتجاوز التسهيلات المقدمة من طرف البنوك 110 مليون عوضا عن 134 مليون في السنة السابقة.

ان مبلغ اعادة تمويل المؤسسات المتخصصة لدى بنك المغرب، والذي كان قد تقلص بنسبة 14,1٪ سنة 1978 انتقل من نهاية سنة لاخرى من 543 الى 719 مليون مسجلا بذلك توسعا بمعدل 32,4٪. وقد ارتبط هذا التطور بنمو التجاءات كل من صندوق الايداع والتدبير والقرض العقاري والفندقي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي. هذا وقد تم الرفع من سقوف حسابات اعادة الخصم للمؤسستين الاخيرتين من 180 و 150 مليون على التوالي الى 210 ملايين درهم.

كما أن المساعدات الممنوحة للمؤسسات المتخصصة من طرف الدولة والتي كانت قد انخفضت من 358 الى 347 مليون في السنة الماضية ارتفعت هذه السنة الى 375 مليون على اثر التسبيقات الاضافية التي منحت للصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

وأخيرا، فان الاموال الذاتية للمؤسسات المالية المتخصصة والتي سبق لها أن زادت سنة 1978، شهدت هذه السنة توسعا من 700 الى 751 مليون درهم.

### الاستخدامات

عرف هيكل استخدامات المؤسسات المالية المتخصصة بعض التغيير من سنة لاخرى. ذلك أنه في الوقت الذي تقلصت فيه حصتا الديون على البنوك ومحفظة السندات من 7٪ الى 3,7٪ ومن 7,3٪ الى 6,8٪ على التوالي، انتقلت الاهمية النسبية للديون على الخزينة من 7,8٪ الى 9,9٪، ومثلت القروض للاقتصاد 72,8٪ من مجموع الاصول بدلا من 70,9٪ في نهاية 1978.

فقد وصلت القروض المقدمة للاقتصاد 6.224 مليون، فزادت بذلك بمبلغ 800 مليون أو بمعدل 14,7٪ مقابل 970 مليون أو 21,8٪ خلال السنة الفارطة. ونظرا لكون التسليفات الموزعة من طرف البنوك ومن طرف معهد الاصدار اتسعت في نفس الوقت بنسبة 13,5٪، فان حصة المؤسسات المالية المتخصصة ضمن مجموع التسهيلات المقدمة للقطاع الحر ظلت تناهز 36٪.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 51.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بلغت قروض البنك الوطني للانماء الاقتصادي 2.345 مليون، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 116 مليون أو ما نسبته 5,2٪ فقط، بينما كانت قد ازدادت بمقدار 320 مليون أو 16,8٪ في السنة السابقة. ذلك أن نمو التسليفات الممنوحة للمقاولات المعدنية ولمقاولات النقل وكذا لشركات كراء الاستعمال، قد تم تعويضه الى حد كبير بالانخفاض الذي عرفته القروض لقطاعات النسيج والميكانيك والبناء.

أما تدخلات القرض العقاري والفندقي، والتي قدمت بصفة أساسيه لعمليات المقاولين المقبولين، فقد نمت بسرعة أكبر. ذلك أن التسليفات التي وزعتها هذه المؤسسة زادت بمبلغ 456 مليون أو بنسبة 27٪ اذ وصلت الى 2.147 مليون في نهاية دجنبر 1979. الا أن نسق الزيادة هذا، بدا اقل ارتفاعا من المعدل الذي سبقت ملاحظته سنة من قبل وهو 32,5٪.

كما أن الصندوق الوطني للقرض الفلاحي الذي كان قد زاد من تسهيلاته سنة 1978 بمبلغ 246 مليون أو بنسبة 24,9٪ خصوصا لكون المحاصيل كانت هامة نسبيا، رفع من هذه التدخلات من 1.232 الى 1.461 مليون، أي بزيادة محدودة قدرها 229 مليون او ما معدله 18,6٪.

وأخيرا، فان القروض المقدمة للاقتصاد من طرف صندوق الايداع والتدبير والتي تأخذ بصفة رئيسية شكل تسبيقات لفروعه ظلت قارة في 268 مليون. وعلى النقيض من ذلك، فقد رفعت هذه المؤسسة تسليفاتها للجماعات المحلية من 280 الى 326 مليون وذلك عن طريق صندوق التجهيز القروي.

كما زادت هذه المؤسسة أيضا من اكتتاباتها الصافية في السندات والسندات الالزامية للدولة من 580 الى 809 ملايين درهم. وفي هذه الظروف، فقد انتقل مجموع الديون على الخزينة في ظرف سنة من 600 الى 844 مليون، مسجلا بذلك نموا قدره 244 مليون أو ما نسبته 40,7٪ عوضا عن 85 مليون أو 16,5٪ سنة 1978.

أما محفظة السندات والمساهمات للمؤسسات المالية المتخصصة والتي سبق لها أن اتسعت خلال السنة السالفة من 399 الى 557 مليون، فقد أدرجت هذه السنة بمبلغ 584 مليون أي بزيادة قدرها 27 مليون فقط.

وفي النهاية، فان المؤسسات المذكورة خفضت بشكل قوي من ودائعها لاجل قصير لدى البنوك، إذ نزلت هذه الودائع من نهاية سنة لاخرى من 319 الى 88 مليون درهم، فتقلص بالتالي مجموع الديون التي تملكها المؤسسات المالية المتخصصة على النظام البنكي من 539 الى 317 مليون.

**توزيع القروض**

بلغ مجموع القروض المقدمة للقطاع الحر من طرف البنوك والمؤسسات المالية في نهاية دجنبر 1979 ما قدره 17.029 مليون درهم في تظير 14.940 مليون سنة من قبل، فزاد بذلك بمقدار 2.089 مليون أو بنسبة 14٪، أي بالضبط بنفس النسق الملاحظ في السنة السابقة. وقد بقي هذا النمو اذن أدنى بكثير من المعدل المتوسط المسجل خلال المخطط الخماسي 1973ـ1977 والبالغ 23٪.

**توزيع القروض المقدمة للاقتصاد**

| بملايين الدراهم | نهاية 1976 | نهاية 1977 | نهاية 1978 | نهاية 1979 |
|---|---|---|---|---|
| حسب مصدر توزيعها | | | | |
| معهد الاصدار | 232 | 237 | 283 | 518 |
| بنوك الودائع | 6 994 | 8 416 | 9 233 | 10 287 |
| المؤسسات المالية المتخصصة | 3 471 | 4 454 | 5 424 | 6 224 |
| | 10 727 | 13 107 | 14 940 | 17 029 |
| حسب تمويلها | | | | |
| معهد الاصدار | 1 707 | 1 730 | 1 665 | 2 340 |
| بنوك الودائع | 6 108 | 7 391 | 8 387 | 9 149 |
| المؤسسات المالية المتخصصة | 2 912 | 3 986 | 4 888 | 5 540 |
| | 10 727 | 13 107 | 14 940 | 17 029 |
| حسب مدتها | | | | |
| لاجل قصير | 7 187 | 8 478 | 9 296 | 10 931 |
| معهد الاصدار | 262 | 237 | 283 | 518 |
| بنوك الودائع | 6 381 | 7 585 | 8 224 | 9 298 |
| المؤسسات المالية المتخصصة | 544 | 656 | 789 | 1 115 |
| لاجل متوسط وطويل | 3 540 | 4 629 | 5 644 | 6 098 |
| بنوك الودائع | 613 | 831 | 1 009 | 989 |
| المؤسسات المالية المتخصصة | 2 927 | 3 798 | 4 635 | 5 109 |
| | 10 727 | 13 107 | 14 940 | 17 029 |

يبين الجدول حركه تطور القروض حسب مصدرها وتمويلها ومدتها. ويتجلى بوضوح من خلال هذا الجدول بأن تدخلات معهد الاصدار قد اتسعت، كما زاد توزيع التسهيلات لاجل قصير، وانخفض على العكس من ذلك نسق نمو التسليفات المتوسطة والطويلة الاجل.

**حسب مصدر التوزيع**

في الوقت الذي انتقلت فيه القروض المباشرة لبنك المغرب من 283 مليون، الى 518 مليون بلغت التسليفات الموزعة على يد بنوك الودائع 10.287 مليون بدلا من 9.233 مليون في نهاية دجنبر 1978، فزادت بذلك بنسبة 11,4٪ مقابل 9,7٪ في السنة السابقة، وذلك بسبب ما أدخل من تبسيط على اجراءات تحديد نمو القروض (1). وعلى النقيض من ذلك، فان تسليفات المؤسسات المالية المتخصصة، والتي لا تخضع للتأطير ارتفعت من 5.424 الى 6.224 مليون، فعرفت بذلك سبقا قدره 800 مليون أو ما نسبته 14,7٪، وهو ارتفاع يقل عما تم تسجيله سنة 1978 أي 970 مليون أو 21,8٪. وقد مثلت قروض المؤسسات الاخيرة 36,6٪ من مجموع التسليفات للاقتصاد بدلا من 36,3٪ سنة 1978 كما أن حصة معهد الاصدار والتي تعتبر ضئيلة، انتقلت من 1,9٪ الى 3٪. وبالمقابل انخفضت حصة البنوك الى 60,4٪ مقابل 61,8 في نهاية 1978 و 64,2٪ في مختتم سنة 1977

**حسب التمويل**

بلغ حجم القروض الممولة من طرف البنوك التي تقلصت خزائنها سنة 1979، ما قدره 9.149 مليون عوضا عن 8.387 مليون في السنة السالفة، فزاد بذلك بنسبة 9,1٪ أي بمعدل يقل بنقطتين عن معدل نمو التسليفات الموزعة من طرف نفس المؤسسات. وقد مثل بهذا المستوى 88,9٪ من هذه الاخيرة مقابل 90,8٪ في نهاية دجنبر 1978، كما مثل 53,7٪ من مجموع تمويل الاقتصاد في نظير 56,1٪ فيما سبق.

وعلى نفس المنوال، فان مجموع القروض الممولة من طرف المؤسسات المالية اتسع بنسبة 13,3٪ ليصل الى 5.540 مليون، أي بسرعة أقل من ارتفاع حجم التسهيلات الممنوحة على يد هذه المؤسسات. ومن تم، فقد انخفضت حصته ضمن مجموع التمويلات شيئا ما، اذ نزلت من 32,7٪ الى 32,5٪.

وفي هذا الاطار، فان القروض التي قدمها بنك المغرب والتي كانت قد تقلصت سنة 1978 من 1.730 الى 1.665 مليون، سجلت هذه السنة توسعا نسبته 40,5٪ اذ وصلت الى 2.340 مليون درهم. وقد بلغت أهميتها النسبية ضمن التمويل الكلي بهذا المستوى 13,8٪ مقابل 11,2٪ عند نهاية دجنبر 1978.

**حسب المدة**

يظهر توزيع القروض حسب مدتها كما هي العادة التخصص الملحوظ للمؤسسات : فقد وزعت بنوك الودائع 85,1٪ من التسهيلات لاجل قصير، وقدمت المؤسسات المالية 83,8٪ من التسليفات لاجل متوسط وطويل. وعلى النقيض من ذلك، وخلافا للتطور الملاحظ خلال السنوات السالفة، فقد عرفت القروض المتوسطة والطويلة الاجل نموا أقل سرعة بالنسبة للتسليفات القصيرة الاجل.

فبعد اتساع هذه الاخيرة بمبلغ 1.635 مليون أو بمعدل 17,6٪ بدلا من 818 مليون أو 9,6٪ فقط سنة 1978، وصلت في المجموع الى 10.931 مليون في نهاية 1979، فمثلت بذلك 64,2٪ من المبلغ الكلي للقروض مقابل 62,2٪ في السنة السابقة. وترجع هذه الزيادة في نسق نمو الالتزامات القصيرة الاجل الى ارتفاع التسهيلات الممنوحة من طرف بنوك الودائع بمعدل 13,1٪، وهو الارتفاع الذي نتج بدوره عن عدم تحديد معدل نمو للتسليفات لكل ستة أشهر، والى وضع مجموع القروض المقدمة للمصدرين خارج التأطير. كما تعزى الزيادة المذكورة الى توسع التسهيلات من هذا النوع في الحساب الختامي للمؤسسات المالية المتخصصة بنسبة 41,3٪.

وعلى العكس من ذلك، وصلت القروض المتوسطة والطويلة الاجل الى 6.098 مليون درهم عوضا عن 5.644 مليون في السنة السابقة، مسجلة بذلك ارتفاعا محدودا قدره 454 مليون أو ما نسبته 8٪، مقابل 1.015 مليون أو 21,9٪ سنة 1978. ويعود الانخفاض في نسق النمو هذا، الى التقلص الخفيف الذي طرأ على التسليفات التي منحتها البنوك والتي نزل حجمها من 1009 الى 989 مليون، على الرغم من وضع القروض المتوسطة الاجل القابلة لاعادة الخصم خارج التأطير، كما يعود الى التوسع الاقل سرعة للتسهيلات التي وزعتها المؤسسات المالية المتخصصة، والتي تحددت في 5.109 ملايين بدلا من 4.635 مليون في السنة السابقة، فزادت بذلك بمعدل 10,2٪ مقابل 22٪ سنة من قبل. وفي هذه الظروف، فان حصه المساعدات المتوسطة والطويله الاجل ضمن مجموع التسهيلات الممنوحة للاقتصاد تقلصت من 37,8٪ الى 35,8٪.

**حسب قطاعات النشاط**

وصل مجموع التصريحات التي تم الادلاء بها الى المصلحة المركزية للمخاطر لبنك المغرب 11.952 مليون في نهاية 1979 أي ما يناهز 70٪. وكما كان الشأن سنة 1978، من مجموع القروض المقدمه للاقتصاد. الا انه، اذا كانت حصة التسليفات البنكية المحصاة قد انتقلت من 73,5٪ الى 76,7٪، فان النسبة المقابلة المتعلقة بالمؤسسات المالية والتي يوجد من ضمنها الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، الذي لا يصل الجزء

(1) يرجع للملحق الاحصائي 52.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الأكبر من قروضه الى الحد الادنى اللازم التصريح به أي 100.000 درهم، انخفضت من 97,5٪ الى 65,3٪.

ويعطي جدول صفحة 97 تلخيصا لحركة التطور القطاعية للتسليفات المصرح بها لمعهد الاصدار، دون تمييز بالنسبة لمصدرها ولمدتها :

نظرا لكون الزيادات التي سجلها كل قطاع من قطاعات النشاط الكبرى كانت مختلفة عن بعضها البعض، فان هيكل توزيع القروض عرف تغييرا طفيفا من سنة لاخرى. وهكذا، ففي الوقت الذي نزلت فيه حصة «الخدمات وغير ذلك» من 45,9 الى 42,3٪، انتقلت حصة الفلاحة والصيد من 10,1٪ الى 11,1٪ وبلغت الاهمية النسبية للمعادن والصناعة 46,6٪ بدلا من 44٪.

فقد وصلت الالتزامات المحصاة تحت بند «الفلاحة والصيد» الى 1.332 مليون درهم عند نهاية دجنبر 1979، مرتفعة بذلك بمقدار 280 مليون أو بنسبة 26,6٪. ويعزى هذا التوسع في جزء منه الى زيادة القروض المقدمة للزراعات والتي نمت بما قدره 62 مليون أو بمعدل 17,7٪ لتصل الى 412 مليون درهم، وكذا الى التسليفات

| قطاعات النشاط | نهاية 1978 | نهاية 1979 | التغييرات بالنسبة المائوية |
|---|---|---|---|
| | بملايين الدراهم | | |
| **الفلاحة والصيد** | * 1 052 | 1 332 | + 26,6 |
| – الزراعات | 350 | 412 | + 17,7 |
| – الانشطة الملحقة بالفلاحة | 336 | 504 | + 50,0 |
| – الصيد | 189 | 228 | + 20,6 |
| – أنشطة فلاحية أخرى | 177 | 188 | + 6,2 |
| **المعادن والصناعة** | 4 600 | 5 567 | + 21,0 |
| – الطاقة | 280 | 439 | + 56,8 |
| (منها النفط والوقود) | (194) | (354) | (+ 82,5) |
| – المعادن | 180 | 160 | – 11,1 |
| – مواد البناء، المباني والاشغال العمومية | 974 | 1 073 | + 10,2 |
| – الصناعات الميكانيكية | 699 | 836 | + 19,6 |
| – الصناعات الكيماوية | * 460 | 545 | + 18,5 |
| – الصناعات الغذائية | 811 | 1 034 | + 27,5 |
| – صناعات النسيج | 775 | 910 | + 17,4 |
| – صناعات مختلفة | * 421 | 570 | + 35,4 |
| **خدمات وغيرها** | * 4 796 | 5 053 | + 5,4 |
| – التجارة | * 1 716 | 1 856 | + 8,2 |
| (تجارة الجملة للمواد الفلاحية والغذائية) | (564) | (619) | (+ 9,8) |
| (تجارة الجملة للمواد الاولية) | (575) | (616) | (+ 7,1) |
| (تجارة النسيج) | (114) | (133) | (+ 16,7) |
| – وسطاء التجارة والصناعة | 98 | 122 | + 24,5 |
| – النقل وما يلحق به | * 1 086 | 1 002 | – 5,9 |
| (النقل البحري) | (812) | (754) | (– 7,2) |
| – الفنادق | 277 | 280 | + 1,1 |
| – اشغال عقارية | * 243 | 331 | + 36,2 |
| – الانشطة المالية (شركات القروض للاستهلاك وكراء الاشغال وشركات المساهمة) | * 855 | 952 | + 11,3 |
| – عناصر مختلفة | * 521 | 510 | – 2,1 |
| **المجموع** | 10 448 | 11 952 | + 14,4 |
| منها – القروض لاجل قصير | 6 315 | 7 521 | + 19,1 |
| – القروض لاجل متوسط وطويل | 4 133 | 4 431 | + 7,2 |

(*) ارقام مصححة.

للصيد والتي ارتفعت بمبلغ 39 مليون أو بنسبة 20,6٪ اذ ادرجت بمجموع 228 مليون. الا أنه يرجع بالاخص الى توسع التسهيلات الممنوحة للانشطة الملحقة بمقدار 168 مليون أو بمعدل 50٪ والتي منحت بصفة أدق الى الشركات المكلفة بتخزين الحبوب المستوردة.

كما أن المساعدات المقدمة الى القطاع الثاني بلغت 5.567 مليون درهم في نهاية السنة، فنمت كذلك بشكل ملحوظ أي بمقدار 967 مليون أو 21٪. ذلك أنه اذا كانت التسليفات للمقاولات المعدنية قد انخفضت من 180 الى 160 مليون، فان القروض الممنوحة الى مختلف فروع الصناعة زادت بنسب عالية. وقد كان الشأن كذلك خصوصا فيما يرجع للتسهيلات المقدمة للشركات النفطية والتي سجلت سبقا قدره 160 مليون أو ما معدله 82,5٪، وذلك بسبب ارتفاع حجم وكلفة الكميات المستوردة، وكذا للقروض الممنوحة للصناعات الفلاحية والتي انتقلت من 811 الى 1.034 مليون أي بزيادة سنوية مقدارها 223 مليون أو 27,5٪.

وعلى النقيض من ذلك، فان التزامات القطاع الثالث انتقلت من 4.796 الى 5.053 مليون، فلم تنم بذلك سوى بمبلغ 257 مليون أو بنسبة 5,4٪. ففي الوقت الذي ظلت فيه المساعدات المقدمة للفنادق قارة في ما يناهز 280 مليون، فان القروض التي استفادت منها تجارة الجملة للمواد الفلاحية والغذائية وتجارة المواد الاولية الصناعية ارتفعت على التوالي من 564 الى 619 مليون ومن 575 الى 616 مليون. كما أن التسليفات الممنوحة للاعمال العقارية انتقلت من 243 الى 331 مليون، وزادت المساعدات للانشطة المالية كشركات القرض للاستهلاك وشركات كراء الاستعمال في المجموع من 855 الى 952 مليون. وعلى العكس من ذلك، فقد تقلصت المبالغ المقدمة لشركات النقل وما شابهها من 1.086 الى 1.002 مليون على اثر انخفاض التسليفات لاصحاب المراكب من 812 الى 754 مليون.

## سيولات البنوك

شهدت سيولة البنوك سنة 1979 تقلصا ملحوظا. ويعزى هذا التطور الذي كان أقل بروزا خلال النصف الاول من السنة بالدرجة الاولى الى انخفاض مبكر بشكل أكبر من سنة 1978 في التغيير الصافي للموجودات الخارجية وللتسهيلات المقدمة للدولة من طرف معهد الاصدار والى توسع بسرعة أكثر من السنة السابقة لتداول النقود الائتمانية. هذا وقد تدعم التطور المذكور بصفة ملحوظة جدا خلال النصف الثاني من السنة، ذلك أنه في الوقت الذي ظل فيه الطلب على الاوراق النقدية قويا خلال شهري يوليوز وغشت، فان التأثير السلبي جدا والذي أحدثته في شهر شتنبر حركة كل من احتياطيات الصرف وديون بنك المغرب على الخزينة أدى الى تقلص سيولة البنوك الى غاية آخر السنة، على الرغم من الاتساع الذي شهدته هذه الاخيرة في نونبر و دجنبر.

وفي هذا الاطار، فقد استطاعت المؤسسات البنكية أن تحقق توازن خزائنها دون صعوبة كبيرة الى غاية شهر غشت، وكما كان الشأن خلال الربع الاخير من سنة 1978، فقد تعين على البنوك أن تعبىء جزءا كبيرا من فائض محفظتها من سندات الخزينة، ثم أخذت بعد ذلك تستعمل امكانياتها من اعادة الخصم على السندات الحرة أكثر فأكثر كلما ازدادت حاجياتها لاعادة التمويل. كما أنها لم تلتجىء في نفس الوقت سوى بشكل بسيط الى تسهيلات السوق النقدية. وعلى العكس من هذا، ففي الوقت الذي أصبحت فيه الموجودات تقل داخل السوق المذكور خلال الثلاثة أشهر الموالية، فان عددا كبيرا من البنوك والتي تم تخفيض سقوفها لاعادة الخصم في ذات الآونة بسبب ما أقدمت عليه من تجاوز في مجال توزيعها للقروض للاقتصاد اضطر الى اللجوء بمبالغ مرتفعة الى التسبيقات الخاصة الممنوحة من طرف معهد الاصدار بمعدلات عالية. هذا وقد كان من شأن هذا الغلاء في الموارد التي حصلت عليها البنوك أن يحث هذه الاخيرة بالطبع على الرجوع بصفة اجمالية الى الحدود التي يفرضها تأطير السلف.

### عوامل السيولة البنكية

لقد أثر توسع تداول النقود الائتمانية بشكل هام نسبيا على سيولة المؤسسات البنكية خلال الجزء الاكبر من سنة 1979. فخلافا للتطور الموسمي الملاحظ عادة، فان أرصدة الاوراق النقدية المحتفظ بها من طرف الاسر والمقاولات لم تفتأ تتزايد من فبراير الى أبريل. وبعد توقف في شهر مايو عادت للارتفاع بنسق سريع الى غاية شهر أكتوبر باستثناء انخفاض محدود الاهمية في شتنبر.

ومن جهة أخرى، فقد كان التغيير الاجمالي للموجودات الخارجية الصافية ولتسبيقات بنك المغرب للدولة سلبيا بشكل قوي جدا خلال شهر يناير، بينما لم يكن أثره التضييقي قد ظهر سنة 1978 الا ابتداء من شهر مارس. هذا وقد تأثرت خزائن البنوك بالتغيير المذكور بنسبة أقل الى حدود شهر غشت، ما خلا في شهري مايو ويونيو حين اتسعت نفقات الخزينة. وأخيرا، أدى التغيير المشار اليه أعلاه في شتنبر الى تقلص ملحوظ في الخزائن البنكية، ولم يتم تعويض هذا التقلص سوى جزئيا خلال الشهرين الاخيرين من السنة.

وفي المجموع، فان سيولة البنوك انخفضت من يناير الى أبريل، ثم اتسعت قليلا خلال الثلاثة أشهر الموالية، ثم طرأت عليها ضغوط مستمرة الى غاية شهر أكتوبر. وقد ارتفعت بعد ذلك شيئا ما على اثر السحوبات الهامة التي جرت في نهاية السنة من الاقتراضات الدولية قصد اعادة تكوين احتياطيات الصرف.

### اعادة التمويل لدى بنك المغرب

يبين الجدول التالي حركة تطور مجموع التجادات البنوك الى معهد الاصدار (1) :

(1) يرجع للملحقين الاحصائيين 53 و 55.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

| في نهاية الاشهر وبملايين الدراهم | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النصف الاول من السنة | يناير | فبراير | مارس | ابريل | مايو | يونيو |
| ..... 1978 | 960 | 852 | 1.160 | 1 578 | 1 174 | 1 520 |
| ..... 1979 | 1 439 | 1 498 | 1 771 | 1 779 | 1 708 | 1 621 |
| النصف الثاني من السنة | يوليوز | غشت | شتنبر | اكتوبر | نونبر | دجنبر |
| ..... 1978 | 930 | 1 040 | 1 022 | 1 300 | 1 352 | 1 164 |
| ..... 1979 | 1 740 | 2 057 | 2 960 | 3 241 | 2 666 | 1 934 |

أسفر تقلص السيولة البنكية عن ارتفاع قوي لمجموع التسهيلات التي تحصل عليها البنوك من لدن بنك المغرب، اذ انتقل الحجم المتوسط في نهاية الاشهر من 1.171 الى 2.035 مليون درهم، ووصل مبلغها الاقصى 3.241 مليون في نهاية أكتوبر 1979، بينما لم يكن هذا المستوى قد تجاوز 1.578 مليون في آخر أبريل 1978. ومن جهة أخرى، فقد شهد هيكل هذه المساعدات المقدمة من طرف معهد الاصدار تغييرا جذريا، حيث أن متوسط الالتجاءات على سندات عمومية في نهاية الاشهر مثل 47٪ من المجموع عوضا عن 26٪ سنة 1978. وبموازاة ذلك، فان حصة التدخلات ضمن السقوف وحصة السندات الحرة المقبولة خارج السقف انخفضتا على التوالي في ظرف سنة من 39.5٪ الى 26.3٪ ومن 34.5٪ الى 26.7٪. ذلك أن المؤسسات البنكية التي تم الحفاظ على امكانياتها العادية لاعادة الخصم في مستواها السابق بل وتم تخفيضها في بعض الحالات أو حذفها بسبب التجاوز الملاحظ في مجال توزيع القروض، لم تتمكن بصفة عامة من تحقيق توازن خزائنها الا عن طريق تقديمها لحجم متزايد من سندات الخزينة.

بيد أن تحليل الحركات الشهرية لامكانيات اعادة التمويل الممنوحة من طرف بنك المغرب، يظهر بأن هناك أربع فترات متباينة، فترة يناير وفبراير حيث وصل مجموع الالتجاءات الى ما يربو على 1.400 مليون في نظير 1.272 مليون بالمتوسط، فيما يرجع للربع الاخير من سنة 1978، وذلك بفضل تعبئة قوية لفائض محفظات السندات العمومية، في وقت لم تكن فيه سقوف اعادة الخصم على النقيض من ذلك مستعملة سوى بنسبة 38٪ فقط. الفترة الثانية امتدت من مارس الى يوليوز، وبلغ خلالها الحجم الكلي للتسليفات ما يفوق 1.700 مليون، وتقلصت أثناءها تعبئة السندات العمومية، بينما انخفضت الحصة غير المستعملة من السقوف الى أقل من 15٪. الفترة الثالثة وتمتد من غشت الى نونبر، وهي فترة التقلص الاقصى لخزائن البنوك وسجل خلالها علاوة على ذلك انخفاض في الامكانيات العادية لاعادة الخصم. وقد وصلت اعادة التمويل خلال هذه الفترة مبلغا هاما قدره 2.731 مليون، اذ أن التسبيقات الخاصة المقدمة خصوصا على سندات عمومية بلغت بالمتوسط حوالي 650 مليون، ووصلت حدها الاقصى في نهاية أكتوبر بمقدار 1.105 ملايين. وفي نفس الوقت زاد مجموع السندات المقبولة ضمن «الحساب الخاص للحبوب» وكذا الديون المرتبطة بنشاط الشركات المصدرة. وفي الاخير أدى توسع السيوله البنكية خلال الشهرٍ الاخير من السنة الى انخفاض ملحوظ في الالتجاءات لمعهد الاصدار والتي نزلت الى 1.934 مليون في نهاية دجنبر 1979.

السوق النقدية

شهدت عمليات السوق النقدية انخاضا جد ملموس من نهاية سنة لاخرى بسبب التوسع القوي الذي شهدته التسهيلات الممنوحة من طرف بنك المغرب، ولكن كذلك على اثر انخفاض تدخلات أهم مؤسسة تزود هذه السوق بالاموال.

ذلك أن التسليفات الاجمالية التي تقدمها المؤسسات المالية المتخصصة للبنوك والتي تشكل المجلوب الحقيقي الوحيد للنظام البنكي في مجموعه، لم تتجاوز 163 مليون درهم بالمتوسط لنهاية الاشهر، بينما كانت قد وصلت الى 261 مليون سنة 1977 والى 283 مليون سنة 1978. ومن تم فقد انخفضت حصتها ضمن مجموع اعادة تمويل البنوك وفي ظرف سنة من 20٪ تقريبا الى ما يقل عن 8٪. أما فيما يتعلق بالعمليات المسماة «لاجل قصير جدا» والتي يدرج مبلغها البسيط نسبيا ضمن الودائع، فقد انتقل متوسط حجمها من 30 الى 47 مليون درهم.

أما متوسط الاموال التي تم تبادلها بين البنوك وفي آخر الاشهر والذي سبق له أن بلغ 389 مليون في السنة السالفة، فقد تحدد هذه السنة في 161 مليون فقط. ان هذه الاموال التي طلب نقل عن 50 مليون خلال شهري يناير وفبراير أخذت تتزايد باسترسال الى غاية شهر غشت حيث وصلت الى 378 مليون. وبعد ذلك، ونظرا لتقلص حجم الضمانات الممنوحة من طرف البنك الشعبي الذي قدم ابتداء من شتنبر تسبيقا هاما للخزينة، فان الاموال المذكورة لم تبلغ سوى 191 مليون في نهاية السنة، بعد أن انخفضت الى 105 ملايين في مختتم نونبر.

وفي هذا الاطار، فان متوسط التسليفات التي منحها البنك الشعبي في آخر الاشهر نزل من 350 الى 141 مليون، فتقلص بذلك بما يفوق النصف في ظرف سنة. كما أن متوسط تدخلات صندوق الايداع والتدبير لم يتجاوز 148 مليون سنة 1979 بدلا من 213 مليون في السنة السابقة. غير أن حصة هاتين المؤسستين ضمن مجموع السيولات المقدمة، وان كانت قد انخفضت بعشر نقط اذ تحددت في 62٪، فانها ما تزال مع ذلك تحتل مكان الصدارة. كما أن حصة المقترضين الاربع الذين يحتلون الصفوف الاولى تقاصت، حيث حصلت هذه المؤسسات على 57٪ من الاموال المتاحة عوضا عن 72٪ سنة 1978، ومن تم، فيمكن القول بأن تمركز العمليات داخل السوق النقدية قد تقلص بشكل ملحوظ جدا.

لقد ظل معدل الفائدة بالسوق النقدية قابلا الارتفاع كلما استطاعت البنوك أن تتمول بشروط ملائمة نسبيا لدى بنك المغرب. وهكذا بقي سعر الفائدة بالنسبة لآخر كل شهر من السبعة اشهر الاولى متراوحا بين 5٪ و 8٪. وبعد ذلك وحيثما صادف انخفاض عرض رؤوس الاموال ظهور ضغوط قوية على خزائن البنوك، ارتفعت المعدلات بشكل سريع، حيث وصلت الى 9٪ في نهاية غشت و 10.5٪ في آخر أكتوبر وآخر نونبر. غير أنه بالنسبة لمجموع السنة، فقد انخفض المتوسط اليومي للمعدلات اذ بلغ 7.3٪ بدلا من 8٪ سنة 1978.

## التوفير والاستثمارات

ارتفع الاستهلاك الكلي حسب المعطيات المؤقتة للمحاسبة الوطنية بنسبة 12٪ مقابل 10.4٪ سنة 1978 اذ وصل الى 51.970 مليون درهم. وقد مثل بهذا المستوى 86.9٪ من الناتج الوطني الاجمالي بدلا من 84.9٪ في السنة السابقة. ذلك أن هذا الاخير زاد بمعدل 9.4٪ فقط بالاسعار الجارية عوضا عن 13.4٪ فيما سبق حيث بلغ 59.819 مليون. وفي هذه الظروف، فان التوفير الوطني الاجمالي الذي سبق له أن اتسع بما يفوق الثلث سنة 1978 تقلص هذه السنة بمقدار 403 ملايين أو بنسبة 4.9٪ اذ نزل من 8.252 الى 7.849 مليون أي مبن 15.1٪ الى 13.1٪ من الناتج الوطني الاجمالي (1).

ومن جهة أخرى، فان التكوين الاجمالي للرسمال الثابت الذي كان قد انخفض من 15.349 الى 13.400 مليون فيما بين سنتي 1977 و 1978، لم يتجاوز هذه السنة 12.372 مليون. واعتبارا لتغييرات المخزون، فان الاستثمارات بلغت 13.685 مليون في نظير 14.097 مليون في السنة السابقة مسجلة بذلك تقلصا قدره 412 مليون أو ما معدلته 2.9٪ (2).

وهكذا: فان الحاجة الى التمويل الخارجي والتي تعادل الفرق بين حجم الاستثمارات وحجم التوفير الوطني الاجمالي والتي كانت قد هبطت بشكل ملموس خلال السنة الاولى من المخطط الثلاثي 1978–1980، ظلت تربو على 5.800 مليون درهم، الا ان اهميتها النسبية بالقياس مع الناتج الوطني الاجمالي نزلت من سنة لاخرى من 10.7٪ الى 9.8٪.

### التوفير السائل والسوق المالية

نظرا لانعدام احصاء شامل لمختلف العناصر المكونة للتوفير ولتوزيعه بشكل تام حسب فئات العملاء الاقتصاديين، فان المعطيات المتاحة تشمل التوفير السائل والاصدارات الاجمالية لاجل متوسط وطويل، كما تشمل نشاط بورصة القيم. ويتميز التطور الملاحظ على هذا النحو من سنة لاخرى بانخفاض سرعة نسق تكوين التوفير القصير الامد وبتقلص لحجم الاموال المتلقاه من طرف الشركات الحرة وكذا بتقلص جديد لعمليات البورصة باستثناء العمليات المتعلقة بالاقتراض الوطني لتنمية الاقاليم الصحراوية.

### التوفير السائل او القصير الاجل

لم تتجاوز زيادة التوفير السائل الذي يشمل التغيير الصافي للاصول السهلة التعبئة دون التعرض لخسارة في الرسمال من غير الحسابات تحت الطلب للمقاولات والخواص 858 مليون درهم، في حين أنها كانت قد بلغت 1.546 مليون سنة 1978. ذلك أن الحجم الكلي للموجودات من هذا النوع وصل في 31 دجنبر 1979 الى 5.231 مليون، فلم يزد سوى بمعدل 19.6٪ عوضا عن 54.7٪ في السنة السابقة. ونظرا لكون نسق التوسع الذي شهدته الموجودات النقدية كان أقل سرعة أي 13.2٪، فان حصة التوفير المذكور ضمن مجموع السيولات ارتفعت من جديد حيث انتقلت في ظرف سنة من 17.5٪ الى 18.3٪.

(1) يساوي مبلغ التوفير الفرق بين استخدامات حساب الرسمال وبين القروض الخارجية الصافية. وبالتالي، فان الاغلاط التي تشمل التكوين الاجمالي للرسمال الثابت، وتغييرات المخزون والقروض الخارجية الصافية تنعكس بالضرورة على مبلغ التوفير.

(2) يرجع للملحق الاحصائي رقم 7.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويبين جدول صفحة 105 بان انخفاض معدل نمو التوفير القصير الاجل مرتبط بتقلص سرعة توسع شبه العملة التي سبق لها أن اتسعت بشكل قوي خلال سنة 1978 على اثر الرفع من معدلات الفائدة الدائنة (1) واقرار نظام الايداع من أجل الاستيراد.

| الحجم في نهاية دجنبر بملايين الدراهم | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 | مبلغ التغيير 79/1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الودائع البنكية لاجل | 1 437 | 1 752 | 2 180 | 2 959 | 3 681 | + 722 |
| الودائع من أجل الاستيراد | — | — | — | 713 | 751 | + 38 |
| الودائع لدى صندوق التوفير | 294 | 308 | 349 | 374 | 393 | + 19 |
| الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي | 141 | 128 | 177 | 216 | 259 | + 43 |
| سندات الخزينة : | | | | | | |
| – لسنة اشهر على صبغ | 30 | 110 | 108 | 102 | 141 | + 39 |
| – لستة اشهر وسنة بالحساب الجاري (شركات التامين وغيرها | 25 | 18 | 13 | 9 | 6 | — 3 |
| سندات الصندوق للبنك الوطني للانماء الاقتصادي | 2 | 1 | — | — | — | — |
| المجموع | 1 929 | 2 317 | 2 827 | 4 373 | 5 231 | + 858 |
| معدل النمو بالنسبة المائوية | +37,6 | +20,1 | +22,0 | +54,7 | +19,6 | — |

(*) لا تدرج في هذا الاطار السندات القصيرة الاجل المكتتب فيها من طرف البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة نظرا لكونها تشكل استخداما للموارد سبق ادراجه اما ضمن الموجودات النقدية (الودائع تحت الطلب) واما ضمن عناصر اخرى للتوفير السائل أو القصير الاجل (الودائع البنكية لاجل والودائع بصندوق التوفير الوطني والصندوق الوطني للقرض الفلاحي).

### الودائع شبه النقدية لدى البنوك

ان مجموع الموجودات البنكية لاجل الذي سبق له أن سجل سنة 1978 ارتفاعا سنويا قدره 1.492 مليون أو ما نسبته 68,4٪ زاد هذه السنة ليبلغ 760 مليون أو بمعدل 20,7٪ ليصل الى 4.432 مليون.

وقد كان التوسع الذي لوحظ خلال السنة السابقة قد نتج الى حدود 713 مليون عما تم تكوينه ابتداء من يونيو 1978 من ودائع من أجل استيراد بعض المواد. وقد بلغت هذه الودائع التي توضع بحسابات مجمدة وغير مذرة لاية فائدة خلال مدة أدناها ستة أشهر وتحول كل أسبوع الى دفاتر الخزينة 751 مليون درهم في مختتم سنة 1979 أي بزيادة قدرها 38 مليون فقط بالنسبة لنهاية سنة 1978.

أما حسابات السندات لاجل، فقد وصلت الى 3.681 مليون درهم مرتفعة بذلك بمبلغ 722 مليون أو بنسبة 24,4٪ بدلا من 779 مليون أو 35,7٪ فيما سبق. هذا ويعزى هذا التباطؤ في النمو طبعا الى كون شروط المكافأة كانت قد ارتفعت بشكل ملموس سنة 1978. غير أن معدل زيادة هذه الفئة من الموجودات والذي يعتبر مماثلا للمعدل الذي سبق تسجيله سنة 1977 ظل يفوق مع ذلك النمو الكلي للاموال التي جمعتها البنوك لدى زبنائها، كما يفوق المبلغ الاجمالي للموارد التي قدمها النظام البنكي. وهكذا انتقلت حصة الحسابات والسندات لاجل بالنسبة للاموال المجمعة وفي ظرف سنة من 20,7٪ الى 22,8٪، كما انتقلت بالقياس مع الموارد من 18,2٪ الى 19,3٪. وعلاوة على ذلك، فان نسبة المبالغ المعبئة لاكثر من اربعة أشهر والتي كانت قد تقلصت عند نهاية السنتين المنصرمتين، ارتفعت من 58٪ الى 65٪.

### الودائع لدى صندوق التوفير الوطني

لم يكن للقرار المتخذ في غضون سنة 1978 والقاضي برفع معدل الفائدة الممنوح بنقطتين ومضاعفة الحد الاعلى للودائع الممكن تلقيها من شخص طبيعي واحد أي أثر يذكر على حجم الاصول المجمعة على يد صندوق التوفير الوطني. ذلك أن الحجم المذكور ارتفع من 374 الى 393 مليون درهم فحسب، مسجلا بذلك توسعا محدودا نسبته 5,1٪ أي ما يقل حتى عن الزيادتين المسجلتين خلال سنتي 1977 و 1978 وهما 13,3٪ و 7,2٪ على التوالي.

أما الرصيد المتوسط المحسوب على أساس عدد من الدفاتر بلغ حوالي 513.000 في نظير 497.000 في السنة السابقة، فقد وصل عند نهاية 1979 الى ما قدره 766 مليون أي الى مستوى يبعد بكثير عن الحد الاعلى البالغ 100.000 درهم. هذا ويؤكد التوزيع حسب فئات الودائع من جهة أخرى هيمنة الموفرين ذوي الدخول البسيطة.

(1) يرجع للملحق الاحصائي رقم 54.

### الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي

بلغت الودائع لدى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي والتي تتلقى مكافأة نسبتها 1,50٪ عند 31 دجنبر 1979 ما قدره 259 مليون درهم مقابل 216 مليون درهم سنة من قبل، فزادت بذلك بمقدار 43 مليون أو بمعدل 19,9٪. وبهذا تكون قد نمت بنسق أسرع بالمقارنة مع الودائع من نفس النوع الموكولة للبنوك والتي اتسعت بنسبة 10,7٪.

### سندات الخزينة لاجل قصير

ان حجم سندات الخزينة لمدة ستة أشهر على صيغ المكتتب فيها من طرف الخواص والمقاولات والذي عرف انخفاضا خلال السنتين السالفتين، اتسع خلال هذه السنة بمبلغ 39 مليون أو بمعدل 38,2٪ اذ وصل الى 141 مليون درهم. ذلك أنه في الوقت الذي انتقل فيه مبلغ التسديدات في ظرف سنة من 156 الى 228 مليون درهم، ارتفع مبلغ التوظيفات في نفس الآونة من 150 الى 267 مليون.

وعلى العكس من ذلك، فان محفظة سندات الخزينة بالحساب الجاري لمدة سنة والتي تقتنى من طرف شركات التامين باستعمالها لجزء من احتياطاتها التقنية، شهدت تقلصا جديدا حيث لم تعد تتجاوز 6 ملايين درهم عوضا عن 9 و 13 مليون في نهاية 1978 و 1977 تواليا.

ومن ثم، فان مبلغ الاكتتابات الصافية من سندات الخزينة من غير القيم الموظفة لدى البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة زاد اذن بمقدار 36 مليون فقط سنة 1979.

### السوق المالية وبورصة القيم

في الوقت الذي انتعش فيه نشاط البورصة فقط بفضل تسجيل الاقتراض الوطني من أجل تنمية الاقاليم الصحراوية، فان المبلغ الاجمالي لرؤوس الاموال التي تم جمعها داخل السوق المالية لاجل متوسط وطويل نزل في ظرف سنة من 3.260 الى 1.654 مليون درهم. وقد ارتبط هذا الانخفاض بمعدل النصف الى التقاص الهام في زيادات الرسمال التي تقوم بها الشركات الحرة، اذ أن اصدارات القطاعين العمومي وشبه العمومي شهدت على العكس من ذلك ارتفاعا في المجمل، كما يبين ذلك الجدول التالي :

الاصدارات الاجمالية لاجل متوسط وطويل*

| بملايين الدراهم | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|
| سندات الخزينة لخمس سنوات (1) | — | — | 37 | 32 | 19 |
| السندات الالزامية وسندات الدولة لاجل طويل (2) | 227 | 1 222 | 405 | 318 | 549 |
| (منها السندات الالزامية لمدة 15 سنة) | (150) | (1 125) | (271) | (87) | (390) |
| اصدارات شبه عمومية بضمانة الدولة | 230 | 185 | 270 | 540 | 513 |
| اصدارات الشركات (3) | 1 050 | 773 | 1 493 | 2370 (4) | 573 |
| المجموع | 1 607 | 2 180 | 2 205 | 3 260 | 1 654 |
| معدل التغير بالنسبة المائوية | +16,6 | +44,7 | +1,1 | +47,8 | —49,3 |

(*) نظرا لعدم توفر المعلومات الاحصائية حول التسديدات المتعلقة ببعض الاصدارات، فانه لا يمكن تحديد مجموع حجم الاكتتابات الصافية.
(1) باستثناء السندات المكتتب فيها من طرف البنوك.
(2) باستثناء السندات الالزامية لمدة خمسة عشر سنة المكتتب فيها من طرف القرض الشعبي.
(3) زيادات الرسمال وتكوين الشركات بما في ذلك الشركات التي لم تكن موضوع اصدار قيم منقولة.
(4) رقم مصحح.

### الاصدارات العمومية والاصدارات المضمونة من طرف الدولة

بلغ مجموع الاصدارات التي قامت بها أو ضمنتها الدولة 1.081 مليون درهم سنة 1979 بدلا من 830 مليون درهم في السنة السابقة.

ذلك أن المبالغ التي حصلت عليها الخزينة مباشرة وصلت الى 568 مليون بينما لم تكن قد تجاوزت 350 مليون سنة 1978 و 442 مليون سنة 1977. وقد نتج هذا التطور بصفة أساسية عن توسع اصدار السندات الالزامية لمدة خمسة عشر سنة والذي انتقل من سنة لاخرى من 87 الى 390 مليون درهم. وقيد المكتتب صندوق الايداع والتدبير بمبلغ 328 مليون من المجموع المذكور. وقامت شركات التامين باكتتاب 62 مليون منه. أما الاقتراضات لمدة عشر سنوات، فقد جذبت من جهتها 19 مليون درهم فقط مقابل 85 مليون في السنة السابقة. وفيما يرجع لموظفيات السندات لمدة عشر سنوات، والتي يتم اقتناؤها من طرف الشركات باستعمال احتياطياتها للاستثمار، وتوظيفات السندات لمدة سبع سنوات والتي يكتتب فيها غير المقيمون باستعمالهم لحسابات الرسمال، فقد بلغت على التوالي 113

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

و 27 مليون درهم مقابل 105 و 41 مليون سنة 1978. واخيرا، انخفض حجم سندات الخزينة لمدة خمس سنوات من 32 الى 19 مليون درهم.

وفي نفس الوقت، فان اصدارات مؤسسات أو مقاولات القطاع الشبه العمومي والتي كان مبلغها قد تضاعف سنة 1978 ليصل الى 540 مليون، تقاصت هذه السنة بشكل خفيف اذ نزلت الى 513 مليون. وقد خصصت 270 مليون من هذا المجموع للقرض العقاري والفندقي، و 180 مليون للبنك الوطني للانماء الاقتصادي. أما الرصيد الباقي، فقد تم تجميعه وبمبالغ متساوية تقريبا من لدن الشركة الوطنية لصناعة السكر ذات الشعار بالاركسوس ومن طرف الشركة المغربية لصناعة الورق ومن جانب الشركة الوطنية لانعاش السكنى الجماعية. هذا وقد ظل صندوق الايداع والتدبير وشركات التأمين يمثلون أهم المكتتبين في مختلف هذه القيم، وذلك بمبلغ يناهز 339 مليون درهم.

**تكوين الشركات وزيادات الرسمال**

لقد كانت سنة 1978 قد اتسمت في هذا المجال باقرار معامل لتقسيم المخاطر فرض على البنوك بمقتضاه أن تحدد المبلغ الاقصى للتسهيلات التي تمنحها لمستفيد واحد في نسبة 10٪ من أموالها الذاتية، كما تميزت أيضا بتوصيات السلطات النقدية التي لم تفتأ تستدعي المؤسسات الموزعة للسلف بمراعاة تناسب بين التزاماتها وبين مجهود التمويل الذاتي الذي يقوم به زبناؤها. وقد كان من شأن كل هذا أن يشجع على زيادة تكوين الشركات، لاسيما وأن عددا كبيرا من المشاريع ذات الاهمية البالغة تم تحقيقها خلال السنة المذكورة. وهكذا وصلت الاموال الاجمالية الناجمة عن تكوين الشركات مبلغا هاما قدره 2.370 مليون درهم في نظير 1.493 مليون سنة من قبل. أما خلال سنة 1979، فلم تتجاوز هذه الاموال 573 مليون درهم وهو أقل مبلغ يسجل منذ سنة 1974.

| بملايين الدراهم | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 (*) | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|
| زيادات الرسمال | 802 | 575 | 886 | 2 069 | 462 |
| تكوين الشركات | 248 | 198 | 607 | 301 | 111 |
| الزيادات الاجمالية للرسمال | 1 050 | 773 | 1 493 | 2 370 | 573 |
| تخفيض الرسمال | 45— | 85— | 71— | 91— | 42— |
| الزيادات الصافية للرسمال | 1 005 | 688 | 1 422 | 2 279 | 531 |

(*) وضعية مصححة.

ويعزى هذا الانخفاض الملحوظ في طلبات الاموال التي قامت بها المقاولات والمؤسسات المالية الى تقلص زيادات الرسمال التي لم تشمل سوى 289 شركة فقط بمبلغ 462 مليون درهم، مقابل 703 شركة و 2.069 مليون سنة 1978. وبموازاة ذلك، فان احداث 669 شركة لم يتطلب خلا 111 مليون درهم، بينما كانت الوحدات الجديدة البالغ عددها 1.605 قد استفادت في السنة السابقة من 301 مليون درهم.

ومن تم واعتبارا لتخفيضات الرسمال التي أدرجت بمقدار 42 مليون، فان المجلوبات الصافية نزلت في طرف سنة من 2.279 الى 531 مليون مسجلة بذلك تقلصا بما يفوق ثلاثة أرباع.

**بورصة القيم بالدار البيضاء**

ان عمليات البورصة التي ما فتئت تنخفض منذ سنة 1976، والتي شملت 740.185 قيمة، عوضا عن 484.048 سنة 1978، بلغت 203 ملايين درهم مقابل 108 ملايين في السنة السابقة. غير أن هذا الانعكاس في الاتجاه يعتبر صوريا أكثر منه حقيقيا، اذ أن هذه الزيادة البالغة نسبتها 88٪ نتجت في كليتها عن نمو تبادل القيم ذات الدخل الثابت. فقد انتقلت هذه الاخيرة من ما يقل عن 9 ملايين درهم الى ما يقرب من 123 مليون، بعد أن شملت على التوالي 28.459 و 457.610 وحدة، وذلك على اثر التسجيل الرسمي بالبورصة بتاريخ 2 يناير 1979 للاقتراض الوطني لتنمية الاقاليم الصحراوية. هذا وان العمليات المتعلقة بهذا الاقتراض الذي تم اصداره سنة 1976 والذي اكتتبت فيه كل الطبقات الاجتماعية للبلاد بما في ذلك سكان المحيط القروي، قد همت على الخصوص الرسوم من فئة 100 درهم والتي كان اقتناؤها قد تم من طرف أبسط الموفرين. وقد سمحت هذه العمليات لمالكي رؤوس الاموال بشراء سندات الزامية تدر فائدة صافية من الضرائب تناهز نسبة 8٪ لكون سعر اقتنائها يقل عن قيمتها الاسمية.

وعلى العكس من ذلك، فان العمليات الخاصة بالقيم ذات الدخل المتغير استمرت في التقلص حيث نزلت قيمتها في طرف سنة من 97 الى 77 مليون، وحجمها من 455.539 الى 282.575 رسم. ويرجع هذا التطور الغير الملائم أولا الى العدد القليل نسبيا للسندات المسعرة التي لم تصل في 31 دجنبر 1979 سوى 18 مليون وحدة بعد ادخال شركة جديدة للبورصة وبعد حلول تاريخ استحقاق القيم المصدرة على اثر الزيادات في الرسمال التي تم القيام بها سنة 1978. كما يعود أيضا، على ما يبدو، الى عدم الاهتمام المتزايد تجاه هذه الفئة من التوظيف، التي يخضع مردودها منذ سنة 1978 الى اقتطاع من المورد وذلك في اطار الحد من التدليس الجبائي.

هذا وقد هبط متوسط السعر العام للقيم ذات الدخل المتغير من 134.07 الى 123.32 درهم منخفضا بذلك بنسبة 8.7٪. ولولا الارتفاع الذي طرأ على أسعار القيم قبيل اقامة الحسابات الختامية السنوية لكان هذا التقلص أقوى. غير أنه بفضل قبول الرسوم المحدثة على اثر الزيادات في الرسمال التي جرت سنة 1978، فان مبلغ رسملة البورصة وصل الى 2.160 مليون درهم في نهاية 1979 في نظير 1.968 مليون في مختتم السنة السابقة.

وفي الاخير، فان مجموع الربيحات الموزعة، انتقل من 130 الى 151 مليون من سنة لاخرى. وبموازاة ذلك، بلغ المردود المتوسط 6.9٪ مقابل 6,6٪ سنة 1978. ويبدو بهذا المستوى أقل من المكافأة التي يذرها الاقتراض الوطني لتنمية الاقاليم الصحراوية والتي تخلفها الودائع لمدة سنة.

## الاستثمارات

بلغ التكوين الاجمالي للرسمال الثابت حسب معطيات المحاسبة الوطنية التي لا زالت مؤقتة 12.372 مليون درهم سنة 1979 بدلا من 13.400 مليون في السنة السابقة. وبذلك يكون التكوين المذكور الذي سبق له أن انخفض بنسبة 12,7٪ سنة 1978، قد تقلص من جديد بمعدل 7,7٪ على الرغم من عودة الاستثمارات العمومية الى الارتفاع. وقد مثل هذا التكوين الاجمالي للرسمال الثابت 21.2٪ من الناتج الداخلي الاجمالي مقابل 25,3٪ سنة 1978 و 32,8٪ سنة 1977. وعلى نفس المنوال نزلت حصته ضمن مجموع الموارد المتاحة التي تشمل السطع والخدمات ذات الاصل الخارجي الى 18,8٪ في نظير 22,2٪ و 27,4٪ على التوالي خلال السنتين السالفتين.

ويبين الجدول التالي حركة تطور التكوين الاجمالي للرسمال الثابت الذي بلغ في المجموع 25.772 مليون درهم بالنسبة للسنتين الاولتين من المخطط الثلاثي 1978ـ1980 :

| بملايين الدراهم | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|
| المعدات | 3 784 | 4 844 | 6 474 | 4 749 | 4 142 |
| البناء | 2 018 | 2 912 | 3 885 | 4 736 | 4 536 |
| الاشغال العمومية | 2 607 | 3 498 | 4 417 | 3 282 | 3 016 |
| الاصلاحات والغرس | 242 | 259 | 278 | 297 | 317 |
| المواشي | 212 | 265 | 295 | 336 | 361 |
| مجموع التكوين الاجمالي للرسمال الثابت | 8 863 | 11 778 | 15 349 | 13 400 | 12 372 |
| الناتج الداخلي الاجمالي | 36 418 | 41 316 | 46 820 | 52 866 | 58 226 |
| معدل الاستثمار (بالنسبة المائوية) | 24,3 | 28,5 | 32,8 | 25,3 | 21,2 |

يظهر توزيع مجهود التجهيز حسب القطاعات بان المبالغ المخصصة لاقتناء المعدات وللاشغال العمومية والتي سبق لها أن انخفضت بما يفوق الربع سنة 1978، نزلت على التوالي من 4.749 الى 4.142 مليون درهم ومن 3.282 الى 3.016 مليون، أي بتقلص نسبته 12,8٪ و 8,1٪ تواليا. أما الاستثمارات المنجزة في قطاع البناء والتي كانت قد زادت بما يربو على 20٪ في السنة السابقة، فقد انخفضت من جهتها بمقدار 200 مليون درهم أو بمعدل 4,2٪، اذ تحددت في 4.536 مليون. وقد مثلت عند هذا المستوى أهم فئة داخل التوزيع، وانتقلت حصتها ضمن النفقات الكلية في طرف سنة من 35,3٪ الى 36,7٪. وفيما يتعلق بالمبالغ المخصصة لاحياء الاراضي، فقد ظلت تنمو بنسبة تناهز 7٪ لتصل الى 317 مليون درهم. أما الاموال المرصودة لتنمية الماشية ولتحسين نوعيتها والتي كانت قد اتسمت سنة 1978 بمعدل 13,9٪، فقد سجلت سبقا محدودا نسبته 7,4٪ اذ بلغت 361 مليون درهم.

مولاي صاحب الجلالة،

ان الاجراءات التي تم اتخاذها سنة 1978 قصد اصلاح الوضعية المالية للبلاد التي تأثرت من جراء المجهود الاستثماري الذي لم يسبق له مثيل، وكذا من جراء عبء التحملات المرتبطة بالدفاع عن حوزة التراب الوطني كانت قد مكنت خلال هذه السنة من تسجيل تقدمات هامة، على الخصوص فيما يتعلق بالمالية العمومية وبالحسابات الخارجية. هذا وتبدو النتائج المحصل عليها سنة 1979 أقل بروزا من السنة السابقة، غير أنها تدل على عزم السلطات العمومية على الوصول تدريجيا الى اصلاح أحسن للتوازنات الاساسية بالرغم من الضغوطات الخارجية والداخلية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وقد تجلى هذا الحرص بوضوح أثناء اعداد وتنفيذ قانون المالية الاصلي والتصحيحي. وهكذا، فقد ازداد التوفير الذي أسفرت عنه ميزانية الدولة حيث أن ارتفاع المدخول الجبائي عوض الى حد كبير الاتساع الذي عرفته النفقات العادية، ذلك الاتساع الذي نتج بدوره عن زيادة المبالغ المخصصة لتسديد الدين العمومي وللمساعدات الرامية الى الحد من ارتفاع أسعار المواد الاولية الضرورية، وكذا عن الرفع من مرتبات الموظفين. كما أنه اذا كان عجز صندوق الخزينة الذي سبق له أن تقلص بمعدل يفوق الثلث خلال سنة 1978 قد اتسع هذه السنة بشكل خفيف على اثر توسع جديد في مبلغ نفقات التجهيز، فانه مثل مع ذلك نسبة أقل من الماضي بالقياس مع الناتج الداخلي الاجمالي.

وقد تمت من جهة أخرى تقوية الاجراءات التي كانت قد أدت سنة 1978 الى انخفاض عجز المبادلات التجارية بصفة ملموسة. بيد أن توسع كلفة استيرادات النفط الخام والمواد الاولية فاقت الارتفاع الملحوظ لمداخيل الصادرات، مما أسفر عن تفاقم في اختلال المبادلات الجارية. الا أن هذا الاختلال حافظ على نفس الاهمية النسبية بالقياس مع الناتج الداخلي الاجمالي. ومع ذلك، فان تغطية عجز ميزان لاداءات أدت مرة أخرى الى استعمال جزء من احتياطيات الصرف والى ارتفاع عبء الدين الخارجي.

وفي هذه الظرفية، فقد اضطرت السلطات النقدية الى مواصلة العمل بتأطير السلف في حدود صارمة. الا أنها عملت في الوقت ذاته على تسهيل التمويل الممنوح للانشطة المصدرة، وتشجيع الاستثمارات حتى لا تتعرقل حركة النمو في المستقبل.

وأخيرا، فان تدخلات السلطات العمومية التي قامت بتدعيم مراقبتها للاسعار وحرصت على تزويد الاسواق بما يكفي من المواد الغذائية أسفرت عن تباطؤ ارتفاع مقياس تكاليف المعيشة.

وقد كان من أثر مجهود اصلاح التوازنات أن ظلت الزيادة في معدل النمو محدودة. فقد فاق هذا المعدل نسبة 7٪ – باسعار سنة 1969 – خلال فترة المخطط الخماسي 1973–1977. الا أنه لم يتجاوز سوى بقليل نسبة 2٪ سنة 1979. ويجدر التأكيد علاوة على ذلك على كون هذه الزيادة الطفيفة نتجت بالاخص عن توسع امكانات تصفية النفط. وعن الارتفاع السريع نسبيا للقيمة المضافة للادارات العمومية، اذ أن القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي وكذا قطاع الخدمات عرفت شبه ركود على العكس من ذلك. وبينما ازداد الانتاج بنسبة 10.2٪ بالاسعار الجارية، شهد الاستهلاك الكلي توسعا بمعدل 12٪، فتقلص من جراء ذلك التوفير الداخلي.

أما فيما يتعلق بسنة 1980، فان الآفاق لا تبدو أكثر ملاءمة. ذلك أن الاقتطاع من موارد الدول المستوردة للنفط وخصوصا منها البلدان النامية، وكذا تقوية السياسات النقدية تحت ضغط تفاقم التوترات التضخمية، كل ذلك قد يؤدي الى شبه ركود في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي. والى حث الدول الصناعية على تدعيم تيار حماية اقتصادياتها. أما فيما يرجع للمغرب، فاذا كانت أسعار الفوسفاط قد ارتفعت، واذا كان من المنتظر الحصول على انتاج فلاحي أكبر أهمية من الموسم السابق، فان الحسابات الخارجية والاسعار الداخلية تخضع في نفس الوقت الى ضغط قوي يفرضه على الاخص الغلاء المستمر لاسعار المحروقات، ذلك الغلاء الذي يشكل بدوره مصدرا لارتفاع أثمان المنتوجات الاخرى المستوردة.

فالمشاكل الظرفية تكتسي اذن حدة حقيقية. غير أنها لا يجب أن تحجب صبغة الاستعجال وأهمية الاصلاحات الجذرية التي ينبغي القيام بها. ويتعلق الامر أولا بالوصول بأسرع ما يمكن الى الاكتفاء الذاتي في ميدان التغذية. ذلك أن معدل تزايد عدد السكان مرتفع حقا. الا أن امكانات الاراضي لازالت بعيدة عن أن تكون مستعملة استعمالا كاملا، بالرغم من التقدمات التي تم تحقيقها. كما يجب أيضا تدعيم الجهاز الصناعي، بتخصيص مكانة أكبر الى التقنيات ذات الكلفة الضئيلة فيما يتعلق بالرسمال. ويتعين كذلك اعطاء الاولوية الى التجهيزات التي لا تستعمل سوى القليل من الطاقة. وان كانت البحوث الجارية حاليا في ميدان استغلال الصخور النفطية والاورانيوم الذي تحتوي عليه مادة الفوسفاط تبعث على الامل. وينبغي الى جانب ذلك، التركيز على صناعة المنتوجات التي من شأنها أن تحل محل المواد المستوردة أو التي من شأنها أن تصدر الى الخارج. وفي هذا الصدد، فان تقوية البحث على منافذ خارجية جديدة ستمكن من زيادة فاعلية الاجراءات ذات الصبغة المالية التي تم اتخاذها وتطبيقها قصد تشجيع تيار الصادرات. وأخيرا، يتعين متابعة الجهود الرامية الى توسيع المداخيل السياحية.

ومما لا شك فيه أن هذه التوجيهات الاساسية ستأخذ بعين الاعتبار أثناء اعداد المخطط الذي سيدخل حيز التطبيق سنة 1981، اذ من الواضح أن الوضعية الحالية للمالية العمومية، وأكثر من ذلك وضعية ميزان الاداءات الجارية لاتسمح بزيادة قوية في النشاط الاقتصادي وفي الاستثمارات. ومن ثم، فانه من المتحمل أن يكون الاقتصاد الوطني قد دخل طريقا وعرة وضيقة تحفها من جهة مخاطر نمو غير كاف من شأنه أن يؤدي الى تفاقم البطالة والى تدهور مستوى معيشة السكان، وتحفها من جهة أخرى مخاطر توسع قوي جدا يفوق تمويله الامكانات القابلة للتعبئة بالطرق الصائتة التقليدية. ويتعين على الدولة من جهتها أن تحد من التجاءاتها الى السوق المالية الدولية، حتى تتسنى استعادة طاقة استدانة البلاد، وبالتالي تحقيق نوع من الاستمرارية في تيار الاستثمارات في المستقبل، تلك الاستمرارية التي تعتبر ضمانة لكل نمو منتظم ومتوازن.

وستعمل السلطات النقدية من جانبها، وكما كان الشان في الماضي على ابقاء نمو وسائل الاداء ضمن حدود معقولة، مع تخصيص جزء أكبر من هذه الوسائل الى القطاعات ذات الاولوية. وسيكون توزيع التسليفات البنكية على مختلف فئات المستفيدين أسهل لو قامت المنشآت بمجهود حقيقي في مجال التمويل الذاتي. وبشكل أعم، فسوف يمكن تحمل هذه الفترة الصعبة بشكل أكثر سهولة اذا قام عدد متزايد من ذوي رؤوس الاموال الحرة بتقدير مسؤوليتهم وواجبهم الذي يحتم عليهم تثمير الخيرات الطبيعية والامكانات البشرية للبلاد.

الرباط، يونيو 1980

مولاي الحسن بن المهدي

---

# تغيرات بيان الحساب الختامي لبنك المغرب

انتقل مجموع الحساب الختامي لبنك المغرب بتاريخ 31 دجنبر 1979 من سنة لاخرى من 11.065 الى 12.632.9 مليون درهم مسجلا بذلك توسعا قدره 1.567.9 مليون درهم أو ما نسبته 14.2٪ بدلا من 1.507 ملايين درهم أو 15.8٪ سنة 1978.

وقد كانت أهم التغيرات التي شهدتها أركان كل من الاصول والخصوم كالتالي :

## الاصـــــول

**الموجودات من الذهب**
**وحقوق السحب الخاصة**
**ومن العملات القابلة للتحويل**

بلغ مجموع هذا الفصل في 31 دجنبر 1979 ما قدره 2.399.4 ملايين درهم في نظير 2.716 مليون درهم سنة من قبل. وقد كان موزعا كما يلي :

- الموجودات من الذهب ..... 124.7 مليون درهم
(مبلغ خصص لتغطية الاوراق النقدية المتداولة)
- حصة الذهب المعبأة لدى صندوق النقد الدولي ..... 191.3 مليون درهم
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة ..... 76.9 مليون درهم
- الموجودات من العملات الاجنبية القابلة للتحويل ..... 1.977.1 مليون درهم
منها 894.4 مليون درهم خصصت لتغطية جزء من تداول الاوراق النقدية)
- الاكتتاب في صندوق النقد العربي ..... 29.4 مليون درهم

هذا وقد نتج الانخفاض البالغ 316.6 مليون درهم في هذا الركن عن التغيرات الآتية :

- ارتفاع قدره 4.2 ملايين في الموجودات من الذهب والذي يمثل مقابل قيمة الذهب الخالص الذي حصل عليه المغرب من طرف صندوق النقد الدولي في اطار العملية الرابعة لاعادة الذهب الى الدول الاعضاء في المنظمة المذكورة.
- نمو بمبلغ 13.2 مليون درهم في الموجودات من حقوق السحب الخاصة،
- انخفاض قدره 334 مليون درهم في الموجودات من العملات الاجنبية القابلة للتحويل.

**أوفاق الاداء**

لقد أدرج الركن المتعلق «بأوفاق الاداء» ضمن الحساب الختامي بمبلغ 19,7 ملايين درهم أي بتقلص قدره 39.4 ملايين بالنسبة لنهاية سنة 1978.

**المساعدات المالية للدولة**

بلغ الفصل الخاص «بالمساعدات المالية للدولة» في المجموع 6.038,8 ملايين درهم، ففاق بذلك مستواه في مختتم سنة 1978 بما قدره 239,2 ملايين درهم.

فالتسبيقات الاتفاقية التي تمنح للدولة بمقتضى الفقرة الرابعة، من الفصل 35 من الظهير الشريف القاضي باتشاء بنك المغرب ظلت قارة في 4.000 مليون درهم. وعدد هذه التسبيقات خمسة وقدمت على التوالي في 12 مارس 1964 و 31 دجنبر 1967 و 7 مايو 1970 و 13 مارس 1974 و 13 أكتوبر 1977. ويبلغ كل من التسبيقين الاول

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

والثاني 250 مليون درهم ويبلغ التسبيق الثالث 500 مليون. أما الرابع والخامس فيصلان على التوالي الى 1.000 و 2.000 مليون درهم.

وفيما يتعلق بتسهيل الصندوق الممنوح للدولة بمقتضى الفقرة الثالثة من الفصل الخامس من الظهير المشار اليه أعلاه، فقد كانت مستعملة في 31 دجنبر 1979 في حدود 1.328 مليون درهم عوضا عن 1.288 مليون في نهاية 1978.

أما المساعدات المباشرة الاخرى، فلم تشهد أي تغيير خلال سنة 1979. ويتعلق الامر بصندوق الخزينة البالغين 100,5 مليون و 38,4 مليون درهم على التوالي واللذين تم تأجيل تاريخ استحقاقهما الى 31 دجنبر 1980 بنفس المبالغ. ويمثل السند الاول قيمة التسبيق الذي منح للدولة سنة 1958 لتمكينها من سحب البسيطة من التداول داخل المنطقة الشمالية سابقا، ويمثل التسبيق الثاني مقابل تكفل معهد الاصدار بالنقود الرائجة بتاريخ 30 يونيو 1959 (الفصل 70 من الظهير الشريف القاضي بانشاء بنك المغرب).

وبلغت التسبيقات المتمثلة في تعبئة الكمبيالات الجمركية والسندات الالزامية لفائدة الخزينة 571,9 ملايين درهم مسجلة بذلك زيادة قدرها 199,2 مليون درهم.

**الحسابات البريدية الجارية**

وصلت الحسابات البريدية الجارية للبنك 52,9 مليون درهم منخفضة بذلك بمبلغ 22 مليون درهم.

**عمليات السلف**

بلغ مجموع «عمليات السلف» 3.943,3 ملايين درهم أي بارتفاع قدره 1.679,4 ملايين درهم بالقياس لمستواه في السنة السابقة.

فمحفظة السندات المسحوبة على المغرب وصلت الى 1.703,3 ملايين درهم مسجلة بذلك زيادة قدرها 276,5 ملايين بالنسبة لنهاية دجنبر 1978. هذا وقد مثلت محفظة خصم السندات المسحوبة على المغرب ضمن هذه المجموعة 1.411,6 ملايين درهم. كما مثلت محفظة خصم سندات الخزينة 291,8 ملايين.

أما محفظة السندات المسحوبة على الخارج، فقد بلغت 358,2 مليون درهم، فكانت بذلك زيادتها تصل الى 172,9 ملايين درهم.

وفيما يخص التسبيقات البالغة 1.753,2 مليون درهم، فقد نمت بما قدره 1.145,5 ملايين درهم بالنظر لنهاية دجنبر 1978. ويعزى هذا التطور الى التسبيقات المقدمة للبنوك على سندات عمومية والتي ارتفعت بمقدار 498,4 ملايين درهم والى التسهيلات الممنوحة لصندوق الايداع والتدبير على مختلف السندات الالزامية والتي زادت من جهتها بمبلغ 497,9 ملايين درهم، كما يعزى الى تعبئة الديون المحررة بالعملات الاجنبية لفائدة المكتب الشريف للفوسفاط بمبلغ 200 مليون درهم. أما الفئات الاخرى من التسبيقات، فقد انخفضت في كليتها بما قدره 50,8 ملايين درهم.

أما السندات الجاري تحصيلها، فقد أدرجت بمبلغ 128,6 ملايين درهم أي بزيادة قدرها 84,5 ملايين درهم.

**استعمال الرسمال والاحتياطيات**

لقد بلغ ركن «استعمال الرسمال والاحتياطيات» بعد طرح الاندثارات الخاصة بسنة 1979 ما قدره 114,9 ملايين درهم في نظير 108,7 ملايين درهم سنة من قبل.

**عناصر مختلفة**

وصل مجموع ركن «عناصر مختلفة» الى 63,9 ملايين درهم فزاد بذلك بمبلغ 21,1 مليون درهم بالقياس لمستواه في نهاية 1978.

## الخصوم

### الاوراق النقدية المتداولة

انتقل حجم الاوراق المتداولة من سنة لاخرى من 7.762,3 الى 9.172,6 ملايين درهم مسجلا بذلك زيادة سنوية قدرها 1.410,3 ملايين درهم أو ما نسبته 18,2٪ بدلا من 14,8٪ سنة 1978 و 16,9٪ سنة 1977.

وكانت الاوراق النقدية المتداولة في نهاية دجنبر 1979 موزعة على الشكل التالي (1) :

**أ) الاوراق المحررة بالدرهم**

| | | | |
|---|---|---|---|
| 29.122.272 | ورقة من فئة 5 دراهم | بالدرهم | 145.611.360,00 |
| 48.289.163 | ورقة ونصف من فئة 10 دراهم | بالدرهم | 482.891.635,00 |
| 27.130.369 | ورقة ونصف من فئة 50 درهم | بالدرهم | 1.356.518.475,00 |
| 71.802.105 | ورقة من فئة 100 درهم | بالدرهم | 7.180.210.500,00 |

(1) تجدر الاشارة إلى أن الاوراق المبتورة الواردة في بيان الحساب الختامي، لم تدرج فيه بقية تداولها، بل بقية تسديدها.

**ب) الاوراق المحررة بالفرنك**

| | | | |
|---|---|---|---|
| 73.438 | ورقة من فئة 10.000 فرنك | بالدرهم | 7.343.800,00 |
| | المجموع | بالدرهم | 9.172.575.770,00 |

**النقود المعدنية المتداولة**

بلغ حجم النقود المعدنية المتداولة 162 مليون درهم فزاد بالتالي بمقدار 14,5 ملايين درهم أو ما نسبته 9,8٪ مقابل 8,8٪ سنة 1978 و 10,2٪ سنة 1977.

وكانت النقود المعدنية الرائجة في 31 دجنبر 1979 موزعة كالتالي :

**أ) قطع الذهب**

| | | | |
|---|---|---|---|
| 6.814 | قطعة تذكارية من فئة 250 درهما | بالدرهم | 1.703.500,00 |
| 1.443 | قطعة تذكارية من فئة 500 درهما | بالدرهم | 721.500,00 |

**ب) قطع الفضة**

| | | | |
|---|---|---|---|
| 6.377.796 | قطعة من فئة درهم واحد (1960) | بالدرهم | 6.377.796,00 |
| 651.791 | قطعة من فئة 5 دراهم (1965) | بالدرهم | 3.258.955,00 |
| 24.122 | قطعة تذكارية من فئة 50 درهم | بالدرهم | 1.206.100,00 |
| 2.520.708 | قطعة من فئة 100 فرنك | بالدرهم | 2.520.708,00 |
| 531.553 | قطعة من فئة 200 فرنك | بالدرهم | 1.063.106,00 |
| 329.595 | قطعة من فئة 500 فرنك | بالدرهم | 1.647.975,00 |

**ج) قطع النيكل**

| | | | |
|---|---|---|---|
| 36.796.729 | قطعة من فئة 50 سنتيم (1974) | بالدرهم | 18.398.364,50 |
| 81.081.981 | قطعة من فئة درهم واحد | بالدرهم | 81.081.981,00 |
| 411.354 | قطعة تذكارية من فئة 5 دراهم | بالدرهم | 2.056.770,00 |

**د) قطع برونز الاليمنيوم**

| | | | |
|---|---|---|---|
| 52.671.733 | قطعة من فئة 5 سنتيمات | بالدرهم | 2.633.586,65 |
| 60.922.040 | قطعة من فئة 10 سنتيمات | بالدرهم | 6.092.204,00 |
| 68.376.393 | قطعة من فئة 10 فرنكات | بالدرهم | 6.837.639,30 |
| 52.211.196 | قطعة من فئة 20 سنتيم | بالدرهم | 10.442.239,20 |
| 33.553.767 | قطعة من فئة 20 فرنكات | بالدرهم | 6.710.753,40 |
| 11.157.931 | قطعة من فئة 50 فرنك | بالدرهم | 5.578.965,50 |

**هـ) قطع الالمنيوم**

| | | | |
|---|---|---|---|
| 9.714.606 | قطعة من فئة سنتيم واحد (1974) | بالدرهم | 97.146,06 |
| 57.567.515 | قطعة من فئة فرنك واحد | بالدرهم | 575.675,15 |
| 23.507.495 | قطعة من فئة فرنكين | بالدرهم | 470.149,90 |
| 50.897.766 | قطعة من فئة 5 فرنكات | بالدرهم | 2.544.888,30 |
| | المجموع | بالدرهم | 162.020.002,96 |

**الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات اجنبية قابلة للتحويل**

لقد أسفر هذا الركن بتاريخ 31 دجنبر 1979 عن رصيد قدره 1.150,7 ملايين درهم أي ما يقل بـ 177,1 مليون درهم عن رصيد نهاية سنة 1978. وقد نتج هذا التطور عن مختلف التغيرات المتعاكسة الاتجاه التي عرفتها كل المجموعات المكونة لهذا الركن. وقد شملت التغيرات الرئيسية حسابات «الهيآت الدولية» التي سجلت انخفاضا بمبلغ 154,3 ملايين درهم على الخصوص على اثر سحب قدره 105,8 ملايين درهم من صندوق النقد الدولي في اطار التمويل التعويضي.

**اوفاق الاداء**

أدرج ركن «أوفاق الاداء» ضمن الحساب الختامي بمقدار 42 مليون درهم أي بارتفاع بلغ 41,8 ملايين بالقياس لسنة 1978.

**الودائع وغيرها من الالتزامات**

وصل الفصل المتعلق «بالودائع وغيرها من الالتزامات» الى ما مجموعه 790,6 ملايين درهم فزاد بالتالي بما قدره 10,7 ملايين بالنسبة لمستواه في مختتم سنة 1978.

ففي الوقت الذي شهدت فيه الحسابات الحرة للبنوك والحسابات الاخرى تقاصا بلغ على التوالي 13,3 و 6,6 ملايين درهم، ارتفعت حسابات الاحتياطيات والالتزامات الاخرى على النقيض من ذلك بـ 27,4 و 3,2 مليون درهم توالياً.

**منح حقوق السحب الخاصة**

بلغ مجموع منح حقوق السحب الخاصة 277,3 ملايين درهم مسجلا بذلك زيادة سنوية قدرها 79 مليون درهم وهي تمثل الحصة التي استفاد منها المغرب في اطار المنحة الاولى من حقوق السحب الخاصة التي قام بها صندوق النقد الدولي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

**الرسمال والاحتياطيات**

بلغ رصيد ركن «الرسمال والاحتياطيات» 349.5 ملايين درهم مقابل 278.8 ملايين في نهاية دجنبر 1978 مسجلا بذلك ارتفاعا قدره 70.7 ملايين درهم.

**عناصر مختلفة**

شهدت «العناصر المختلفة» التي أدرجت بمبلغ 688.2 مليون درهم زيادة قدرها 118 مليون درهم.

## بيان الحساب الختامي في 31 دجنبر 1979 *

**المالية (الاصول)**

| | بالدراهم | |
|---|---|---|
| الموجودات من الذهب وحقوق السحب الخاصة ومن العملات القابلة للتحويل .... | 2 399 443 834.63 | |
| الموجودات من الذهب (1) ..... | 124 737 746.10 | |
| الاكتتاب في حصة الذهب لدى صندوق النقد الدولي .. | 191 286 193.69 | |
| الموجودات من حقوق السحب الخاصة ... | 76 970 452.67 | |
| الموجودات من العملات القابلة للتحويل (2) | 1 977 085 018.44 | |
| الاكتتاب في صندوق النقد العربي ..... | 29 364 423.73 | |
| اوفاق الاداء ..... | | 19 663 262.33 |
| المساعدات المالية المقدمة للدولة ..... | | 6 038 762 522.07 |
| سند الخزينة «التبادل النقدي» (3) ..... | 100 439 060.00 | |
| سند الخزينة «النقود المعدنية» (4) ..... | 38 419 235.10 | |
| تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 1 من القانون الاساسي) ..... | 4 000 000 000.00 | |
| تسبيقات للدولة (الفصل 35 الفقرة 3 من القانون الاساسي) ..... | 1 328 000 000.00 | |
| تعبئة السندات الجمركية والالتزامات المكفولة ..... | 571 904 226.97 | |
| الحسابات الجارية البريدية ..... | | 52 851 579.90 |
| عمليات القرض ..... | | 3 943 363 826.58 |
| محفظة السندات المسحوبة على المغرب ..... | 1 703 333 273.15 | |
| محفظة السندات المسحوبة على الخارج ..... | 358 156 363.99 | |
| التسبيقات ..... | 1 753 234 108.26 | |
| السندات الجاري تحصيلها ..... | 128 640 081.18 | |
| استخدام الرأسمال والاحتياطيات (5) ..... | | 114 914 482.36 |
| عناصر اخرى ..... | | 63 893 397.62 |
| مجموع الاصول ... | 12 632 892 905.49 | 12 632 892 905.49 |

**الماعليه (الخصوم)**

| | | بالدراهم |
|---|---|---|
| الاوراق والنقود المتداولة .... | | 9 334 595 772.96 |
| الاوراق ..... | 9 172 575 770,00 | |
| النقود ..... | 162 020 002.96 | |
| الالتزامات تجاه الخارج ذهبا وعملات أجنبية قابلة للتحويل ... | | 1 150 685 544.29 |
| الالتزامات ذهبا ..... | | |
| الالتزامات بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل ..... | 188 655 147.88 | |
| الالتزامات بالدراهم القابلة للتحويل ..... | 9 475 399.90 | |
| المنظمات الدولية ..... | 952 554 996.51 | |
| اوفاق الاداء ..... | | 42 047 109.96 |
| الودائع وغيرها من الالتزامات ..... | | 790 641 041.56 |
| الحساب الجاري للخزينة العمومية ..... | 1 094 281.17 | |
| البنوك «حسابات العمليات» ..... | 64 496 801.65 | |
| البنوك «حسابات الاحتياطيات» ..... | 463 923 000.00 | |
| حسابات اخرى ..... | 250 939 241.43 | |
| التزامات اخرى ..... | 10 187 717.31 | |
| منح حقوق السحب الخاصة ..... | | 277 259 186.61 |
| الرأسمال والاحتياطيات ..... | | 349 499 503.39 |
| الرسمال ..... | 30 000 000.00 | |
| الاحتياطيات ..... | 319 499 503.39 | |
| عناصر اخرى ..... | | 688 164 746.72 |
| مجموع الخصوم ..... | | 12 632 892 905.49 |

* بعد توزيع الارباح.

(1) مبلغ مرصود لتغطية تداول الاوراق النقدية.

(2) منها 894-437-339.45 درهم رصيدت لتغطية تداول الاوراق النقدية.

(3) الفصل 35 الفقرة 1 من الظهير الشريف المؤرخ ب 23 ذي الحجة 1378 (30 يونيو 1959).
تسبيق تقرر بموجب الاتفاقيات المبرمة بين الدولة والبنك المغربي المغربي سابقا.

(4) الفصل 70 من الظهير الشريف المؤرخ ب 23 ذي الحجة 1378 (30 يونيو 1959).

(5) بعد طرح الاندثارات.

## حساب الارباح والخسائر للسنة المالية 1979

| الخصوم | بالدراهم | الأصول | بالدراهم |
|---|---|---|---|
| نفقات الادارة ..... | 71 061 870,87 | ايرادات الخصم ..... | 89 173 313.65 |
| تحملات مختلفة ..... | 82 879 026,72 | الفوائد ..... | 221 773 794,63 |
| منها : تحملات الفوائد والعمولات . 82.543.958,81 | | العمولات ..... | 18 984 213.26 |
| اندثار العقارات ..... | 2 278 928,46 | ايرادات مختلفة .. ..... | 26 754 284.15 |
| اندثار المعدات والأثاث والسيارات | 1 259 912,38 | | |
| مخصصات لمصاريف طبع الأوراق النقدية ..... | 23 500 000 00 | | |
| مخصصات لمصاريف سك النقود | 5 000 000,00 | | |
| | 185 979 738.43 | | |
| صافي ارباح السنة المالية .... | 170 705 867,26 | | |
| | 356 685 605,69 | | 356 685 605.69 |

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## الملحقات

### م. 1 – تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(اسعار السوق لسنة 1969)

| بملايين الدراهم | 1975 | 1976 | 1977 | * 1978 | **1979 |
|---|---|---|---|---|---|
| القطاع الاول | 3 694 | 4 084 | 3 538 | 3 931 | 3 960 |
| الفلاحة، الغابات والصيد | 3 694 | 4 084 | 3 538 | 3 931 | 3 960 |
| القطاع الثاني | 7 574 | 8 333 | 9 178 | 9 112 | 9 240 |
| صناعة الاستخراج | 739 | 778 | 901 | 960 | 1 011 |
| الطاقة والماء | 914 | 977 | 1 061 | 1 115 | 1 450 |
| صناعة التحويل | 4 186 | 4 479 | 4 802 | 5 070 | 5 131 |
| البناء والاشغال العمومية | 1 735 | 2 099 | 2 414 | 1 967 | 1 640 |
| القطاع الثالث | 10 584 | 11 786 | 12 690 | 12 669 | 12 743 |
| النقل والمواصلات | 1 091 | 1 189 | 1 248 | 1 392 | 1 324 |
| خدمات أخرى | 3 596 | 4 047 | 4 334 | 4 429 | 4 477 |
| التجارة | 5 897 | 6 550 | 7 108 | 6 848 | 6 942 |
| الانتاج الداخلي الاجمالي | 21 852 | 24 203 | 25 406 | 25 712 | 25 943 |
| الادارات العمومية | 2 638 | 3 184 | 3 622 | 3 972 | 4 407 |
| الناتج الداخلي الاجمالي | 24 490 | 27 387 | 29 028 | 29 684 | 30 350 |

* ارقام مصححة.
** ارقام مؤقتة.
المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

### م. 2 – تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(أسعار السوق لسنة 1969)

| التغييرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة | 1975 | 1976 | 1977 | * 1978 | **1979 |
|---|---|---|---|---|---|
| القطاع الاول | 8,6— | 10,6 | 13,4— | 11,1 | 0,7 |
| الفلاحة، الغابات والصيد | 8,6— | 10,6 | 13,4— | 11,1 | 0,7 |
| القطاع الثاني | 13,3 | 10,0 | 10,1 | 0,7— | 1,4 |
| صناعة الاستخراج | 27,3— | 5,3 | 15,8 | 6,5 | 5,3 |
| الطاقة والماء | 3,0— | 6,9 | 8,6 | 5,1 | 30,8 |
| صناعة التحويل | 6,5 | 7,0 | 7,2 | 5,6 | 1,2 |
| البناء والاشغال العمومية | 117,4 | 21,0 | 15,0 | 18,5— | 16,6— |
| القطاع الثالث | 11,2 | 11,4 | 7,7 | 0,2— | 0,6 |
| النقل والمواصلات | 11,6 | 9,0 | 5,0 | 11,5 | 4,9— |
| خدمات أخرى | 10,5 | 12,5 | 7,1 | 2,2 | 1,1 |
| التجارة | 11,5 | 11,1 | 8,5 | 3,7— | 1,4 |
| الانتاج الداخلي الاجمالي | 7,9 | 10,8 | 5,0 | 1,2 | 0,9 |
| الادارات العمومية | 21,7 | 20,7 | 13,8 | 9,7 | 10,9 |
| الناتج الداخلي الاجمالي | 9,3 | 11,8 | 6,0 | 2,3 | 2,2 |

* ارقام مصححة.
** ارقام مؤقتة.
المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

### م. 3 – تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(بالاسعار الجارية)

| بملايين الدراهم | 1975 | 1976 | 1977 | * 1978 | **1979 |
|---|---|---|---|---|---|
| القطاع الاول | 6 323 | 8 063 | 7 619 | 10 343 | 11 167 |
| الفلاحة، الغابات والصيد | 6 323 | 8 063 | 7 619 | 10 343 | 11 167 |
| القطاع الثاني | 12 642 | 13 336 | 15 557 | 16 844 | 18 414 |
| صناعة الاستخراج | 3 300 | 2 290 | 2 478 | 2 532 | 2 877 |
| الطاقة والماء | 930 | 1 020 | 1 165 | 1 426 | 2 042 |
| صناعة التحويل | 6 031 | 6 764 | 7 739 | 8 815 | 9 058 |
| البناء والاشغال العمومية | 2 381 | 3 262 | 4 175 | 4 071 | 3 837 |
| القطاع الثالث | 13 734 | 15 428 | 18 073 | 19 564 | 21 190 |
| النقل والمواصلات | 1 550 | 1 761 | 2 029 | 2 366 | 2 [illegible] |
| خدمات أخرى | 5 029 | 5 603 | 6 482 | 7 148 | 7 822 |
| التجارة | 7 155 | 8 064 | 9 562 | 10 050 | 10 884 |
| الانتاج الداخلي الاجمالي | 32 699 | 36 827 | 41 249 | 46 751 | 50 771 |
| الادارات العمومية | 3 719 | 4 489 | 5 571 | 6 109 | 7 455 |
| الناتج الداخلي الاجمالي | 36 418 | 41 316 | 46 820 | 52 860 | 58 226 |

* ارقام مصححة.
** ارقام مؤقتة.
المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

### م. 4 – بيان تطور الناتج الداخلي الاجمالي
(بالاسعار الجارية)

| التغييرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة | 1975 | 1976 | 1977 | * 1978 | **1979 |
|---|---|---|---|---|---|
| القطاع الاول | 8,0— | 27,5 | 5,5— | 35,7 | 8,0 |
| الفلاحة، الغابات والصيد | 8,0— | 27,5 | 5,5— | 35,7 | 8,0 |
| القطاع الثاني | 7,7 | 5,5 | 16,7 | 8,3 | 9,3 |
| صناعة الاستخراج | 23,4— | 30,6— | 8,2 | 2,2 | 13,6 |
| الطاقة والماء | 2,9— | 9,7 | 14,2 | 22,4 | 43,2 |
| صناعة التحويل | 15,0 | 12,2 | 14,4 | 13,9 | 9,6 |
| البناء والاشغال العمومية | 93,6 | 37,0 | 28,0 | 2,5— | 5,7— |
| القطاع الثالث | 15,1 | 12,3 | 17,1 | 8,3 | 8,3 |
| النقل والمواصلات | 21,6 | 13,6 | 15,2 | 16,6 | 5,0 |
| خدمات أخرى | 13,0 | 11,4 | 15,7 | 10,3 | 9,4 |
| التجارة | 14,0 | 12,7 | 18,6 | 5,1 | 8,3 |
| الانتاج الداخلي المجمل | 7,0 | 12,6 | 12,0 | 13,3 | 8,6 |
| الادارات العمومية | 21,7 | 20,7 | 24,1 | 9,7 | 22,8 |
| الناتج الداخلي المجمل | 8,4 | 13,4 | 13,3 | 12,9 | 10,2 |

* ارقام مصححة.
** ارقام مؤقتة.
المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

### م. 5 – تطور الناتج الوطني الاجمالي
(بالاسعار الجارية)

| بملايين الدراهم | 1975 | 1976 | 1977 | * 1978 | **1979 |
|---|---|---|---|---|---|
| الانتاج الداخلي الاجمالي | 32 699 | 36 827 | 41 249 | 46 751 | 50 771 |
| القيمة المضافة للادارات العمومية | 3 719 | 4 489 | 5 571 | 6 109 | 7 455 |
| الدخل الخارجي الصافي | 1 445 | 1 740 | 1 393 | 1 801 | 1 593 |
| الناتج الوطني الاجمالي | 37 863 | 43 056 | 48 213 | 54 661 | 59 819 |

* ارقام مصححة.
** ارقام مؤقتة.
المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 6 – حساب السلع والخدمات
(بالاسعار الجارية)

| بملايين الدراهم | 1975 | 1976 | 1977 | * 1978 | **1979 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الموارد** | | | | | |
| الناتج الوطني الاجمالي | 37 863 | 43 056 | 48 213 | 54 661 | 59 819 |
| (–) الدخل الخارجي الصافي | 1 445– | 1 740– | 1 393– | 1 801– | 1 593– |
| **الناتج الداخلي الاجمالي** | *36 418* | *41 316* | *46 820* | *52 860* | *58 226* |
| (–) رصيد الموارد | 3 497 | 7 388 | 9 325 | 7 646 | 7 429 |
| واردات السلع والخدمات | (11 928) | (15 276) | (18 156) | (16 477) | (17 957) |
| صادرات السلع والخدمات | ( 8 431) | ( 7 888) | ( 8 831) | ( 8 831) | (10 528) |
| **مجموع الموارد المتاحة** | 39 915 | 48 704 | 56 145 | 60 506 | 65 655 |
| **الاستعمالات** | | | | | |
| **الاستهلاك النهائي الخر** | 24 805 | 27 658 | 31 807 | 35 241 | 38 941 |
| بالمغرب | 24 509 | 27 312 | 31 412 | 34 821 | 38 561 |
| بالخارج | 296 | 346 | 395 | 420 | 380 |
| **الاستهلاك النهائي للادارات العمومية** | 5 921 | 9 211 | 10 249 | 11 168 | 13 029 |
| مرتبات وأجور الموظفين | 3 810 | 4 629 | 5 834 | 6 400 | 7 700 |
| مشتريات السلع والخدمات | 2 111 | 4 582 | 4 415 | 4 768 | 5 329 |
| **التكوين الاجمالي للرسمال الثابت** | 8 863 | 11 778 | 15 349 | 13 400 | 12 372 |
| **تغيير المخزونات** | 326+ | 57+ | 1 260– | 697+ | 1 313+ |
| **مجموع الاستعمالات** (النفقة الوطنية الاجمالية) | 39 915 | 48 704 | 56 145 | 60 506 | 65 655 |

* ارقام مصححة.
** ارقام مؤقتة.
المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية

## م. 7 – الاستثمارات والتوفير

| بملايين الدراهم | 1975 | 1976 | 1977 | * 1978 | **1979 |
|---|---|---|---|---|---|
| التكوين الاجمالي للرسمال الثابت | 8 863 | 11 778 | 15 349 | 13 400 | 12 372 |
| تغيير المخزونات | 326+ | 57+ | 1 260– | 697+ | 1 313+ |
| **الاستثمارات** | 9 189 | 11 835 | 14 089 | 14 097 | 13 685 |
| رصيد الموارد | 3 497– | 7 388– | 9 325– | 7 646– | 7 429– |
| **التوفير الداخلي المجمل** | 5 692 | 4 447 | 4 764 | 6 451 | 6 256 |
| الدخل الخارجي الصافي | 1 445 | 1 740 | 1 393 | 1 801 | 1 593 |
| **التوفير الوطني المجمل** | 7 137 | 6 187 | 6 157 | 8 252 | 7 849 |

* ارقام مصححة.
** ارقام مؤقتة.
المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية

## م. 8 – بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الرئيسية

| بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار | 1978-1977 | | | 1979-1978 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المساحة | الانتاج | المردود | المساحة | الانتاج | المردود |
| القمح الصلب | 1 297 | 14 400 | 11,1 | 1 167 | 13 069 | 11,2 |
| القمح الطري | 457 | 4 400 | 9,6 | 490 | 4 895 | 10,0 |
| الشعير | 2 389 | 23 300 | 9,8 | 2 168 | 18 862 | 8,7 |
| الذرة | 394 | 3 900 | 9,9 | 415 | 3 116 | 7,5 |
| **المجموع** | 4 537 | 46 000 | 10,1 | 4 240 | 39 942 | 9.4 |

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

## م. 9 – التسويق الرسمي للحبوب
(الانتاج المحلي)

| بآلاف القناطير | من يونيو 1977 الى مايو 1978 | من يونيو 1978 الى مايو 1979 | من يونيو الى دجنبر 1979 |
|---|---|---|---|
| القمح الصلب | 133 | 1 325 | 1 076 |
| القمح الطري | 311 | 1 573 | 1 597 |
| الشعير | 255 | 758 | 653 |
| الذرة | 250 | 538 | 486 |
| **المجموع** | 949 | 4 194 | 3 812 |

المصدر : المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

## م. 10 – بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطاني

| بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار | 1978-1977 | | | 1979-1978 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المساحة | الانتاج | المردود | المساحة | الانتاج | المردود |
| الفول | 221 | 1 614 | 7,3 | 208 | 1 475 | 7,1 |
| الحمص | 68 | 367 | 5,4 | 62 | 642 | 10,4 |
| الجلبان | 95 | 457 | 4,8 | 63 | 373 | 5,9 |
| العدس | 37 | 211 | 5,7 | 29 | 135 | 4,7 |
| قطاني مختلفة | 79 | – | – | 73 | – | – |
| **المجموع** | 500 | 2 649 | 5,3 | 435 | 2 625 | 6,0 |

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

## م. 11 – تصدير البواكير

| بآلاف الاطنان | من اكتوبر 1976 الى شتنبر 1977 | | من اكتوبر 1977 الى شتنبر 1978 | | من اكتوبر 1978 الى شتنبر 1979 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | فرنسا | المجموع | فرنسا | المجموع | فرنسا | المجموع |
| الطماطم | 91,0 | 121,1 | 74,6 | 105,3 | 64,6 | 97,9 |
| البطاطس | 47,0 | 50,0 | 41,0 | 45,7 | 28,3 | 31,7 |
| خضر اخرى | 11,0 | 12,9 | 7,4 | 9,4 | 3,8 | 8,5 |
| **المجموع** | 149,0 | 184,0 | 123,0 | 160,4 | 96,7 | 138,1 |

المصدر : مكتب التسويق والتصدير.

## م. 12 – انتاج وتصدير الحوامض

| بآلاف الاطنان | من اكتوبر 1976 الى يوليوز 1977 | | | من اكتوبر 1977 الى يوليوز 1978 | | | من اكتوبر 1978 الى يوليوز 1979 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الانتاج | الصادرات | | الانتاج | الصادرات | | الانتاج | الصادرات | |
| | | الرابطة الاقتصادية الاوربية | المجموع | | الرابطة الاقتصادية الاوربية | المجموع | | الرابطة الاقتصادية الاوربية | المجموع |
| البرتقال | 570 | 220 | 444 | 760 | 265 | 507 | 630 | 241 | 381 |
| الفواكه الصغيرة | 212 | 120 | 149 | 283 | 125 | 162 | 232 | 132 | 155 |
| حوامض اخرى | 16 | 1 | 2 | 27 | 2 | 4 | 14 | 1 | 2 |
| المجموع | 798 | 341 | 595 | 1 070 | 392 | 673 | 876 | 334 | 583 |

المصدر : مكتب التسويق والتصدير.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 13 – بيان تطور زراعات الشمندر وانتاج السكر المستخرج منها

| | المساحة المجنية (بالهكتارات) | المحصول (بالاطنان) | المردود (الأطنان بالهكتارات) | انتاج السكر (بالاطنان) |
|---|---|---|---|---|
| **1978-1977** | | | | |
| الغرب | 26 850 | 932 400 | 34,7 | 125 800 |
| تادلة | 20 200 | 866 100 | 42,9 | 126 100 |
| دكالة | 8 600 | 427 600 | 49,7 | 59 800 |
| ملوية | 4 200 | 173 000 | 41,2 | 21 200 |
| **المجموع** | **59.850** | **2 399 100** | **40,1** | **332 900** |
| **1979-1978** | | | | |
| الغرب | 23 664 | 567 548 | 24,0 | 76 619 |
| تادلة | 25 120 | 991 417 | 39,5 | 133 841 |
| دكالة | 9 310 | 435 781 | 46,8 | 58 830 |
| ملوية | 4 397 | 179 744 | 40,9 | 24 265 |
| **المجموع** | **62 491** | **2 174 490** | **34,8** | **293 555** |

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

## م. 14 – بيان تطور زراعات قصب السكر وانتاج السكر المستخرج منها

| | المساحة (بالهكتارات) | | المردود (الاطنان بالهكتار) | الانتاج (بالاطنان) | | | انتاج السكر (بالاطنان) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المغروسة | المجنية | | المصنع | المعاد غرسه | المجموع | |
| **1977** | | | | | | | |
| الغرب | 4 721 | 2 894 | 48,9 | 134 550 | 7 055 | 141 605 | 14 820 |
| ملوية | 769 | 604 | 59,3 | 35 344 | 496 | 35 840 | 4 200 |
| **المجموع** | **5 490** | **3 498** | **50,7** | **169 894** | **7 551** | **177 445** | **19 020** |
| **1978** | | | | | | | |
| الغرب | 6 245 | 3 925 | 77,6 | 293 262 | 11 406 | 304 668 | 30 820 |
| ملوية | 818 | 609 | 48,0 | 28 230 | 1 000 | 29 230 | 3 130 |
| **المجموع** | **7 063** | **4 534** | **73,6** | **321 492** | **12 406** | **333 898** | **33 950** |
| **1979** | | | | | | | |
| الغرب | 7 793 | 3 344 | 78,2 | 245 611 | 15 734 | 261 345 | 26 000 |
| ملوية | 826 | 635 | 50,7 | 30 777 | 1 415 | 32 192 | 3 200 |
| **المجموع** | **8 619** | **3 979** | **73,8** | **276 388** | **17 149** | **293 537** | **29 200** |

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 15 – بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات القطن الخام (1)

| بالهكتارات والقناطير وبالقناطير للهكتار | 1978-1977 * | | | 1979-1978 ** | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المساحة | الانتاج | المردود | المساحة | الانتاج | المردود |
| تادلة ..... | 5 630 | 78 820 | 14,0 | 5 671 | 108 600 | 19,2 |
| الغرب ..... | 930 | 14 830 | 16,0 | 927 | 18 850 | 20,3 |
| عبدة – دكالة ..... | 800 | 7 200 | 9,0 | 800 | 6 100 | 7,6 |
| الحوز ..... | 990 | 13 840 | 14,0 | 988 | 15 420 | 15,6 |
| **المجموع** ..... | **8 350** | **114 690** | **13,7** | **8 386** | **148 970** | **17,8** |

* أرقام مصححة.

** أرقام مؤقتة.

(1) يتعلق الامر بالانتاج الذى ابتدأ في نهاية السنة الثانية المذكورة.

المصدر: وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

## م. 16 – زراعة الزيتون

| بالاطنان | 1977-1976 | 1978-1977 * | 1979-1978 ** |
|---|---|---|---|
| انتاج الزيتون ..... | 163 000 | 165 000 * | 120 000 |
| انتاج الزيوت ..... | 15 000 | 19 600 | 15 000 |
| المخزونات السابقة ..... | 2 800 | 2 800 | 6 400 |
| الاستهلاك الداخلي ..... | 15 000 | 16 000 | 16 000 |
| الصادرات ..... | — | — | — |

* أرقام مصححة.

** أرقام تقديرية.

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

## م. 17 – بيان تطور مساحات ومحاصيل ومردودات الحبوب الزيتية

| بآلاف الهكتارات وآلاف القناطير وبالقناطير للهكتار | 1978-1977 | | | 1979-1978 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المساحة | الانتاج | المردود | المساحة | الانتاج | المردود |
| العباد ..... | 15,6 | 159,3 | 10,2 | 34,3 | 403,2 | 11,8 |
| الفول السوداني ..... | 27,8 | 269,7 | 9,7 | 26,4 | 273,6 | 10,4 |
| **المجموع** ..... | **43,4** | **429,0** | **9,9** | **60,7** | **676,8** | **11,1** |

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 18 – انتاج النبيذ

| بالهكتولتر وحسب كل مقتشية | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|
| مكناس | 520 000 | 277 100 | 635 900 |
| فاس | 27 000 | 24 800 | 37 100 |
| القنيطرة | 148 000 | 83 600 | 198 500 |
| الدار البيضاء | 88 000 | 42 300 | 101 000 |
| وجدة | 139 000 | 120 200 | 131 900 |
| **المجموع** | **922 000** | **548 000** | **1 104 400** |

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

## م. 19 – تربية المواشي

### – الاحصاء الكلي للقطعان –

| بآلاف الرؤوس | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|
| البقر | 3 620 | 2 907 | 3 174 |
| الغنم | 14 270 | 15 272 | 14 146 |
| الماعز | 5 750 | 5 972 | 5 081 |
| الجمال | 90 | 96 | 95 |
| الخنازير | 4 | – | – |
| **المجموع** | **23 734** | **24 247** | **22 496** |

### – الذبائح المراقبة –

| بآلاف الرؤوس وبالاظنان | البقر | | الغنم | | الماعز | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | الوزن | العدد | الوزن | العدد | الوزن | العدد | الوزن |
| 1977 | 586,8 | 72 005 | 2 288,3 | 28 217 | 550,5 | 5 775 | 3 425,6 | 105 997 |
| 1978 | 531,7 | 69 550 | 2 544,0 | 31 337 | 723,9 | 7 384 | 3 799,6 | 108 271 |
| 1979 | 626,3 | 84 006 | 3 090,1 | 35 645 | 892,2 | 8 205 | 4 608,6 | 127 856 |

المصدر : وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 21 – بيان تطور انتاج وصادرات أهم المنتوجات المعدنية

| بآلاف الأطنان | الانتاج 1976 | 1977 | 1978 | 1979 | الصادرات 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفحم الحجري | 702,0 | 707,0 | 720,0 | 710,0 | 31,0 | 52,7 | 56,1 | 70,2 |
| النفط الخام | 8,1 | 22,0 | 24,3 | 18,6 | – | – | – | – |
| مقياس الاستخراج (1) (الأساس = 100 في 1960) | 120 | 139 | 149 | 156 | – | – | – | – |
| الفوسفاط الجاف | 15 856,2 | 17 572,3 | 20 156,1 | 20 030,8 | 14 651,6 | 15 791,7 | 17 305,8 | 17 887,3 |
| معدن الرصاص | 98,7 | 155,7 | 165,9 | 165,3 | 66,3 | 121,6 | 118,6 | 108,0 |
| المانغنيز الكيماوي | 117,3 | 113,3 | 126,2 | 135,7 | 105,9 | 127,8 | 137,9 | 135,8 |
| معدن الحديد | 342,8 | 407,4 | 62,9 | 61,7 | 338,4 | 429,3 | 40,7 | 99,7 |
| معدن الكوبالت | 7,2 | 7,8 | 8,7 | 8,0 | 8,5 | 9,1 | 9,7 | 7,5 |
| معدن النحاس | 16,4 | 12,1 | 12,2 | 23,5 | 20,6 | 10,6 | 10,8 | 24,2 |
| معدن الزنك | 29,6 | 22,2 | 10,5 | 12,9 | 31,4 | 25,7 | 11,2 | 14,7 |
| الفلوريين | 51,4 | 40,0 | 59,2 | 63,2 | 25,7 | 72,9 | 66,1 | 66,3 |
| البارتين | 139,1 | 149,8 | 174,4 | 236,5 | 119,3 | 184,0 | 200,6 | 242,6 |
| البيروتين | 76,2 | 150,0 | 190,4 | 197,1 | – | – | – | – |
| معدن الانتيوان | 3,7 | 3,4 | 5,3 | 2,0 | 3,7 | 3,2 | 2,2 | 1,9 |

(1) لا يعدل هذا المقياس الا بالفوسفاط الجاف وبمعادن البيروتين والحديد والرصاص والزنك والمانغنيز الكيماوي والكوبالت والنحاس. أما المنتوجات المعدنية ذات الاستعمال الحراري كالفحم الحجري والنفط فمدرجة في مقياس الطاقة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

## م. 21 – بيان تطور قيم المنتوجات المعدنية الرئيسية

(ثمن المعدن في مكان استخراجه) (1)

| بآلاف الدراهم | 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 | بالنسبة ٪ لمجموع 1979 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفوسفاط | 4 233 789 | 3 782 975 | 2 348 423 | 2 590 876 | 2 338 407 | 2 328 484 | 75,0 |
| معدن الرصاص | 155 673 | 88 858 | 76 523 | 199 197 | 301 180 | 416 483 | 13,4 |
| معدن الكوبالت | 17 600 | 21 097 | 23 144 | 28 446 | 57 659 | 149 352 | 4,8 |
| المانغنيز الكيماوي | 40 039 | 36 250 | 39 284 | 39 370 | 42 343 | 53 436 | 1,7 |
| معدن النحاس | 25 938 | 20 948 | 19 471 | 13 898 | 18 321 | 37 761 | 1,2 |
| البارتين | 5 928 | 10 124 | 12 852 | 12 674 | 16 352 | 23 019 | 0,7 |
| الفلوريين | 4 762 | 8 905 | 16 542 | 11 042 | 14 530 | 15 640 | 0,5 |
| البيروتين | 16 801 | 7 133 | 2 669 | 10 498 | 12 474 | 15 769 | 0,5 |
| المياه المعدنية | 6 972 | 10 095 | 9 637 | 10 297 | 10 208 | 11 616 | 0,4 |
| معدن الفضة | 4 652 | 5 834 | 9 918 | 10 846 | 8 779 | 33 422 | 1,1 |
| معدن الحديد | 53 260 | 58 325 | 30 580 | 33 840 | 5 001 | 3 553 | 0,1 |
| معدن الزنك | 21 580 | 29 794 | 19 365 | 13 095 | 4 947 | 5 761 | 0,2 |
| معادن أخرى (2) | 9 236 | 7 610 | 9 714 | 8 855 | 11 201 | 11 555 | 0,4 |
| **المجموع** | 4 596 030 | 4 077 660 | 2 628 410 | 2 982 904 | 2 839 492 | 3 105 851 | 100,0 |

(1) يساوي ثمن المعدن في مكان استخراجه ثمن الطن الواحد من المعدن عند تسليمه ممنا، الشحن بعد طرح مصاريف النقل والشحن والافراغ المترتبة عن نقله من مكان الاستخراج إلى ميناء الشحن.

(2) باستثناء معدن الرصاص الخالص ومعدن الفضة الخالص وباستثناء الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي إذ تدرج هذه المنتوجات الاخيرة ضمن إنتاج قطاع الطاقة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن.

## م. 22 – بيان تطور مقاييس انتاج الطاقة

| (الأساس 100 في 1966) | 1976 | * 1977 | * 1978 | ** 1979 | 1979/1978 ٪ |
|---|---|---|---|---|---|
| **المقياس العام** | 187 | 195 | 205 | 268 | 30,7 + |
| الكهرباء | 182 | 203 | 221 | 243 | 10,0 + |
| الفحم المستخرج | 194 | 195 | 199 | 196 | 1,5 – |
| البترول الصافي | 192 | 185 | 187 | 302 | 61,5 + |

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
المصدر كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية

## م. 23 – بيان تطور انتاج الطاقة

| | الوحدات | 1976 | 1977 | * 1978 | ** 1979 | 1979/1978 ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| انتاج الفحم الحجري (الانتراسيت) | آلاف الأطنان | 702,0 | 707,0 | 720,0 | 710,0 | 1,4 – |
| انتاج البترول الخام | » | 8,1 | 22,0 | 24,4 | 18,8 | 23,5 – |
| انتاج الغاز الطبيعي | ملايين الامتار المكعبة | 79,1 | 86,2 | 84,5 | 75,0 | 7,8 – |
| الانتاج الصافي للطاقة الكهربائية | ملايين الكيلواط/ساعة | 3 348,2 | *3 753,9 | 4 100,0 | 4 500,0 | 9,8 + |
| – من أصل مائي | » | 977,4 | *1 342,8 | 1 393,0 | 1 557,0 | 11,8 + |
| – من أصل حراري | » | *2 411,1 | 2 370,8 | 2 707,0 | 2 943,0 | 8,7 + |

* أرقام مصححة. ** أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن – المكتب الوطني للكهرباء.

## م. 24 – بيان تطور ميزان الطاقة

| بآلاف الأطنان المعادلة للنفط | 1975 المجموع | ٪ | 1976 المجموع | ٪ | 1977 المجموع | ٪ | * 1978 المجموع | ٪ | ** 1979 المجموع | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الاستهلاك** | | | | | | | | | | |
| الفحم الحجري | 431 | 13 | 469 | 13 | 434 | 11 | 454 | 11 | 360 | 8 |
| المنتوجات البترولية (1) | 2 840 | 78 | 2 927 | 79 | 3 178 | 79 | 3 405 | 79 | 3 725 | 82 |
| الغاز الطبيعي | 54 | 2 | 60 | 1 | 66 | 1 | 64 | 2 | 57 | 1 |
| الكهرباء من أصل مائي | *259 | 7 | *254 | 7 | *349 | 9 | 362 | 8 | 405 | 9 |
| **المجموع** | *3 384 | 100 | *3710 | 100 | *4 027 | 100 | 4 285 | 100 | 4 548 | 100 |
| **الموجه منها محليا** | | | | | | | | | | |
| الفحم الحجري | 412 | 56 | 449 | 58 | 414 | 49 | 432 | 49 | 338 | 41 |
| البترول والغاز الطبيعي | 70 | 9 | 67 | 9 | 86 | 10 | 87 | 10 | 74 | 9 |
| الكهرباء من أصل مائي | *259 | 35 | *254 | 33 | *349 | 41 | 362 | 41 | 405 | 50 |
| **المجموع** | *741 | 100 | *770 | 100 | *849 | 100 | 881 | 100 | 817 | 100 |
| **العجز في الطاقة** | *2 643* | | *2 940* | | *3 178* | | *3 404* | | *3 731* | |
| بالنسبة المئوية للاستهلاك الكلي | 78 | | 79 | | 79 | | 79 | | 82 | |

* أرقام مصححة.
** أرقام مؤقتة.
(1) باستثناء المواد البترولية الغير المستعملة كطاقة (مواد الزفت والزيت).

## م. 25 – بيان تطور استهلاك الطاقة

| | 1976 | 1977 | * 1978 | ** 1979 | 1979/1978 ٪ |
|---|---|---|---|---|---|
| **المنتوجات البترولية** | | | | | |
| المنتوجات البيضاء (بآلاف الأمتار المكعبة) | | | | | |
| الوقود العادي | 192,0 | 206,1 | 200,6 | 202,3 | 0,8 + |
| الوقود الممتاز | *321,3* | *330,7* | *331,3* | *334,2* | 0,8 + |
| بترول المصابيح | 93,3 | 85,1 | 75,2 | 79,4 | 5,6 + |
| زيت الغاز | 1 095,0 | 1 200,0 | 1 234,1 | 1 343,2 | 8,8 + |
| المنتوجات السوداء (بآلاف الأطنان) | | | | | |
| زيت الفويل (1) | 1 158,8 | 1 249,6 | 1 426,3 | 1 630,0 | 14,3 + |
| الغازات السائلة (بآلاف الأطنان) | | | | | |
| البوطان | 179,7 | 201,7 | 230,5 | 260,4 | 13,0 + |
| البروبان | 11,6 | 13,6 | 13,9 | 14,6 | 5,0 + |
| **الكهرباء** (بملايين الكيلواط الساعة) | 2 995,4 | 3 331,7 | 3 640,0 | 4 020,0 | 10,4 + |
| **الفحم** (بآلاف الأطنان) | | | | | |
| الفحم الحجري (1) | *792,2* | *739,3* | *770,5* | *602,8* | 21,7 – |
| الفحم المستورد | *29,8* | *31,0* | *33,3* | *33,5* | 0,6 + |

* أرقام مصححة. ** أرقام مؤقتة.
(1) بما في ذلك حاجيات المحطات الكهربائية.
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن. المكتب الوطني للكهرباء.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 26 – بيان تطور مقاييس الانتاج الصناعي

| (الاساس 100 في 1969) | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 | 1979/1978 % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **مجموع صناعات التحويل** | **140** | **149** | **160** | **170** | **170** | — |
| (باستثناء البناء والاشغال العمومية) | | | | | | |
| منتوجات الصناعات الغذائية | 151 | 157 | 148 | 174 | 184 | 5,7 + |
| منتوجات اخرى للصناعات الغذائية | 142 | 159 | 151 | 189 | 190 | 0,5 + |
| المشروبات والتبغ | 164 | 170 | 211 | 234 | 228 | 2,6 — |
| منتوجات النسيج | 109 | 121 | 125 | 121 | 110 | 9,1 — |
| الجلد والاحذية الجلدية | 118 | 104 | 100 | 102 | 127 | 24,5 + |
| الخشب والمنتوجات الخشبية | 77 | 87 | 100 | 116 | 137 | 18,1 + |
| الورق والورق المقوى | 110 | 121 | 131 | 136 | 143 | 5,1 + |
| منتوجات متأتية من تحويل معادن المقالع | 180 | 185 | 200 | 199 | 210 | 5,5 + |
| منتوجات صناعة الحديد | 136 | 170 | 138 | 131 | 97 | 26,0 — |
| منتوجات معدنية | 148 | 147 | 157 | 130 | 131 | 0,8 + |
| معدات النقل | 127 | 137 | 132 | 106 | 91 | 14,2 — |
| معدات كهربائية والكترونية | 138 | 175 | 174 | 151 | 180 | 19,2 + |
| منتوجات كيماوية وشبه كيماوية | 138 | 152 | 177 | 196 | 195 | 0,5 — |
| (باستثناء المنتوجات الصيدلية) | | | | | | |
| منتوجات من المطاط والبلاستيك | 102 | 120 | 120 | 126 | 117 | 7,1 — |

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

## م. 27 – بيان تطور دخول السياح

| | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 | 1979/1978 % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **سياحة الاقامة** | 1 244 816 | 1 107 716 | 1 427 467 | 1 477 093 | 1 435 996 | 2,8 — |
| أ. السياحة من جنسية أجنبية | 1 026 602 | 902 742 | 1 062 797 | 1 112 608 | 1 078 678 | 3,0 — |
| منهم : الفرنسيون | 280 726 | 225 413 | 284 029 | 315 962 | 323 057 | 2,2 + |
| الاسبان | 48 098 | 115 714 | 141 665 | 142 678 | 134 879 | 5,5 — |
| البريطانيون | 115 683 | 96 634 | 104 848 | 111 867 | 108 336 | 3,2 — |
| الالمان | 94 343 | 95 125 | 98 392 | 109 721 | 100 393 | 8,5 — |
| الامريكان | 128 436 | 97 071 | 108 542 | 110 984 | 84 732 | 23,6 — |
| الاسكندنافيون | 45 267 | 57 926 | 56 933 | 49 430 | 63 720 | 28,9 + |
| البلجيكيون | 25 572 | 25 080 | 27 531 | 30 581 | 34 597 | 13,1 + |
| الايطاليون | 27 370 | 25 774 | 29 765 | 28 536 | 32 018 | 12,2 + |
| الهلنديون | 29 830 | 24 119 | 30 223 | 24 717 | 28 114 | 13,7 + |
| السويسريون | 20 995 | 18 699 | 22 715 | 22 023 | 24 383 | 10,7 + |
| الكنديون | 26 695 | 18 424 | 20 119 | 30 697 | 18 146 | 40,9 — |
| ب. المغاربة المقيمون بالخارج | 218 214 | 204 974 | 364 670 | 364 485 | 357 318 | 2,0 — |
| **سياحة العبور** | 89 638 | 110 757 | 74 423 | 68 667 | 113 458 | 65,2 + |
| **المجموع** | 1 334 454 | 1 218 473 | 1 501 890 | 1 545 760 | 1 549 454 | 0,2 + |

المصدر : وزارة السياحة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 28 – بيان تطور مقياس تكاليف المعيشة (210 مواد)

(الاساس = 100 من مايو 1972 الى ابريل 1973)

| | 1978 | | 1979 | | | | | | | | | | | | التغيرات بالنسبة ٪ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المتوسط السنوي | دجنبر | المتوسط السنوي | دجنبر | نونبر | اكتوبر | شتنبر | غشت | يوليوز | يونيو | مايو | ابريل | مارس | فبراير | يناير | دجنبر 79 / دجنبر 78 | 1979 * / 1978 * |
| التغذية | 188,2 | 195,1 | 200,4 | 208,9 | 209,4 | 203,1 | 199,0 | 196,5 | 193,0 | 194,4 | 197,7 | 200,7 | 201,8 | 200,3 | 197,9 | + 7,1 | + 6,5 |
| الملبس | 171,9 | 179,4 | 185,1 | 188,6 | 188,9 | 191,6 | 190,8 | 185,7 | 184,3 | 182,9 | 182,2 | 181,6 | 181,8 | 181,3 | 181,4 | + 5,1 | + 7,7 |
| المسكن | 153,7 | 159,3 | 168,2 | 175,6 | 173,9 | 171,1 | 171,0 | 170,2 | 169,2 | 166,7 | 165,9 | 165,0 | 164,5 | 163,6 | 161,3 | + 10,2 | + 9,4 |
| الصيانة، الوقاية، والعلاج | 138,7 | 144,6 | 150,5 | 156,9 | 157,2 | 155,2 | 154,9 | 152,1 | 149,6 | 147,9 | 147,2 | 147,2 | 146,7 | 146,2 | 144,9 | + 8,5 | + 8,5 |
| النقل والتسلية وغير ذلك | 172,0 | 177,3 | 195,6 | 205,6 | 204,2 | 201,0 | 200,5 | 199,1 | 193,5 | 193,3 | 193,0 | 192,4 | 192,1 | 184,7 | 182,8 | + 16,0 | + 13,7 |
| **المقياس العام** | **176,4** | **182,8** | **191,1** | **199,2** | **199,1** | **194,8** | **192,4** | **190,1** | **189,3** | **186,9** | **188,4** | **189,7** | **190,3** | **187,9** | **185,8** | **+ 9,0** | **+ 8,3** |

المتوسط السنوي.

| التغيرات بالنسبة المائوية بالقياس للسنة السابقة | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|
| التغذية | + 7,6 | + 10,3 | + 13,7 | + 8,3 | + 6,5 |
| الملبس | + 8,5 | + 3,4 | + 12,0 | + 14,5 | + 7,7 |
| المسكن | + 7,5 | + 7,5 | + 11,3 | + 8,4 | + 9,4 |
| الصيانة، الوقاية، العلاج | + 7,0 | + 5,5 | + 4,0 | + 7,2 | + 8,5 |
| النقل والتسلية وغير ذلك | + 8,9 | + 7,1 | + 11,9 | + 13,8 | + 13,7 |
| **المقياس العام** | **+ 7,9** | **+ 8,6** | **+ 12,5** | **+ 9,7** | **+ 8,3** |

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

## م. 29 – مقياس الاسعار بالنسبة للانتاج الصناعي والمعدني وانتاج الطاقة

(الاساس 100 = يوليوز 1975 – يونيو 1976)

| المجموعات | الترجيح | المتوسط السنوي 1978 | 1979 | | | | التغيرات ٪ 1979 / 1978 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | الربع الاول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | المتوسط السنوي |
| **المعادن** | 23,29 | * 67,6 | 84,9 | 88,4 | 88,7 | 92,1 | 88,5 | + 30,9 |
| **الطاقة** | 8,08 | 142,0 | 146,7 | 157,2 | 186,8 | 187,4 | 169,5 | + 19,4 |
| **الصناعات** | 68,63 | 120,0 | 127,8 | 128,6 | 132,5 | 137,9 | 131,7 | + 9,7 |
| منها : – الصناعات الغذائية | 31,61 | 111,5 | 115,9 | 114,7 | 116,4 | 123,3 | 117,6 | + 5,5 |
| – الملبس وصناعات النسيج | 9,24 | 134,6 | 141,2 | 142,6 | 148,2 | 153,2 | 146,3 | + 8,7 |
| – الصناعات المعدنية | 14,61 | 125,3 | 141,1 | 145,5 | 152,3 | 155,4 | 148,6 | + 18,6 |
| – الصناعات الخفيفة الاخرى | 13,17 | 124,6 | 132,0 | 133,3 | 137,9 | 142,8 | 136,5 | + 9,6 |
| **المقياس العام** | **100,0** | ***109,7** | **119,3** | **121,5** | **126,7** | **131,2** | **124,7** | **+ 13,7** |

* أرقام مصححة.

المصدر : كتابة الدولة المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 30 — ميزان التجارة الخارجية

| بآلاف الاطنان وبملايين الدراهم | 1977 | | 1978 | | * 1979 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الوزن | القيمة | الوزن | القيمة | الوزن | القيمة |
| الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين | 9 668 | 14 402 | 9 272 | 12 361 | 10 414 | 14 328 |
| الصادرات مسلمة بميناء الشحن | 19 237 | 5 860 | 20 622 | 6 261 | 21 376 | 7 287 |
| الرصيد | 9 569+ | 8 542— | 11 350+ | 6 100— | 10 962+ | 7 041— |
| التغطية بالنسبة المائوية | — | 40,7 | — | 50,7 | — | 50,9 |

* ارقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

## م. 31 — الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين

| بآلاف الاطنان وبملايين الدراهم | 1978 | | | 1979 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الوزن | القيمة | % | الوزن | القيمة | % |
| **المواد الغذائية والمشروبات والتبغ** | 2 088 | 2 005 | 16,2 | 2 025 | 2 144 | 15,0 |
| الطاقة ومواد التزييت | 3 770 | 1 782 | 14,4 | 4 861 | 2 769 | 19,3 |
| زيت البترول الخام | 2 872 | 1 254 | 10,1 | 4 542 | 2 437 | 17,0 |
| **المواد الخام** | 737 | 1 177 | 9,5 | 1 312 | 1 667 | 11,6 |
| من اصل حيواني ونباتي | 578 | 1 022 | 8,3 | 681 | 1 332 | 9,3 |
| من اصل معدني | 159 | 155 | 1,2 | 631 | 335 | 2,3 |
| **انصاف المنتوجات*** | 2 432 | 2 813 | 22,8 | 1 980 | 2 278 | 22,9 |
| **المنتوجات المنتهية الصنع** | 245 | 4 584 | 37,1 | 235 | 4 461 | 31,2 |
| امتعة التجهيز | 167 | 3 387 | 27,4 | 161 | 3 291 | 22,9 |
| الفلاحي | (10) | (128) | (1,0) | (10) | (161) | (1,1) |
| الصناعي | (157) | (3 259) | (26,4) | (151) | (3 130) | (21,8) |
| امتعة الاستهلاك | 78 | 1 197 | 9,7 | 74 | 1 170 | 8,2 |
| **المجموع** | *9 272* | *12 361* | *100* | *10 414* | *14 328* | *100* |

* بما في ذلك الذهب الصناعي.

المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 32 – الواردات حسب أهم المنتوجات

| بملايين الدراهم | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|---|---|
| **المواد الغذائية والمشروبات والتبغ** | **2 593,9** | **1 975,8** | **1 944,1** | **2 005,1** | **2 143,4** |
| السكر | 971,4 | 610,0 | 510,2 | 305,4 | 269,5 |
| القمح الطري | 959,8 | 725,8 | 587,1 | 856,4 | 973,4 |
| الشاي | 104,5 | 88,0 | 102,8 | 156,4 | 190,1 |
| القهوة | 63,5 | 77,7 | 72,4 | 101,3 | 98,7 |
| المنتوجات اللبنية | 124,2 | 140,6 | 148,6 | 155,7 | 200,4 |
| التبغ | 49,0 | 80,2 | 100,3 | 110,7 | 153,2 |
| مواد أخرى | 321,5 | 253,5 | 422,7 | 319,2 | 258,1 |
| **الطاقة ومواد التزييت** | **1 120,6** | **1 303,1** | **1 669,4** | **1 782,0** | **2 769,3** |
| زيت البترول الخام | 897,0 | 1 050,5 | 1 241,1 | 1 253,9 | 2 436,9 |
| زيت الغاز وزيت الفويل | 85,2 | 92,4 | 208,7 | **270,8** | 50,6 |
| مواد أخرى | 138,4 | 160,2 | 219,6 | **257,3** | 281,8 |
| **المواد الخام** | **995,8** | **1 034,2** | **1 391,7** | **1 176,5** | **1 666,8** |
| الزيوت والحبوب الزيتية | 420,7 | 259,1 | 417,9 | 359,8 | 531,3 |
| الاخشاب الخام | 174,9 | 246,1 | 335,9 | 254,0 | 306,9 |
| خيوط النسيج الاصطناعية والمركبة | 95,5 | 142,5 | 156,6 | 152,6 | 202,7 |
| الكبريت | 15,3 | 50,0 | 95,7 | 17,5 | 167,3 |
| مواد أخرى | 289,4 | 336,5 | 385,6 | 392,6 | 458,6 |
| **انصاف المنتوجات** | **2 071,0** | **2 470,7** | **3 074,9** | **2 813,7** | **3 287,0** |
| مواد الربط والاسمنت المائي | 37,8 | 108,6 | 202,7 | 166,8 | 119,7 |
| القضبان والهياكل من الحديد والصلب | 290,0 | 387,6 | 459,3 | 382,6 | 549,0 |
| الصفائح والاوراق من الحديد والصلب | 175,4 | 216,8 | 285,8 | 273,7 | 283,8 |
| الانابيب من الحديد والصلب | 57,3 | 66,2 | 68,7 | 39,5 | 46,7 |
| المواد الكيماوية، الاسمدة، الاصباغ ومواد التطهير | 499,6 | 448,2 | 514,7 | 548,0 | 757,5 |
| المواد البلاستيكية المصطنعة | 158,9 | 199,9 | 233,9 | 191,5 | 265,1 |
| الورق والورق المقوى | 100,0 | 129,2 | 155,6 | 125,4 | 191,1 |
| الخيوط المركبة والمصطنعة للغزل | 139,1 | 180,9 | 181,8 | 169,3 | 204,8 |
| الذهب الصناعي | 65,8 | 104,4 | 111,0 | 70,4 | 9,1 |
| منتوجات أخرى | 547,1 | 628,9 | **861,4** | 846,5 | 860,2 |
| **مواد التجهيز** | **2 492,7** | **3 444,3** | **4 970,7** | **3 386,9** | **3 290,9** |
| الفلاحي | 117,0 | 110,0 | 174,0 | 127,5 | 160,6 |
| الصناعي | 2 375,7 | 3 334,3 | 4 796,7 | 3 259,4 | 3 130,3 |
| **مواد الاستهلاك** | **1 119,8** | **1 326,5** | **1 350,7** | **1 196,9** | **1 170,3** |
| السيارات السياحية (قطع الغيار والاستيراد المباشر) | 226,2 | 285,8 | 296,9 | 217,5 | 196,8 |
| الاجهزة وقطع الغيار للسيارات السياحية | 185,8 | 224,3 | 67,7 | 68,1 | 64,3 |
| آلات الالتقاط للراديو والتلفزة | 69,0 | 107,1 | 123,2 | 78,9 | 56,3 |
| الادوية | 96,1 | 83,1 | 109,8 | 113,4 | 131,3 |
| مواد أخرى | 542,7 | 626,2 | 753,1 | 719,0 | 721,6 |
| **المجموع** | **10 393,8** | **11 554,6** | **14 401,5** | **12 361,1** | **14 327,7** |

المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 33 – الصادرات مسلمة بميناء الشحن

| بآلاف الاطنان وملايين الدراهم | 1978 | | | *1979 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الوزن | القيمة | % | الوزن | القيمة | % |
| المواد الغذائية والمشروبات والتبغ | 1 372 | 2 022 | 32,3 | 1 250 | 2 283 | 31,3 |
| الطاقة ومواد التزييت | 165 | 88 | 1,4 | 341 | 276 | 3,8 |
| المواد الخام | 18 335 | 2 652 | 42,4 | 19 122 | 2 760 | 37,9 |
| من اصل حيواني ونباتي | 105 | 203 | 3,3 | 133 | 218 | 3,0 |
| من اصل معدني | 18 230 | 2 449 | 39,1 | 18 989 | 2 542 | 34,9 |
| انصاف المنتوجات | 722 | 623 | 9,9 | 634 | 972 | 13,3 |
| المنتوجات المنتهية الصنع | 28 | 876 | 14,0 | 29 | 996 | 13,7 |
| مواد التجهيز | 4 | 33 | 0,5 | 2 | 27 | 0,4 |
| مواد الاستهلاك | 24 | 843 | 13,5 | 27 | 969 | 13,3 |
| المجموع | 20 622 | 6 261 | 100 | 21 376 | 7 287 | 100 |

* ارقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 34 – الصادرات حسب أهم المنتوجات

| بملايين الدراهم | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | * 1979 |
|---|---|---|---|---|---|
| **المواد الغذائية والمشروبات والتبغ** | 1 456,3 | 1 800,7 | 1 705,5 | 2 022,1 | 2 282,6 |
| الحوامض | 406,4 | 593,6 | 615,5 | 809,5 | 858,8 |
| البواكير | 289,2 | 259,4 | 202,7 | 215,1 | 384,4 |
| الاسماك المصبرة | 171,3 | 235,8 | 229,0 | 225,1 | 300,2 |
| مصبرات الخضر والفواكه | 147,9 | 146,8 | 254,3 | 234,2 | 269,7 |
| البشنة | 60,0 | 59,8 | 14,0 | 21,3 | 21,2 |
| الانيقة | 43,6 | 45,6 | 47,4 | 27,6 | 36,1 |
| عصير الفواكه والخضر | 18,4 | 27,4 | 29,8 | 51,9 | 45,7 |
| منتوجات اخرى | 319,5 | 432,3 | 312,8 | 437,4 | 366,5 |
| **مواد الطاقة والتزييت** | 57,3 | 78,4 | 91,7 | 88,0 | 275,9 |
| **المواد الخام من أصل حيواني ونباتي** | 242,2 | 279,0 | 226,6 | 203,4 | 217,7 |
| زيت الزيتون | 93,8 | 65,8 | 64,0 | 0,5 | 0,8 |
| القطن الخام | 3,6 | 53,6 | 13,3 | 54,5 | 1,6 |
| عجينة الورق | 48,3 | 64,9 | 45,6 | 51,5 | 89,6 |
| منتوجات اخرى | 96,5 | 94,7 | 103,7 | 96,9 | 125,7 |
| **المواد الخام من أصل معدني** | 3 686,0 | 2 484,0 | 2 519,6 | 2 448,7 | 2 542,3 |
| الفوسفاط | 3 430,4 | 2 190,9 | 2 111,1 | 2 034,0 | 1 878,1 |
| الرصاص | 65,2 | 65,5 | 155,0 | 173,0 | 282,0 |
| الكوبالت | 30,4 | 21,9 | 34,6 | 54,2 | 119,2 |
| المانغنيز | 36,5 | 40,4 | 53,1 | 60,0 | 61,7 |
| منتوجات اخرى | 123,5 | 165,3 | 165,8 | 127,5 | 201,3 |
| **انصاف المنتوجات** | 252,1 | 297,1 | 563,5 | 622,7 | 971,9 |
| الحامض الفوسفوري | — | 66,5 | 223,7 | 269,4 | 503,7 |
| الاسمدة الطبيعية والكيماوية | 105,6 | 73,2 | 108,9 | 133,5 | 120,3 |
| الرصاص الخالص | 7,3 | 30,1 | 78,8 | 58,4 | 137,3 |
| منتوجات اخرى | 139,2 | 127,3 | 152,1 | 161,4 | 210,6 |
| **المنتوجات المنتهية الصنع** | 543,7 | 640,1 | 752,7 | 876,2 | 996,5 |
| الملابس الجاهزة | 99,5 | 159,7 | 188,2 | 196,3 | 261,1 |
| الزرابي | 114,3 | 154,3 | 209,0 | 246,8 | 283,2 |
| الملابس الداخلية | 61,5 | 83,1 | 57,3 | 59,2 | 101,3 |
| منتوجات اخرى | 268,4 | 243,6 | 298,2 | 373,9 | 350,9 |
| **المجموع** | 6 237,6 | 5 579,3 | 5 859,6 | 6 261,1 | 7 286,9 |

* أرقام مؤقتة.

المصدر :مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 35 – توزيع المبادلات حسب المناطق الجغرافية والنقدية

| بملايين الدراهم | الواردات باعتبار القيمة والشحن والتأمين | | الصادرات مسلمة بميناء الشحن | | الارصدة | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1978 | 1979 | 1978 | 1979 | 1978 | 1979 |
| **الرابطة الاقتصادية الاوربية** | 6 076 | 6 942 | 3 565 | 4 314 | – 2 511 | – 2 628 |
| فرنسا | 3 227 | 3 965 | 1 661 | 2 040* | – 1 566 | – 1 925 |
| المانيا الاتحادية | 849 | 887 | 667 | 784 | – 182 | – 103 |
| ايطاليا | 821 | 844 | 374 | 377 | – 447 | – 467 |
| ابريطانيا العظمى | 414 | 409 | 250 | 277 | – 164 | – 132 |
| هولندا | 417 | 373 | 275 | 425 | – 142 | + 52 |
| الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورج | 271 | 380 | 295 | 329 | + 24 | – 51 |
| دول اخرى ضمن الرابطة الاقتصادية الاوربية | 77 | 84 | 43 | 82 | – 34 | – 2 |
| **أهم العملاء الآخرين** | 4 095 | 5 183 | 1 309 | 1 381 | – 2 786 | – 3 802 |
| اسبانيا | 1 273 | 1 343 | 415 | 421 | – 853 | – 922 |
| الدول العربية | 1 062 | 2 233 | 193 | 251 | – 869 | – 1 982 |
| الولايات المتحدة الامريكية | 1 038 | 827 | 178 | 162 | – 860 | – 665 |
| الاتحاد السوفياتي | 332 | 393 | 264 | 275 | – 68 | – 118 |
| اليابان | 277 | 239 | 109 | 110 | – 168 | – 129 |
| بولونيا | 113 | 148 | 150 | 162 | + 37 | + 14 |
| **دول اخرى** | 2 190 | 2 203 | 1 387 | 1 592 | – 803 | – 611 |
| **المجموع** | 12 361 | 14 328 | 6 261 | 7 287 | – 6 100 | – 7 041 |
| منها : منطقة الفرنك | 3 378 | 4 153 | 1 744 | 2 120 | – 1 634 | – 2 033 |
| منطقة التحويل | 8 651 | 9 782 | 4 207 | 4 879 | – 4 444 | – 4 903 |
| منطقة اوفاق الاداء | 332 | 393 | 310 | 288 | – 22 | – 105 |

* ارقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 36 – ميزان الاداءات مع الخارج

| بملايين الدراهم | 1978 | | | 1979 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المداخيل | النفقات | الارصدة | المداخيل | النفقات | الارصدة |
| **ا – الامتعة والخدمات** | **9 138,3** | **17 875,0** | **8 736,7–** | **10 370,8** | **20 274,5** | **9 903,7–** |
| 1. البضائع مسلمة بميناء الشحن | 6 201,4 | 10 953,1 | 4 751,7– | 7 220,5 | 12 654,2 | 5 433,7– |
| 2. مصاريف النقل والتأمين على الارساليات الدولية | 374,1 | 1 493,9 | 1 119,8– | 401,1 | 1 725,9 | 1 324,5– |
| 3. أنواع نقل أخرى | 262,8 | 185,5 | 77,3+ | 308,3 | 238,4 | 69,9+ |
| 4. الاسفار | 1 650,0 | 440,0 | 1 210,0+ | 1 670,0 | 400,0 | 1 270,0+ |
| 5. المداخيل الناتجة عن الاستثمارات | 109,1 | 1 291,1 | 1 182,0– | 152,3 | 1 745,6 | 1 593,3– |
| 6. معاملات حكومية | 256,9 | 3 237,6 | 2 980,7– | 261,7 | 3 223,2 | 2 961,5– |
| 7. خدمات أخرى | 284,0 | 273,8 | 10,2+ | 356,6 | 287,2 | 69,4+ |
| **ب – اداءات التحويل** | **3 673,5** | **555,2** | **3 118,3+** | **4 221,5** | **622,0** | **3 599,5+** |
| 8. الخصوصية | 3 387,8 | 325,0 | 3 062,8+ | 3 983,0 | 331,9 | 3 651,1+ |
| 9. العمومية | 285,7 | 230,2 | 55,5+ | 238,5 | 290,1 | 51,6– |
| الحساب الجاري (أ + ب) | **12 811,8** | **18 430,2** | **5 618,4–** | **14 592,3** | **20 896,5** | **6 304,2–** |
| **ج – الرساميل غير النقدية** | **8 055,6** | **2 463,2** | **5 592,4+** | **8 696,1** | **2 596,7** | **6 099,4+** |
| الخصوصية | 1 291,4 | 1 402,1 | 110,7– | 1 720,4 | 947,9 | 772,5+ |
| 10. الاعتمادات التجارية | 686,2 | 825,8 | 139,6– | 1 213,5 | 563,6 | 649,9+ |
| 11. القروض والاستثمارات | 523,2 | 335,8 | 187,4+ | 378,9 | 232,5 | 146,4+ |
| 12. عناصر أخرى | 82,0 | 240,5 | 158,5– | 128,0 | 151,8 | 23,8– |
| العمومية | 6 764,2 | 1 061,1 | 5 703,1+ | 6 975,7 | 1 648,8 | 5 326,9+ |
| 13. الاعتمادات التجارية | 672,5 | 200,8 | 471,7+ | 914,0 | 621,4 | 292,6+ |
| 14. قروض بالعملات الاجنبية | 6 051,1 | 800,3 | 5 250,8+ | 6 030,6 | 989,3 | 5 041,3+ |
| 15. قروض بالدراهم | – | 23,4 | 23,4– | – | 27,1 | 27,1– |
| 16. عناصر أخرى | 40,6 | 8,4 | 32,2+ | 27,2 | 9,3 | 17,9+ |
| 17. التزامات خارجية | – | 28,2 | 28,2– | 3,9 | 1,7 | 2,2+ |
| **د – منح حقوق السحب الخاصة** | – | – | – | 78,9 | – | 78,0+ |
| **المجموع** | **20 867,4** | **20 893,4** | **26,0–** | **23 367,3** | **23 493,2** | **125,9–** |

المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 37 – تقديرات النفقات واصدارات الميزانية العامة

| بملايين الدراهم | قانون المالية لسنة 1978 | قانون المالية لسنة 1979 * |
|---|---|---|
| **نفقات التسيير** | 9 469 | 11 424 |
| السلطات العمومية | 45 | 47 |
| موظفو الوزارات | 5 904 | 6 602 |
| معدات الوزارات | 2 083 | 2 415 |
| التحملات المشتركة | 901 | 1 310 |
| اشغال الصيانة الكبرى | 66 | 60 |
| النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية | 470 | 990 |
| **نفقات الدين العمومي** | 1 880 | 2 200 |
| **نفقات الاستثمار** | 8 128 | 8 736 |
| **الميزانية العامة** | 19 477 | 22 360 |

* القانون المالي للسنة والقانون التصحيحي.
المصدر : وزارة المالية ـ قسم الميزانية.

## م. 38 – تقديرات المداخيل وتحصيلات الميزانية العامة

| بملايين الدراهم | قانون المالية لسنة 1978 | قانون المالية لسنة 1979 * |
|---|---|---|
| الضرائب المباشرة | 3 228 | 3 703 |
| حقوق الجمرك | 2 904 | 2 754 |
| الضرائب غير المباشرة | 4 043 | 4 998 |
| حقوق التسجيل والتنبر | 1 000 | 1 202 |
| الاملاك المخزنية | 44 | 60 |
| الاحتكارات والاستغلالات | 1 223 | 735 |
| موارد مختلفة | 228 | 303 |
| مداخيل ناجمة عن تخفيض النفقات | 88 | 123 |
| مداخيل استثنائية | — | — |
| مداخيل الاقتراض | 6 270 | 6 300 |
| أموال المساعدة | — | 5 |
| مداخيل التسوية | 50 | 50 |
| **المجموع** | 19 078 | 20 233 |

* القانون المالي للسنة والقانون التصحيحي.
المصدر : وزارة المالية ـ قسم الميزانية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 39 – بيان تطور تحملات وموارد الخزينة

| بملايين الدراهم | الوضعية في 31 دجنبر 1978 * | الوضعية في 31 دجنبر 1979 |
|---|---|---|
| **1. الموارد** | **11 815** | **13 967** |
| **المداخيل العادية** | **11 693** | **13 802** |
| الضرائب المباشرة | 2 625 | 3 202 |
| حقوق الجمرك | 2 568 | 2 897 |
| الضرائب غير المباشرة | 4 168 | 4 659 |
| حقوق التسجيل والتنبر | 832 | 1 186 |
| الاحتكارات والاستغلالات | 295 | 215 |
| الاملاك المخزنية | 56 | 50 |
| مداخيل اخرى | 349 | 893 |
| مدفوعات المكتب الشريف للفوسفاط | 800 | 700 |
| اموال المساعدة للميزانيات الملحقة | 122 | 165 |
| **2. التحملات** | **17 678** | **22 016** |
| **النفقات العادية** | **11 049** | **13 000** |
| الدين العمومي | 1 713 | 2 287 |
| منها الفوائد) | (1 047) | (1 360) |
| التسيير | 8 947 | 10 102 |
| المساعدات للاستهلاك | 389 | 611 |
| **نفقات الاستثمار (1)** | **6 629** | **9 016** |
| **الفائض العادي** | **+ 644** | **+ 802** |
| **3. رصيد الميزانيات الملحقة** | **– 37** | **–** |
| **4. رصيد الحسابات الخاصة** | **– 861** | **+ 853** |
| **5. اموال مخصصة لنفقات تم الامر بصرفها** | **– 97** | **– 25** |
| عجز الصندوق (1 – 2) + 3 + 4 + 5 | – 6 858 | – 7 221 |
| **التمويل** | **+ 6 858** | **+ 7 221** |
| ودائع بالخزينة وبمراكز الشيكات البريدية | + 432 | + 550 |
| اقتراضات داخلية | + 1 631 | + 1 190 |
| – لاجل طويل | ( + 918) | (+ 1 247) |
| – لاجل متوسط | ( + 12) | ( – 48) |
| – لاجل قصير | ( + 701) | ( – 9) |
| تسليفات خارجية | + 3 921 | + 4 795 |
| – لاجل طويل | (+ 3 913) | (+ 4 581) |
| – لاجل متوسط | ( + 75) | ( – 40) |
| – لاجل قصير | ( – 67) | ( + 254) |
| تسبيقات بنك المغرب | + 1 007 | + 715 |
| عمليات للحفظ أو للتسوية | – 133 | – 29 |

* وضعية مصححة.

(1) للميزانية العامة والميزانيات الملحقة.

المصدر : وزارة المالية – قسم عمليات الخزينة.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 40 – بيان تطور المجموعة النقدية ومكوناتها

| بملايين الدراهم | نهاية دجنبر 1977 | | | نهاية دجنبر 1978 | | | نهاية دجنبر 1979 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبالغ | التغيرات السنوية | | المبالغ | التغيرات السنوية | | المبالغ | التغيرات السنوية | |
| | بملايين الدراهم | بملايين الدراهم | ٪ | بملايين الدراهم | بملايين الدراهم | ٪ | بملايين الدراهم | بملايين الدراهم | ٪ |
| **النقود الائتمانية** ..... | 6 651 | 918 | 16,0 | 7 677 | 1 026 | 15,4 | **9 021** | 1 344 | 17,5 |
| **النقود الكتابية** ..... | 11 214 | 1 797 | 19,1 | 12 962 | 1 748 | 15,6 | **14 333** | 1 371 | 10,6 |
| الودائع لدى بنك المغرب ... | 219 | 12 | 5,8 | 265 | 46 | 21,0 | **262** | 3- | 1,1- |
| الودائع لدى البنوك ..... | 9 224 | 1 432 | 18,4 | 10 603 | 1 379 | 14,9 | **11 742** | 1 139 | 10,7 |
| الودائع لدى الشيكات البريدية ولدى الخزينة .. | 1 771 | 353 | 24,9 | 2 094 | 323 | 18,2 | **2 329** | 235 | 11,2 |
| **ا) الموجودات النقدية** ..... | 17 865 | 2 715 | 17,9 | 20 639 | 2 774 | 15,5 | **23 354** | 2 715 | 13,2 |
| **ب) الموجودات شبه النقدية** ... | 2 180 | 428 | 24,4 | 3 672 | 1 492 | 68,4 | **4 432** | 760 | 20,7 |
| **مجموع العملة** (أ + ب) .. | 20 045 | 3 143 | 18,6 | 24 311 | 4 266 | 21,3 | **27 786** | 3 475 | 14,3 |

| بالنسبة المائوية لمجموع العملة | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|
| – النقود الائتمانية ..... | 33,2 | 31,6 | 32,5 |
| – النقود الكتابية ..... | 55,9 | 53,3 | 51,6 |
| – الموجودات شبه النقدية .... | 10,9 | 15,1 | 15,9 |

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 41 – بيان تطور مقابلات المجموعة النقدية

| بملايين الدراهم | نهاية دجنبر 1977 | | | نهاية دجنبر 1978 | | | نهاية دجنبر 1979 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبالغ | التغييرات السنوية | | المبالغ | التغييرات السنوية | | المبالغ | التغييرات السنوية | |
| | بملايين الدراهم | بملايين الدراهم | ٪ | بملايين الدراهم | بملايين الدراهم | ٪ | بملايين الدراهم | بملايين الدراهم | ٪ |
| **الموجودات الخارجية الصافية** ... | 1 812 | 26– | 1,4– | 1 779 | 33– | 1,8– | 1 648 | 131– | 7,4– |
| بنك المغرب ..... | 1 561 | 8– | 0,5– | 1 447 | 114– | 7,3– | 1 226 | 221– | 15,3– |
| بنوك الودائع ..... | 251 | 18– | 6,7– | 332 | 81 | 32,3 | 422 | 90 | 27,1 |
| **الديون على الخزينة** ..... | 10 116 | 2 181 | 27,5 | 13 561 | 3 445 | 34,1 | 15 428 | 1 867 | 13,8 |
| الديون الخاصة ببنك المغرب ..... | 5 009 | 1 349 | 36,9 | 6 058 | 1 049 | 20,9 | 6 755 | 697 | 11,5 |
| البنوك (محفظة السندات العمومية) ..... | 3 305 | 470 | 16,6 | 4 694 | 1 389 | 42,0 | 5 286 | 592 | 12,6 |
| الودائع لدى المحاسبين العموميين ..... | 1 802 | 362 | 25,1 | 2 809 | 1 007 | 55,9 | 3 387 | 578 | 20,6 |
| (منها البنوك) ..... | (31) | | | (715) | | | (1 058) | | |
| **القروض المقدمة للاقتصاد** ..... | 8 867 | 1 261 | 16,6 | 9 761 | 894 | 10,1 | 11 100 | 1 339 | 13,7 |
| بنك المغرب ..... | 1 613 | 8– | 0,5– | 1 480 | 133– | 8,2– | 2 070 | 590 | 39,9 |
| بنوك الودائع ..... | 7 254 | 1 269 | 21,2 | 8 281 | 1 027 | 14,2 | 9 030 | 749 | 9,0 |
| **مجموع المقابلات** ..... | 20 795 | 3 416 | 19,7 | 25 101 | 4 306 | 20,7 | 28 176 | 3 075 | 12,3 |
| العناصر الاخرى (تسوية الحساب) ..... | 750– | | | 790– | | | 390– | | |

| بالنسبة المائوية لمجموع المقابلات | 1977 | 1978 | 1979 |
|---|---|---|---|
| الموجودات الخارجية الصافية .... | 8,7 | 7,1 | 5,8 |
| الديون على الخزينة ..... | 48,7 | 54,0 | 54,8 |
| القروض المقدمة للاقتصاد ..... | 42,6 | 38,9 | 39,4 |

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 42 – بيان تطور الموجودات النقدية وشبه النقدية لدى المؤسسات والخواص

| بملايين الدراهم | 1978 | 1979 | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دجنبر | يناير | فبراير | مارس | ابريل | مايو | يونيو | يوليوز | غشت | شتنبر | اكتوبر | نونبر | دجنبر |
| العملة الائتمانية | 7677 | 7575 | 7736 | 7801 | 7882 | 7894 | 8169 | 8340 | 8719 | 8615 | 9038 | 8906 | 9021 |
| العملة الكتابية | 12962 | 13460 | 13709 | 13102 | 12985 | 13271 | 13945 | 13939 | 13794 | 13795 | 13437 | 13835 | 14333 |
| **مجموع الموجودات النقدية** | **20639** | **21035** | **21445** | **20903** | **20867** | **21165** | **22114** | **22279** | **22513** | **22410** | **22475** | **22741** | **23354** |
| **الموجودات شبه النقدية** | **3672** | **3667** | **3716** | **3702** | **3920** | **4021** | **4097** | **4098** | **4168** | **4144** | **4253** | **4326** | **4432** |
| **مجموع الموجودات النقدية والشبيهة بالنقدية** | **24311** | **24702** | **25161** | **24605** | **24787** | **25186** | **26211** | **26377** | **26681** | **26554** | **26728** | **27067** | **27786** |

المصدر : بنك المغرب.

## م. 43 – بيان تطور تداول العملة الائتمانية

| بملايين الدراهم | 1978 | 1979 | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دجنبر | يناير | فبراير | مارس | ابريل | مايو | يونيو | يوليوز | غشت | شتنبر | اكتوبر | نونبر | دجنبر |
| الاوراق المتداولة | 7762 | 7656 | 7800 | 7900 | 7990 | 7978 | 8284 | 8472 | 8826 | 8760 | 9158 | 9007 | 9173 |
| النقد المعدني المتداول | 147 | 148 | 149 | 148 | 149 | 149 | 150 | 152 | 155 | 158 | 160 | 161 | 162 |
| | **7909** | **7804** | **7949** | **8048** | **8139** | **8127** | **8434** | **8624** | **8981** | **8918** | **9318** | **9168** | **9335** |
| يسقط منها : | | | | | | | | | | | | | |
| الرصيد الباقي لدى البنوك والمحاسبين العموميين | 232- | 229- | 213- | 247- | 257- | 233- | 265- | 284- | 262- | 303- | 280- | 262- | 314- |
| **المجموع** | **7677** | **7575** | **7736** | **7801** | **7882** | **7894** | **8169** | **8340** | **8719** | **8615** | **9038** | **8906** | **9021** |

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 44 – بيان تطور العملة الائتمانية وشبه العملة

| بملايين الدراهم | 1978 | 1979 | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دجنبر | يناير | فبراير | مارس | ابريل | مايو | يونيو | يوليوز | غشت | شتنبر | اكتوبر | نونبر | دجنبر |
| **النقود الائتمانية** | | | | | | | | | | | | | |
| الودائع تحت الطلب بمعهد الاصدار | 265 | 306 | 260 | 267 | 316 | 340 | 275 | 297 | 249 | 237 | 269 | 224 | 262 |
| الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع | 10603 | 11063 | 11111 | 10828 | 10739 | 10979 | 11686 | 11541 | 11444 | 11275 | 10929 | 11225 | 11742 |
| **مجموع** الموجودات تحت الطلب لدى الجهاز البنكي | **10868** | **11369** | **11371** | **11095** | **11055** | **11319** | **11961** | **11838** | **11693** | **11512** | **11197** | **11449** | **12004** |
| الودائع بالشيكات البريدية | 912 | 905 | 1075 | 987 | 989 | 955 | 985 | 1084 | 1057 | 1087 | 923 | 990 | 1118 |
| الودائع لدى الخزينة | 1182 | 1186 | 1263 | 1050 | 941 | 997 | 999 | 1017 | 1044 | 1198 | 1314 | 1395 | 1211 |
| **المجموع** | **12962** | **13460** | **13709** | **13102** | **12985** | **13271** | **13945** | **13939** | **13794** | **13795** | **13437** | **13835** | **14333** |
| **الموجودات شبه النقدية** | | | | | | | | | | | | | |
| الودائع لاجل | 2959 | 2999 | 3026 | 2967 | 3153 | 3236 | 3271 | 3289 | 3344 | 3371 | 3521 | 3595 | 3681 |
| الودائع من أجل الاستيراد | 713 | 668 | 690 | 735 | 767 | 785 | 826 | 809 | 824 | 773 | 732 | 731 | 751 |
| **المجموع** | **3672** | **3667** | **3716** | **3702** | **3920** | **4021** | **4097** | **4098** | **4168** | **4144** | **4253** | **4326** | **4432** |
| **المجموع العام** | **16634** | **17127** | **17425** | **16804** | **16905** | **17292** | **18042** | **18037** | **17962** | **17939** | **17690** | **18161** | **18765** |

المصدر : بنك المغرب.

## م. 45 – بيان تطور الودائع تحت الطلب لدى بنوك الودائع

| بملايين الدراهم | 1978 | 1979 | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دجنبر | يناير | فبراير | مارس | ابريل | مايو | يونيو | يوليوز | غشت | شتنبر | اكتوبر | نونبر | دجنبر |
| الحسابات الجارية العادية | 4666 | 4938 | 4834 | 4265 | 4244 | 4349 | 4792 | 4530 | 4621 | 4400 | 4189 | 4530 | 4933 |
| حسابات الشيكات | 5605 | 5793 | 5912 | 6190 | 6138 | 6319 | 6561 | 6644 | 6477 | 6513 | 6397 | 6325 | 6455 |
| الحسابات الدائنة الاخرى | 332 | 332 | 365 | 373 | 357 | 311 | 333 | 367 | 346 | 362 | 343 | 370 | 354 |
| **المجموع** | **10603** | **11063** | **11111** | **10828** | **10739** | **10979** | **11686** | **11541** | **11444** | **11275** | **10929** | **11225** | **11742** |

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 46 – بيان تطور مقابلات الموجودات النقدية وشبه النقدية

| بملايين الدراهم | 1978 | 1979 | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دجنبر | يناير | فبراير | مارس | ابريل | مايو | يونيو | يوليوز | غشت | شتنبر | اكتوبر | نونبر | دجنبر |
| **الموجودات الخارجية (1)** | | | | | | | | | | | | | |
| معهد الاصدار | 1447 | 1349 | 1210 | 788 | 1036 | 724 | 1854 | 1563 | 1034 | 750 | 501 | 264 | 1226 |
| بنوك الودائع | 332 | 277 | 284 | 282 | 305 | 277 | 305 | 275 | 316 | 344 | 394 | 371 | 422 |
| **المجموع** | **1779** | **1626** | **1494** | **1070** | **1341** | **1001** | **2159** | **1838** | **1350** | **1094** | **895** | **635** | **1648** |
| **الديون على الخزينة** | | | | | | | | | | | | | |
| الديون الصافية لمعهد الاصدار | 6058 | 5788 | 6032 | 6438 | 6238 | 6815 | 5955 | 6271 | 6726 | 5975 | 6284 | 6906 | 6755 |
| محفظة السندات العمومية للجهاز البنكي | 4694 | 5837 | 5441 | 5154 | 5069 | 5349 | 5544 | 5504 | 5446 | 5439 | 5335 | 5309 | 5286 |
| ودائع البنوك لدى الخزينة | 715 | 655 | 675 | 716 | 770 | 787 | 816 | 819 | 825 | 1330 | 1395 | 1136 | 1059 |
| ديون المؤسسات والخواص | 2094 | 2091 | 2338 | 2007 | 1930 | 1952 | 1984 | 2101 | 2101 | 2283 | 2240 | 2386 | 2329 |
| **المجموع** | **13561** | **14371** | **14486** | **14345** | **14007** | **14903** | **14299** | **14695** | **15098** | **15027** | **15284** | **15737** | **15428** |
| **القروض المقدمة للاقتصاد (2)** | | | | | | | | | | | | | |
| معهد الاصدار | 1480 | 1325 | 1345 | 1865 | 1864 | 1790 | 1708 | 1884 | 1748 | 2007 | 2008 | 1943 | 2070 |
| بنوك الودائع | 8281 | 8105 | 8263 | 8198 | 8320 | 8366 | 8782 | 8721 | 8926 | 8992 | 9119 | 9199 | 9039 |
| **المجموع** | **9761** | **9430** | **9608** | **10061** | **10184** | **10156** | **10490** | **10605** | **10674** | **10999** | **11127** | **11142** | **11100** |
| **المجموع** | **25101** | **25427** | **25588** | **25476** | **25532** | **26060** | **26948** | **27138** | **27122** | **27120** | **27306** | **27514** | **28176** |
| ميزان العناصر الاخرى | 790- | 725- | 427- | 871- | 745- | 874- | 737- | 761- | 441- | 566- | 578- | 647- | 393- |
| **مجموع مقابلات الموجودات النقدية وشبه النقدية** | **24311** | **24702** | **25161** | **24605** | **24787** | **25186** | **26211** | **26377** | **26681** | **26554** | **26728** | **27067** | **27786** |

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.
(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج.
المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 47 – بيان تطور الموجودات الخارجية (1)

| بملايين الدراهم | 1978 | 1979 | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دجنبر | يناير | فبراير | مارس | ابريل | مايو | يونيو | يوليوز | غشت | شتنبر | اكتوبر | نونبر | دجنبر |
| **الاحتياطيات الدولية** | | | | | | | | | | | | | |
| الموجودات من الذهب لدى معهد الإصدار | 121 | 121 | 121 | 121 | 121 | 121 | 121 | 121 | 121 | 121 | 121 | 121 | 125 |
| الموجودات من العملات القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار | 2311 | 2192 | 2014 | 1561 | 1788 | 1219 | 2317 | 2223 | 1698 | 1482 | 1282 | 1249 | 1977 |
| الموجودات من حقوق السحب الخاصة | 64 | 143 | 131 | 131 | 131 | 113 | 113 | 113 | 95 | 95 | 95 | 77 | 77 |
| رصيد الحصة الذهبية لدى صندوق النقد الدولي | 191 | 191 | 191 | 191 | 191 | 191 | 191 | 191 | 191 | 191 | 191 | 191 | 191 |
| الاكتتاب في صندوق النقد العربي | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 |
| المجموع | **2716** | **2676** | **2486** | **2033** | **2260** | **1673** | **2771** | **2677** | **2134** | **1918** | **1718** | **1667** | **2399** |
| **الموجودات الخارجية الاخرى** | | | | | | | | | | | | | |
| العملات الغير القابلة للتحويل لدى معهد الاصدار | 59 | 58 | 107 | 123 | 141 | 197 | 238 | 244 | 230 | 169 | 113 | 20 | 20 |
| الموجودات الخارجية الاجمالية لدى بنوك الودائع | 492 | 459 | 483 | 495 | 513 | 500 | 528 | 515 | 552 | 586 | 599 | 587 | 712 |
| المجموع | **551** | **517** | **590** | **618** | **654** | **697** | **766** | **759** | **782** | **755** | **712** | **607** | **732** |
| **مجموع الموجودات الاجمالية** | **3267** | **3193** | **3076** | **2651** | **2914** | **2370** | **3537** | **3436** | **2916** | **2673** | **2430** | **2274** | **3131** |
| **الالتزامات الخارجية** | | | | | | | | | | | | | |
| الالتجاء لسلف صندوق النقد الدولي (2) | 1107 | 1107 | 1107 | 1107 | 1107 | 1107 | 1065 | 1065 | 1060 | 1060 | 1060 | 948 | 952 |
| التزامات اخرى لمعهد الاصدار | 221 | 278 | 276 | 261 | 258 | 39 | 90 | 293 | 270 | 277 | 270 | 475 | 241 |
| منها : | | | | | | | | | | | | | |
| (بالعملات الغير القابلة للتحويل) | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | (1) | (42) |
| التزامات بنوك الودائع | 160 | 182 | 199 | 213 | 208 | 223 | 223 | 240 | 236 | 242 | 205 | 216 | 290 |
| المجموع | **1488** | **1567** | **1582** | **1581** | **1573** | **1369** | **1378** | **1598** | **1566** | **1579** | **1535** | **1639** | **1483** |
| **مجموع الموجودات الخارجية الصافية** | **1779** | **1626** | **1494** | **1070** | **1341** | **1001** | **2159** | **1838** | **1350** | **1094** | **895** | **635** | **1648** |

(1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج.

(2) الى جانب الالتزامات بالعملات الاجنبية الناتجة عن مختلف السحوبات من صندوق النقد الدولي، فان هذا البند يشمل مبالغ ضئيلة للالتزامات بالدرهم تجاه المنظمة المذكورة وتجاه البنك الدولي للانشاء والتعمير وفروعه

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 48 – بيان تطور الديون على الخزينة

| بملايين الدراهم | 1978 | 1979 | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دجنبر | يناير | فبراير | مارس | ابريل | مايو | يونيو | يوليوز | غشت | شتنبر | اكتوبر | نونبر | دجنبر |
| **الديون الخاصة بمعهد الاصدار** | | | | | | | | | | | | | |
| تسبيقات للدولة | 5288 | 4000 | 5288 | 5288 | 5288 | 5288 | 5288 | 5328 | 5328 | 4000 | 5328 | 5328 | 5328 |
| سندات الخزينة (التبادل النقدي والنقود المعدنية) | 139 | 139 | 139 | 139 | 139 | 139 | 139 | 139 | 139 | 139 | 139 | 139 | 139 |
| الكمبيالات الجمركية والسندات الالزامية المكفولة | 373 | 383 | 119 | 348 | 222 | 332 | 57 | 327 | 312 | 469 | 351 | 520 | 572 |
| تسبيقات على سندات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي | 135 | 1 | — | 135 | 126 | 135 | — | — | 135 | 135 | — | 135 | 135 |
| حسابات الشيكات البريدية الخاصة ببنك المغرب | 75 | 108 | 70 | 75 | 50 | 91 | 60 | 86 | 72 | 108 | 77 | 109 | 53 |
| تسبيقات على سندات صندوق التجهيز القردي | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — | — |
| تسبيقات على سندات الزامية مختلفة | 142 | 750 | — | 69 | — | 419 | — | — | 345 | 736 | — | 299 | 340 |
| تسبيقات على ديون بالعملات الاجنبية | — | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | 500 | — |
| المجموع الاجمالي | 6152 | 5881 | 6116 | 6554 | 6325 | 6904 | 6044 | 6380 | 6831 | 6087 | 6395 | 7030 | 6867 |
| يسقط منها : | | | | | | | | | | | | | |
| الحساب الجاري للخزينة والارصدة لدى المحاسبين العموميين | 94- | 93- | 84- | 86- | 87- | 89- | 89- | 109- | 105- | 112- | 111- | 124- | 112- |
| المجموع الصافي | 6058 | 5788 | 6032 | 6468 | 6238 | 6815 | 5955 | 6271 | 6726 | 5975 | 6284 | 6906 | 6755 |
| **سندات عمومية** | | | | | | | | | | | | | |
| معهد الاصدار | 321 | 804 | 772 | 624 | 591 | 505 | 595 | 593 | 879 | 1746 | 2030 | 1509 | 831 |
| بنوك الودائع | 4373 | 5033 | 4669 | 4530 | 4478 | 4844 | 4949 | 4911 | 4567 | 3693 | 3335 | 3800 | 4455 |
| المجموع | 4694 | 5837 | 5441 | 5154 | 5069 | 5349 | 5544 | 5504 | 5446 | 5439 | 5365 | 5309 | 5286 |
| **ودائع البنوك لدى الخزينة** | 715 | 655 | 675 | 716 | 770 | 787 | 816 | 819 | 825 | 1330 | 1395 | 1136 | 1058 |
| **ديون المؤسسات والخواص** | | | | | | | | | | | | | |
| مقابل قيمة الودائع بالشيكات البريدية وبالخزينة | 2094 | 2091 | 2338 | 2007 | 1930 | 1952 | 1984 | 2101 | 2101 | 2283 | 2240 | 2386 | 2329 |
| **مجموع الديون الصافية على الخزينة** | 13561 | 14371 | 14486 | 14345 | 14007 | 14903 | 14299 | 14695 | 15098 | 15027 | 15284 | 15737 | 15428 |

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 49 – القروض المقدمة للاقتصاد والممولة من الموارد النقدية (1)

| بملايين الدراهم | 1978 | 1979 | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دجنبر | يناير | فبراير | مارس | أبريل | مايو | يونيو | يوليوز | غشت | شتنبر | اكتوبر | نونبر | دجنبر |
| **معهد الاصدار** | | | | | | | | | | | | | |
| اعادة الخصم | 1146 | 1002 | 996 | 1449 | 1537 | 1551 | 1351 | 1511 | 1420 | 1632 | 1615 | 1566 | 1502 |
| التسبيقات | 290 | 213 | 244 | 212 | 199 | 200 | 208 | 212 | 264 | 239 | 250 | 289 | 439 |
| السندات الجارى تحصيلها | 44 | 110 | 105 | 204 | 128 | 39 | 149 | 161 | 64 | 136 | 143 | 88 | 129 |
| المجموع | **1480** | **1325** | **1345** | **1865** | **1864** | **1790** | **1708** | **1884** | **1748** | **2007** | **2008** | **1943** | **2070** |
| **بنوك الودائع** | | | | | | | | | | | | | |
| قروض لاجل قصير | 7392 | 7222 | 7381 | 7405 | 7520 | 7535 | 7906 | 7830 | 8046 | 8163 | 8255 | 8346 | 8160 |
| قروض لاجل متوسط | 843 | 835 | 835 | 744 | 751 | 783 | 828 | 843 | 832 | 782 | 815 | 805 | 822 |
| قروض لاجل طويل | 46 | 48 | 47 | 47 | 49 | 48 | 48 | 48 | 48 | 47 | 49 | 48 | 48 |
| المجموع | **8281** | **8105** | **8263** | **8196** | **8320** | **8366** | **8782** | **8721** | **8926** | **8992** | **9119** | **9199** | **9030** |
| **مجموع القروض المقدمة للاقتصاد** | **9761** | **9430** | **9608** | **10061** | **10184** | **10156** | **10490** | **10605** | **10674** | **10999** | **11127** | **11142** | **11100** |

(1) باستثناء الديون المترتبة على الخارج والمدرجة ضمن الموجودات الخارجية.

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 50 – بيان تطور استعمالات وموارد بنوك الودائع
(البنوك المسجلة والقرض الشعبي)

| بملايين الدراهم | نهاية دجنبر 77 | 78.6.30 | نهاية دجنبر 78 | 79.6.30 | نهاية دجنبر 79 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الاستعمالات** | | | | | |
| 1. **الارصدة** | 571 | 839 | 674 | 693 | 733 |
| نقود بالصندوق | 112 | 112 | 139 | 177 | 203 |
| بنك المغرب | 24 | 252 | 98 | 73 | 66 |
| الاحتياطي النقدي والحساب المغلق | 435 | 475 | 437 | 443 | 464 |
| 2. **الديون على الخزينة** | 3 336 | 3 576 | 5 409 | 6 360 | 6 344 |
| الودائع وما يشابهها | 31 | 29 | 715 | 816 | 1 058 |
| سندات الخزينة | 3 305 | 3 547 | 4 694 | 5 544 | 5 286 |
| 3. **القروض للاقتصاد** | 8 416 | 8 821 | 9 233 | 9 793 | 9 287 |
| لاجل قصير (1) | 7 585 | 7 901 | 8 224 | 8 779 | 9 299 |
| لاجل متوسط | 803 | 889 | 963 | 967 | 940 |
| لاجل طويل | 28 | 31 | 46 | 47 | 48 |
| 4. **التسليفات المقدمة للمؤسسات المالية المتخصصة** | 151 | 200 | 134 | 211 | 110 |
| 5. **سندات في المحفظة** | 454 | 522 | 547 | 569 | 801 |
| المساهمات | 86 | 97 | 142 | 145 | 166 |
| سندات اخرى | 368 | 425 | 405 | 424 | 635 |
| 6. **الموجودات الخارجية** (2) | 167 | 192 | 205 | 220 | 325 |
| النقود | 10 | 11 | 10 | 13 | 14 |
| البنوك والمراسلون بالخارج | 157 | 181 | 195 | 207 | 311 |
| 7. **التعقيرات** | 255 | 308 | 366 | 381 | 424 |
| 8. **استعمالات اخرى صافية** | 214 | 336 | 50 | 433 | 508 |
| **المجموع** | 13 564 | 14 794 | 16 618 | 18 660 | 19 532 |
| **الموارد** | | | | | |
| 1. الاموال الذاتية الصافية | 583 | 632 | 719 | 763 | 822 |
| رأس المال والاحتياطيات | 560 | 622 | 683 | 745 | 781 |
| المرحل من جديد وربح السنة المالية | 46 | 36 | 63 | 42 | 65 |
| يسقط منها : الخسائر السابقة ومصاريف التأسيس | 23— | 26— | 27— | 24— | 24— |
| 2. **مخصصات للمخاطر** | 134 | 164 | 158 | 178 | 167 |
| 3. **ودائع تحت الطلب** | 9 224 | 9 544 | 10 603 | 11 686 | 11 742 |
| حسابات الشيكات | 4 822 | 5 507 | 5 605 | 6 561 | 6 455 |
| الحسابات الجارية للمؤسسات غير المالية | 3 959 | 3 645 | 4 397 | 4 537 | 4 710 |
| حسابات المؤسسات المالية | 123 | 80 | 269 | 255 | 223 |
| دائنون مختلفون | 320 | 312 | 332 | 333 | 354 |
| 4. **ودائع لاجل** | 2 180 | 2 476 | 3 672 | 4 097 | 4 432 |
| حسابات وسندات لاجل استحقاق ثابت | 2 180 | 2 432 | 2 959 | 3 271 | 3 681 |
| ودائع من أجل الاستيراد | — | 44 | 713 | 826 | 751 |
| 5. **التزامات خارجية** | 170 | 186 | 160 | 223 | 290 |
| حسابات بالعملات الاجنبية (تحت الطلب ولاجل) | 37 | 55 | 56 | 57 | 65 |
| البنوك والمراسلون بالخارج | 133 | 131 | 104 | 166 | 225 |
| 6. **تسبيقات معهد الاصدار** | 957 | 1 520 | 1 165 | 1 621 | 1 934 |
| على سندات عمومية | 97 | 675 | 321 | 595 | 831 |
| على سندات خصوصية | 743 | 726 | 725 | 887 | 985 |
| على سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي | 117 | 119 | 119 | 139 | 118 |
| 7. تسليفات المؤسسات المتخصصة | 316 | 272 | 141 | 92 | 145 |
| 8. **موارد صافية مختلفة** | — | — | — | — | — |
| **المجموع** | 13 564 | 14 794 | 16 618 | 18 660 | 19 532 |
| (1) بما في ذلك الديون المترتبة على الخارج | 250 | 286 | 291 | 312 | 390 |

(2) باستثناء الديون المترتبة على الخارج الممولة من طرف البنوك والمعاد خصمها لدى معهد الاصدار والمدرجة ضمن القروض المقدمة للاقتصاد.

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 51 – بيان تطور الاستعمالات والموارد المجمعة للمؤسسات المالية المتخصصة

| بملايين الدراهم | 78.6.30 | نهاية دجنبر 78 | 79.6.30 | نهاية دجنبر 79 |
|---|---|---|---|---|
| **الاستعمالات** | | | | |
| 1. **الارصدة والقيم المتعين تحصيلها** | 43 | 124 | 63 | 49 |
| 2. **الديون على الخزينة** | 506 | 600 | 715 | 844 |
| الودائع لاجل وما شابهها | 5 | 6 | 14 | 18 |
| السندات والسندات الالزامية للدولة | 501 | 594 | 701 | 826 |
| 3. **الديون على البنوك** | 336 | 539 | 394 | 317 |
| الودائع تحت الطلب | 36 | 319 | 284 | 88 |
| ودائع لاجل وتسليفات | 300 | 220 | 110 | 229 |
| 4. **القروض للاقتصاد** | 5 100 | 5 424 | 5 909 | 6 224 |
| لاجل قصير | 786 | 789 | 964 | 1 115 |
| لاجل متوسط وطويل | 4 314 | 4 635 | 4 945 | 5 109 |
| 5. **قروض للجماعات العمومية** | 283 | 280 | 301 | 326 |
| 6. **سندات بالمحفظة** | 435 | 557 | 559 | 584 |
| المساهمات | 313 | 355 | 358 | 363 |
| سندات اخرى | 122 | 202 | 201 | 221 |
| 7. **التعقيرات** | 124 | 130 | 154 | 205 |
| 8. **استعمالات اخرى صافية** | 29 | — | — | — |
| **المجموع** ..... | 6 856 | 7 654 | 8 095 | 8 549 |
| **الموارد** | | | | |
| 1. **الاموال الذاتية** | 632 | 700 | 699 | 751 |
| منها : امدادات مالية من الدولة | 94 | 94 | 94 | 94 |
| مخصصات لتغطية احتمالات النقص في الاصول | 26 | 40 | 42 | 53 |
| 2. **مساعدات الدولة** | 359 | 347 | 369 | 375 |
| 3. **الاقتراضات الخارجية** (لاكثر من سنة) | 2 222 | 2 516 | 2 546 | 2 542 |
| 4. **الاقتراضات الداخلية** | 795 | 785 | 905 | 932 |
| ودائع لاجل وسندات الصندوق | — | — | — | — |
| التزامات وسندات | 592 | 651 | 694 | 822 |
| مساعدات بنكية | 200 | 134 | 211 | 110 |
| 5. **ودائع لاجل قصير** | 2 275 | 2 589 | 2 846 | 3 049 |
| 6. **مساعدات معهد الاصدار** (1) | 576 | 543 | 582 | 719 |
| الخصم | 503 | 493 | 528 | 667 |
| مساعدات اخرى | 73 | 50 | 54 | 52 |
| 7. **موارد أخرى صافية** | — | 174 | 148 | 181 |
| **المجموع** ..... | 6 856 | 7 654 | 8 095 | 8 549 |

(1) باستثناء المادة خصم السندات لاجل متوسط عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي والمدرجة ضمن المساعدات التي يقدمها معهد الاصدار للبنوك

المصدر : بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 52 – القروض للاقتصاد الموزعة من طرف بنوك الودائع (1)

(الممولة والمعاد خصمها او المأخوذة كضمانة)

| بملايين الدراهم | 1978 | 1979 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دجنبر | مارس | يونيو | يوليوز | غشت | شتنبر | دجنبر |
| **التزامات لامد قصير** | | | | | | | |
| السندات التجارية المسحوبة على المغرب | 1 383,4 | 1 166,6 | 1 468,3 | 1 488,7 | 1 504,9 | 1 440,6 | 1 481,2 |
| قروض للاستهلاك | 322,7 | 334,7 | 336,0 | 348,0 | 337,9 | 347,5 | 356,4 |
| السندات التجارية المسحوبة على الخارج | 291,0 | 274,6 | 312,0 | 289,5 | 310,4 | 329,5 | 390,3 |
| تسبيقات على مصبرات السردين | 56,1 | 58,1 | 59,7 | 56,3 | 75,8 | 71,8 | 59,6 |
| المنظمات التعاونية الفلاحية | 362,7 | 320,6 | 315,4 | 397,9 | 452,1 | 496,3 | 490,5 |
| قروض اخرى مضمونة من طرف الدولة او من طرف الصندوق المركزي للضمان | 245,5 | 174,4 | 194,3 | 195,6 | 227,4 | 164,1 | 118,0 |
| قروض اخرى حاملة لتوقيع الصندوق المغربي للصفقات | 245,4 | 198,5 | 171,0 | 138,3 | 132,3 | 144,0 | 169,8 |
| تسبيقات على البضائع وسندات التخزين | 734,7 | 676,3 | 686,0 | 667,0 | 750,0 | 724,4 | 764,8 |
| قروض لاصحاب الحبوب الاحرار | 166,7 | 170,9 | 158,2 | 215,4 | 220,3 | 240,7 | 197,0 |
| قروض اخرى بضمانات عينية | 1 045,4 | 1 128,3 | 1 215,3 | 1 256,5 | 1 318,4 | 1 418,5 | 1 508,6 |
| قروض بدون تعيين ولا ضمانات عينية | 2 437,8 | 3 154,3 | 3 115,0 | 3 147,5 | 3 118,2 | 3 207,9 | 2 937,3 |
| اعتمادات اخرى | 933,1 | 737,3 | 747,5 | 786,5 | 837,2 | 798,1 | 825,1 |
| **المجموع** | 8 224,5 | 8 394,6 | 8 778,7 | 8 987,2 | 9,284,9 | 9 383,4 | 9 298,6 |
| **التزامات لامد متوسط** | | | | | | | |
| بدون ضمانات عينية | 131,8 | 122,1 | 173,5 | 176,5 | 175,0 | 174,8 | 176,1 |
| بضمانات عينية | 464,3 | 456,3 | 449,5 | 460,0 | 463,9 | 473,2 | 468,1 |
| بضمانة الدولة او الصندوق المركزي للضمان | 366,0 | 354,1 | 343,7 | 336,0 | 326,4 | 315,1 | 295,9 |
| تسليفات للمغربة | 0,5 | 0,4 | 0,5 | 0,5 | 0,5 | 0,4 | 0,3 |
| **المجموع** | 962,6 | 932,9 | 967,2 | 973,0 | 965,8 | 963,5 | 940,4 |
| **التزامات لامد طويل** | | | | | | | |
| الخواص | 3,9 | 4,3 | 4,1 | 3,5 | 3,0 | 2,7 | 2,6 |
| تسليفات للمغربة | 42,3 | 44,7 | 43,7 | 44,4 | 45,0 | 44,6 | 45,6 |
| **المجموع** | 46,2 | 49,0 | 47,8 | 47,9 | 48,0 | 47,3 | 48,2 |
| مساعدات للمؤسسات المالية المتخصصة | 134,0 | 213,6 | 210,7 | 111,7 | 129,6 | 137,3 | 110,1 |
| **المجموع العام** | 9 367,3 | 9 590,1 | 10 004,4 | 10 119,8 | 10 428,3 | 10 531,5 | 10 397,3 |

(1) بما في ذلك المساعدات البنكية للمؤسسات المالية المتخصصة.

المصدر بنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 53 – بيان تطور التجاء البنوك لمعهد الاصدار

| بملايين الدراهم | يناير | فبراير | مارس | ابريل | مايو | يونيو | يوليوز | غشت | شتنبر | اكتوبر | نونبر | دجنبر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1977** | | | | | | | | | | | | |
| التجاء بواسطة سندات عمومية ..... | 357 | 106 | 158 | 248 | 171 | 351 | 316 | 201 | 352 | 438 | 432 | 97 |
| التجاء بواسطة سندات خصوصية ..... | 846 | 800 | 797 | 780 | 732 | 738 | 719 | 799 | 738 | 774 | 775 | 743 |
| التجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي .. | 23 | 16 | 45 | 49 | 51 | 74 | 73 | 90 | 114 | 68 | 82 | 117 |
| **المجموع** (1) ..... | **1226** | **922** | **1000** | **1077** | **954** | **1163** | **1108** | **1090** | **1204** | **1280** | **1289** | **957** |
| المتوسط اليومي للالتجاءات ..... | 1239 | 1085 | 946 | 1053 | 986 | 1068 | 1183 | 1149 | 1163 | 1133 | 1346 | 1395 |
| **1978** | | | | | | | | | | | | |
| التجاء بواسطة سندات عمومية ..... | 153 | 135 | 328 | 588 | 217 | 675 | 108 | 151 | 183 | 371 | 423 | 321 |
| التجاء بواسطة سندات خصوصية ..... | 659 | 644 | 737 | 873 | 785 | 726 | 714 | 765 | 681 | 792 | 799 | 725 |
| التجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي .. | 148 | 73 | 95 | 117 | 172 | 119 | 108 | 124 | 158 | 137 | 130 | 119 |
| **المجموع** (1) ..... | **960** | **852** | **1160** | **1578** | **1174** | **1520** | **930** | **1040** | **1022** | **1300** | **1352** | **1165** |
| المتوسط اليومي للالتجاءات ..... | 1002 | 929 | 1017 | 1456 | 1430 | 1347 | 1216 | 1061 | 1099 | 1174 | 1355 | 1345 |
| **1979** | | | | | | | | | | | | |
| التجاء بواسطة سندات عمومية ..... | 804 | 772 | 624 | 591 | 505 | 595 | 593 | 879 | 1746 | 2030 | 1509 | 831 |
| التجاء بواسطة سندات خصوصية ..... | 510 | 591 | 959 | 1013 | 998 | 887 | 1017 | 1045 | 1033 | 1061 | 999 | 985 |
| التجاء بواسطة سندات متوسطة الاجل عن طريق البنك الوطني للانماء الاقتصادي .. | 125 | 135 | 188 | 175 | 205 | 139 | 130 | 134 | 181 | 150 | 158 | 118 |
| **المجموع** (1) ..... | **1439** | **1498** | **1771** | **1779** | **1708** | **1621** | **1740** | **2058** | **2960** | **3241** | **2666** | **1934** |
| المتوسط اليومي للالتجاءات ..... | 1259 | 1581 | 1671 | 1786 | 1705 | 1656 | 1675 | 2073 | 2380 | 3093 | 2963 | 2497 |

(1) الالتجاءات في نهاية الشهر. أرقام مأخوذة من الاحصائيات النقدية.

المصدر : بنك المغرب.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## م. 54 – هيكل معدلات الفائدة الدائنة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

| | المعدلات الجارى بها العمل في 31 دجنبر 1979 (معدلات وحيدة) |
|---|---|
| **1. بنوك الودائع (1)** | |
| **أ. حسابات تحت الطلب** | |
| الحسابات العادية | (دون مقابل) |
| الأموال المحولة من طرف الأشخاص الطبيعيين المقيمين العاملين بالخارج | 3 |
| شركات التأمين وإعادة التأمين ومؤسسات الضمان | 4 |
| **ب. الحسابات على الدفاتر** | 4 |
| **ج. الحسابات لأجل وسندات الصندوق** | |
| من شهر الى أقل من 3 أشهر | 3 |
| من 3 أشهر الى أقل من 6 أشهر | 4,50 |
| من 6 أشهر الى أقل من 12 شهرا | 6 |
| من 12 شهرا الى أقل من 18 شهرا | 7 |
| من 18 شهرا الى 24 شهرا (كاملة) | 8 |
| ما يفوق 24 شهرا | (معدل حر) |
| **2. صندوق التوفير الوطني** | 5,50 |
| **3. المؤسسات المالية المتخصصة** | |
| **أ. القرض العقاري والفندقي** | |
| سندات لمدة 5 سنوات مخصصة للبنوك | 6,50 |
| سندات لمدة 10 سنوات | 7,50 |
| سندات لمدة 15 سنة | 8,50 |
| **ب. البنك الوطني للانعاش الاقتصادي** | |
| سندات الصندوق لمدة 3 أشهر | 4,50 |
| سندات الصندوق لمدة 6 أشهر | 6 |
| سندات الصندوق لمدة 12 شهرا | 7 |
| سندات الزامية لمدة 10 سنوات | 7,50 |
| سندات الزامية لمدة 15 سنة | 8,50 |
| **ج. الصندوق الوطني للقرض الفلاحي** | |
| الودائع لأجل | 1,50 |

(1) قرار وزير المالية في 29 يونيو 1974، المطبق ابتداء من فاتح يوليوز 1974 والمعدل بقرار 30 يونيو 1975، المطبق ابتداء من فاتح يوليوز 1975 والمعدل بقرار 30 يونيو 1978.

## م. 54 – هيكل معدلات الفائدة الدائنة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

| | المعدلات الجارى بها العمل في 31 دجنبر 1979 (معدلات وحيدة) |
|---|---|
| **4. الخزينة** | |
| سندات لمدة 6 أشهر موجهة للجمهور | 6 (1) |
| (المردود الحقيقي عند انتهاء مدة 6 أشهر : 6,088) | |
| (المردود الحقيقي في حالة التسديد بعد انصرام 3 أشهر : 5,885) | |
| سندات في الحساب الجاري (مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين) | |
| – لمدة 6 أشهر | 4,25 (1) |
| (المردود الحقيقي بعد 6 أشهر : 4,293) | |
| (المردود الحقيقي في حالة التسديد ما بين 3 و 6 أشهر : 4,243) | |
| – لمدة سنة واحدة | 4,25 (2) |
| (المردود الحقيقي بعد انتهاء سنة : 4,438) | |
| – لمدة 5 سنوات | 6,50 |
| اصدارات مخصصة للبنوك في اطار تمويل التسليفات المقدمة بقصد مغربة بعض النشاطات : | |
| – لمدة سنة | 3,50 |
| – لمدة 10 سنوات (اصدارات لم تجدد منذ سنة 1973) | 3,50 |
| سندات اسمية تمثل الاقتطاع الاجباري من الاجور والرواتب (اصدارات غير مجددة منذ 1972) | 4 |
| سندات للحامل خاصة باستعمال حسابات الرسائل لغير المقيمين : | |
| – لمدة 7 سنوات | 5,50 |
| سندات اسمية لمدة عشر سنوات خاصة باستعمال احتياطي الاستثمار | 5 |
| سندات الدولة او المضمونة من طرف الدولة | |
| – لمدة 10 سنوات | 7,50 |
| – لمدة 15 سنة | 8,50 |

(1) قرار وزير المالية رقم 78-78 صادر في 30 يونيو 1978.
(2) قرار وزير المالية رقم 77-78 صادر في 29 يونيو 1978.

## م. 55 – هيكل معدلات اعادة التمويل لدى بنك المغرب
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

| | المعدلات الجارى بها العمل في 31 دجنبر 1979 |
|---|---|
| **1. تسهيلات قصيرة الاجل لمؤسسات الائتمان** | |
| أ. الخصم والتأمين العادي للسندات الخصوصية المعدل الاساسي (السند التجاري المسحوب على المغرب – سندات التخزين – تسبيقات على البضائع – السند المالي – قروض الصندوق المغربي للصعقات (1) – قروض التجهيز لمدة سنتين على اقصى حد) | 4,50 |
| الديون المترتبة على الخارج | 3 |
| تسليفات لتمويل الصادرات | 4 |
| السند المثل للتسبيقات على البضائع الممنوحة للمنظمات التعاونية الفلاحية | 3,50 |
| ب. تعبئة سندات الخزينة لمساندة البنوك (الخصم او التسبيق) | |
| سندات لمدة 6 اشهر (معدل المردود الحقيقي) | 4,293 |
| سندات لمدة سنة واحدة (معدل المردود الحقيقي) | 4,438 |
| سندات لمدة 5 سنوات | 6,50 |
| ج. التسبيقات الخاصة (على السندات العمومية او الخصوصية) الممنوحة للبنوك | |
| بدون تطبيق الغرامة | 6 |
| مع تطبيق الغرامة | 12,75 |
| د. اعادة تمويل القروض الممنوحة للمؤسسات المالية (2) | |
| الصندوق الوطني للقرض الفلاحي | 3 |
| صندوق الايداع والتدبير/القرض العقاري والفندقي | 3,50 |
| **ب. قروض متوسطة الاجل الى الاقتصاد** | |
| قروض بنكية متوسطة الاجل | |
| (ضمانة او بدون ضمانة الدولة او – ص. م. ض.) (3) | 4 |
| قروض الصندوق الوطني للقرض الفلاحي المتوسطة الاجل (2) | 3 |
| قروض القرض العقاري والفندقي المتوسطة الاجل | 3,50 |
| قروض صندوق الايداع والتدبير المتوسطة الاجل (سندات صندوق التجهيز القروي) | 4 |
| **ج. مساعدات للدولة** | |
| الى جانب التسبيقات الاتفاقية والقانونية الممنوحة بصورة مجانية، يقدم بنك المغرب للخزينة مساعدات اخرى بالشروط التالية : | |
| تسبيقات على سندات الخزينة (الصندوق الوطني للقرض الفلاحي) | 4,50 |
| تعبئة الكمبيالات الجمركية | 4,50 |
| تسبيقات على السندات المكفولة | 4,50 |
| تسبيقات على سندات (القرض العقاري والفندقي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي، والبنك الوطني للانعاش الاقتصادي والمكتب الوطني للكهرباء) المكتتب فيها من طرف صندوق الايداع والتدبير والمماثلة لحساب الخزينة (4) | 5,50 - 6 - 6,25 - 7,50 |

(1) القروض المدعمة بتوقيع الصندوق المغربي للصعقات.
(2) معدلات تفاضلية ممنوحة في إطار بطاقة إجمالية للخصم مفتوحة من طرف بنك المغرب.
(3) الصندوق المركزي للضمان.
(4) حسب معدل الاصدار.

## م. 56 – هيكل معدلات الفائدة المدينة
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

| | المعدل الجاري به العمل في 31 دجنبر 1979 | | |
|---|---|---|---|
| | الادنى | الاقصى | الوحيد |
| **1. بنوك الودائع** | | | |
| **أ. القروض القصيرة الاجل** | | | |
| القابلة للتعبئة | | | |
| الديون على الخارج | 4,50 | 6 | |
| تسليفات لتمويل الصادرات | 5,50 | 7 | |
| الاوراق التجارية المحبوبة على المغرب | 5,50 | 7,50 | |
| قروض اخرى قصيرة الاجل قابلة للتعبئة | 6 | 8 | |
| غير القابلة للتعبئة | | | |
| قروض المكشوف غير المعينة | * 8 | *10,50 | |
| قروض اخرى قصيرة الاجل غير قابلة للتعبئة | المعدل المطبق على القروض القابلة للتعبئة من نفس النوع مضافا اليه هامش | | |
| * باستثناء اية عمولة | | | |
| الخاصة | | | |
| سندات التخزين محصول الحبوب | | | 5,50 |
| سندات التخزين المتعلقة بمصيرات/الرديين | | | 5,50 |
| سندات التخزين المتعلقة بالارز | | | 5,50 |
| سندات التخزين المتعلقة بالقطن | | | 5,50 |
| قروض الصندوق المغربي للصعقات (1) | | | 6,50 |
| ب. القروض المتوسطة الاجل | | | |
| القابلة للتعبئة | | | |
| كافة القروض | | | 8 |
| غير القابلة للتعبئة | | | |
| كافة القروض | 8,50 | 11 | |
| ج. القروض الطويلة الاجل | | | |
| كافة القروض | معدل يساوي على الاقل المعدل الاقصى للقروض المتوسطة الاجل غير القابلة للتعبئة | | |
| **2. البنك الوطني للانعاش الاقتصادي** | | | |
| القروض المتوسطة الاجل | * 10 | | |
| القروض الطويلة الاجل (أكثر من 7 سنوات) | * 11 | | |

* بارجاع 2 بالنسبة لبعض الاستثمارات الصناعية والسياحية والعقدية (قانون الاستثمارات الصادر بتاريخ 13 غشت 1973)، وفيما يخص القروض للتجهيز السكني يضاف الى هذا الارجاع معدل 1/4 الذي ينص عليه قرار 17 فبراير 1954.

(1) يتعلق الامر بالقروض الحاملة لتوقيع الصندوق المغربي للصعقات. وتضاف الى هذا المعدل الوحيد عمولات محققة من طرف الصندوق ومحددة بنسبة 1 فيما يتعلق بعمليات إعادة التمويل و 1,50 فيما يخص عمليات قبول المراقبة و 1,40 بالنسبة لعمليات قبول العينة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

م. 56 – هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

### 3. الصندوق الوطني للقرض الفلاحي

| نوع العمليات | النظام المعمول به في 31 دجنبر 1979 | المعدل |
|---|---|---|
| 1) القصيرة الاجل | 1. سندات التخزين | 5 |
| | 2. تسليفات للانتاج | |
| | – الحبوب والقطاني | 6 |
| | – عمليات متكاملة (الشمندر وقصب السكر والقطن) | 8 |
| | – قروض اخرى تربية الماشية، الجوامض، زراعة الخضر ...) | 8,50 |
| 2) المتوسطة الاجل | تعاونيات الاصلاح الزراعي : | |
| | 1. تسليفات للاستمرار : | |
| | – للاربع سنوات الاولى | 7 |
| | – للسنة الخامسة | 8 |
| | – فيما بعد | 8,50 |
| | 2. قروض اخرى متوسط الاجل | 8,50 |

م. 56 – هيكل معدلات الفائدة المدينة (تتمة)
(المعدلات السنوية بالنسبة المائوية)

| | القيمة العقارية الكلية | المعدل القانوني | نسبة الفائدة المحسومة | المعدل المطبق |
|---|---|---|---|---|
| **4. القرض العقاري والفندقي** | النظام المعمول به في 31 دجنبر 1979 | | | |
| 1. النظام العام | | | | |
| 1. البناء بقصد السكنى الشخصية | ما يقل او يساوي 150.000 درهم | 12 | 6 | 0 |
| | ما بين 150.000 و 200.000 درهم | 12 | 5 | 7 |
| | ما بين 200.000 و 300.000 درهم | 12 | 2,25 | 9,75 |
| | ما يفوق 300.000 درهم و 500.000 درهم | 12 | لاشيء | 12 |
| 2. القطاع الايجاري | | 12 | لاشيء | 12 |
| 2. النظام العقاري | | | | |
| 1. بناء المحلات التجارية | – | 12 | لاشيء | 12 |
| 2. اقامة المنافع العامة في البقع الارضية | – | 12 | لاشيء | 12 |
| 3. التمزيل المسبق للمتعهدين | – | 12 | لاشيء | 12 |
| 4. شراء دور السكن | ما يقل او يساوي 250.000 درهم | 12 | لاشيء | 12 |
| 3. القروض الفندقية | | | | |
| – قروض مضمونة برهن عقاري | – | 12 | 5 | 7 |
| – لمدة تقل عن 15 سنة | – | 14 | 5 | 9 |
| – لمدة 15 سنة فاكثر | – | | | |
| – قروض مضمونة برهن حيازي لشراء الاثاث والمعدات | – | 12 | 5 | 7 |

| | الدخول السنوية للمقترض | المعدلات |
|---|---|---|
| **5. الخزينة – صندوق الايداع والتدبير** | النظام المعمول به في 31 دجنبر 1979 | |
| السكنى الاقتصادية (1) | | |
| – التسليفات الفردية | – ما يقل عن 12.000 درهم | 4 |
| | – الدخول المتراوحة ما بين 12.000 و 18.000 درهم | 6 |
| – التسليفات الجماعية | – ما يقل عن 12.000 درهم | 3 |
| | – الدخول المتراوحة ما بين 12.000 و 18.000 درهم | 4 |

(1) هذه القروض تقدمها الدولة في الواقع من موارد الميزانية وتوزع بواسطة القرض الشعبي.

م. 57 – أسعار أهم العملات الاجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب (1)
– أسعار التحويل بالدرهم –

| | نهاية مارس 1979 | | نهاية يونيو 1979 | | نهاية شتنبر 1979 | | نهاية دجنبر 1979 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | شراء | بيع | شراء | بيع | شراء | بيع | شراء | بيع |
| 1 فرنك فرنسي | 0,91646 | 0,91922 | 0,90973 | 0,91247 | 0,91856 | 0,92132 | 0,92865 | 0,93145 |
| 1 دولار الولايات المتحدة الامريكية | 3,9329 | 3,9549 | 3,8931 | 3,9150 | 3,7615 | 3,7829 | 3,7280 | 3,7496 |
| 1 جنيه استرليني | 8,1427 | 8,1875 | 8,4350 | 8,4805 | 8,2757 | 8,3209 | 8,3313 | 8,3770 |
| 1 مارك ألماني | 2,1065 | 2,1183 | 2,1071 | 2,1188 | 2,1581 | 2,1700 | 2,1675 | 2,1795 |
| 1 فلوران هولندي | 1,9529 | 1,9638 | 1,9168 | 1,9276 | 1,9467 | 1,9576 | 1,9662 | 1,9772 |
| 100 فرنكات بلجيكية | 13,315 | 13,389 | 13,142 | 13,216 | 13,350 | 13,425 | 13,325 | 13,400 |
| 1 فرنك سويسري | 2,3248 | 2,3378 | 2,3419 | 2,3548 | 2,4211 | 2,4343 | 2,3362 | 2,3493 |
| 1000 ليرة ايطالية | 4,6844 | 4,7105 | 4,6746 | 4,7006 | 4,6901 | 4,7162 | 4,6390 | 4,6652 |
| 100 شيلين نمساوي | 28,731 | 28,891 | 28,633 | 28,793 | 29,977 | 30,141 | 30,116 | 30,281 |
| 100 بسيطة اسبانية | 5,7764 | 5,8076 | 5,8973 | 5,9288 | 5,7093 | 5,7403 | 5,6512 | 5,6823 |
| 100 ين ياباني | 1,8781 | 1,8870 | 1,7900 | 1,8006 | 1,6871 | 1,6973 | 1,5898 | 1,5998 |

(1) يقوم بنك المغرب كذلك في كل يوم عمل بتسعير العملات التالية : الدولار الكندي، الكورونا التشيكية، الكورونا السويدية، الكورونا الدنماركية، الاسكودو البرتغالي، الدينار التونسي، الدينار الكويتي، الريال السعودي ودرهم الامارات العربية المتحدة. كما يقوم البنك كذلك منذ 2 يناير 1979 بتسعير الين الياباني وابتداء من 2 مايو من نفس السنة بتسعير الاوقية الموريتانية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

**مرسوم رقم 2.81.136 بتاريخ 7 ربيع الآخر 1401 (13 يبراير 1981) بتخويل ضمان الدولة للقرض البالغ قدره 100 مليون فرنك سويسرى الممنوح من لدن مجموعة ابناك لفائدة البنك الوطني للانماء الاقتصادى.**

---

ان الوزير الاول ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.59.294 الصادر فى 18 من ربيع الآخر 1379 (21 اكتوبر 1959) بالمصادقة على الاتفاقية المبرمة يوم 30 يوليوز 1959 بين المملكة المغربية والبنك الوطنى للانماء الاقتصادى ؛

وبناء على الفصل 54 من الظهير الشريف رقم 1.76.638 الصادر فى 5 محرم 1397 (27 دجنبر 1976) بمثابة قانون المالية لسنة 1977 ؛

وباقتراح من وزير المالية ،

يرسم ما يلى :

الفصل الاول

يصادق على الاتفاق المضاف الى اصل هذا المرسوم المبرم يوم 4 ربيع الآخر 1401 (10 يبراير 1981) بين المملكة المغربية ومجموعة ابناك دولية قصد ضمان القرض البالغ قدره 100 مليون فرنك سويسرى الممنوح من لدن الابناك المذكورة الى البنك الوطنى للانماء الاقتصادى.

الفصل الثانى

يسند الى وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط فى 7 ربيع الآخر 1401 (13 يبراير 1981).

الامضاء : المعطى بوعبيد.

وقعه بالعطف :

وزير المالية ،

الامضاء : عبد الكامل الرغاى.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

# نصوص خاصة

## الجنسية المغربية

بمقتضى الظهائر الشريفة الصادرة بتاريخ 5 و 8 و 9 صفر 1401 (13 و 16 و 17 دجنبر 1980) تمنح الجنسية المغربية بصفة استثنائية للاجانب الآتية اسماؤهم :

السيدة صفية الحسني الجزائري ، ارملة المرحوم السيد رشيد عبد الكريم الخطابي ، المولودة سنة 1935 بدمشق.

وترفع عن السيدة الحسني الجزائري ، ارملة السيد رشيد عبد الكريم الخطابي قيود الاهلية الخاصة بالمتجنسين.

(ظهير شريف رقم 1.80.463)

***

السيد مصطفى السحيمي ، المولود في 17 يونيه 1943 بالبياض بالجزائر وكذا ابنه القاصر وغير المتزوج : كريم السحيمي ، المولود في 27 اكتوبر 1968 بالجزائر العاصمة.

وترفع عن السيد مصطفى السحيمي قيود الاهلية الخاصة بالمتجنسين.

(ظهير شريف رقم 1.80.464)

السيدة ماما مردم بك ، المولودة في 25 دجنبر 1926 بدمشق.

وترفع عن السيدة ماما مردم بك قيود الاهلية الخاصة بالمتجنسين.

(ظهير شريف رقم 1.80.465)

***

السيد وائل قدري الترجمان ، المولود في 5 نونبر 1925 بالاسكندرية وكذا ابنه القاصر وغير المتزوج : خليل قدري الترجمان ، المولود في فاتح يوليوز 1960 بدمشق.

وترفع عن السيد وائل قدري الترجمان قيود الاهلية الخاصة بالمتجنسين.

(ظهير شريف رقم 1.80.466)

***

السيد حسين عمروش ، المولود سنة 1917 بالاربعاء – الجزائر – وكذا ابناؤه القاصرون :

عمروش سعيد ، المولود في 21 يناير 1970 بالدار البيضاء ؛

عمروش يوسف ، المولود في 8 يناير 1971 بالدار البيضاء ؛

عمروش مراد ، المولود في 13 يبراير 1973 بالدار البيضاء ؛

عمروش خديجة ، المولودة في 20 غشت 1976 بالدار البيضاء.

وترفع عن السيد حسين عمروش قيود الاهلية الخاصة بالمتجنسين.

(ظهير شريف رقم 1.80.467)

## مرسوم رقم 2.81.4 بتاريخ 19 من ربيع الاول 1401 (26 يناير 1981) يعلن انه من المصلحة العمومية بناء محطتين للضخ بالبئرين رقم 1630/8 ورقم 1631/8 وذلك لاجل تزويد مدينة مشرع بلقصيري بالماء الصالح للشرب (اقليم القنيطرة).

ان الوزير الاول ،

بمقتضى الظهير الشريف الصادر بتاريخ 26 من جمادى الآخرة 1370 (3 ابريل 1951) المتعلق بنزع الملكية لاجل المصلحة العمومية والاحتلال المؤقت ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على البحث الذي اجري فيما بين 19 يناير 1977 و 19 مارس 1977 بمكاتب دائرة مشرع بلقصيري ؛

وباقتراح من وزير التجهيز والانعاش الوطني ،

يرسم ما يلي :

### الفصل الاول

يعلن انه من المصلحة العمومية بناء محطتين للضخ بالبئرين رقم 1630/8 و 1631/8 وذلك لاجل تزويد مدينة مشرع بلقصيري بالماء الصالح للشرب (اقليم القنيطرة).

### الفصل الثاني

تنزع بناء على ما ذكر ملكية القطعتين الارضيتين المبينتين في الجدول الآتي والمحددتين بلون احمر في المخطط التجزيئي المضاف الى اصل هذا المرسوم :

| رقم القطعة | رقم الرسم العقاري واسم الملك ومساحته التقريبية | اسماء وعناوين الملاك او المفروض انهم الملاك | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| 1 | الرسم العقاري رقم 17980 ر<br>الملك المدعو « ضيعة سيدي بوجمعة » 16 آ | شركة مساهمة ، ضيعة سيدي بوجمعة ، مقرها الاجتماعي بمشرع بلقصيري<br>المتصرفون :<br>الحاج محمد حكام ؛<br>عبد اللطيف حكام ؛<br>الجيلالي حكام ؛<br>بنعيسى حكام | ارض زراعية سقوية |
| 2 | الرسم العقاري رقم 40099 ر<br>الملك المدعو « نعيمة » 0 آ – 34 س | احمد بن المنصور النجاعي ؛<br>مصطفى بن احمد النجاعي ،<br>القاطنان بسوق ثلاثاء الغرب | كذلك |

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الفصل الثالث. – يفوض في حق نزع الملكية الى المكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

الفصل الرابع. – يعهد بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية الى وزير التجهيز والانعاش الوطني والى مدير المكتب الوطني للماء الصالح للشرب كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 19 من ربيع الاول 1401 (26 يناير 1981).

الامضاء : المعطي بوعبيد.

وقعه بالعطف :
وزير التجهيز والانعاش الوطني ،
الامضاء : محمد الدويري.

**مرسوم رقم 2.81.46 بتاريخ 4 ربيع الآخر 1401 (10 يبراير 1981) بالمصادقة على مقرر المجلس الجماعي لوجدة الصادر بالاذن للجماعة في التخلي بالمراضاة عن قطعة ارضية من الملك الجماعي الخاص للمكتب الوطني المغربي للسياحة.**

ان الوزير الاول ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.76.583 الصادر في 5 شوال 1396 (30 شتنبر 1976) بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي ؛

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في 17 من صفر 1340 (19 اكتوبر 1921) بشأن الملك البلدي ، حسبما وقع تغييره او تتميمه ؛

وبناء على القرار الوزيري الصادر في فاتح جمادى الاولى 1340 (31 دجنبر 1921) بتحديد كيفية تدبير شؤون الملك البلدي ، حسبما وقع تغييره او تتميمه ؛

وبناء على مقرر المجلس الجماعي لوجدة خلال جلسته بتاريخ 5 شوال 1399 (29 غشت 1979) ؛

وباقتراح من وزير الداخلية بعد استشارة وزير المالية ،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

يصادق على مقرر المجلس الجماعي لوجدة الصادر في 5 شوال 1399 (29 غشت 1979) بالاذن لجماعة وجدة في التخلي بالمراضاة للمكتب الوطني المغربي للسياحة عن قطعة ارضية من الملك الجماعي الخاص بالغة مساحتها نحو ستمائة وتسعة (609) أمتار مربعة.

وقد رسمت حدود القطعة المذكورة بلون أحمر في المخطط المضاف الى اصل هذا المرسوم.

الفصل الثاني

ينجز هذا التخلي على اساس مائة وثمانين (180) درهما للمتر المربع اى بثمن اجمالي قدره مائة وتسعة آلاف وستمائة وعشرون (109.620) درهما.

الفصل الثالث

يسند الى رئيس المجلس الجماعي لوجدة تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 ربيع الآخر 1401 (10 يبراير 1981).

الامضاء : المعطي بوعبيد.

وقعه بالعطف :
وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصري.

**مرسوم رقم 2.81.47 بتاريخ 4 ربيع الآخر 1401 (10 يبراير 1981) بالمصادقة على مقرر المجلس الجماعي لوجدة الصادر بالاذن لجماعة وجدة في التخلي بالمراضاة للدولة عن قطعة ارضية من الملك الجماعي الخاص.**

ان الوزير الاول ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.76.583 الصادر في 5 شوال 1396 (30 شتنبر 1976) بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي ؛

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في 17 من صفر 1340 (19 اكتوبر 1921) بشأن الملك البلدي ، حسبما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبناء على القرار الوزيري الصادر في فاتح جمادى الاولى 1340 (31 دجنبر 1921) بتحديد كيفية تدبير شؤون الملك البلدي ، حسبما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبناء على مقرر المجلس الجماعي لوجدة خلال جلسته بتاريخ 6 ربيع الآخر 1400 (23 يبراير 1980) ؛

وباقتراح من وزير الداخلية بعد استشارة وزير المالية ،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

يصادق على مقرر المجلس الجماعي لوجدة الصادر في 6 ربيع الآخر 1400 (23 يبراير 1980) بالاذن لجماعة وجدة في التخلي بالمراضاة للدولة عن قطعة ارضية من الملك الجماعي الخاص تبلغ مساحتها نحو الف (1.000) متر مربع وتفصل عن الملك المدعو « ميرنيجر » الحامل رسمه العقاري رقم 11806/0.

وقد رسمت حدود القطعة المذكورة بلون أحمر في المخطط المضاف الى أصل هذا المرسوم.

الفصل الثاني

ينجز هذا التخلي بثمن قدره مائتان وثمانون (280) درهما للمتر المربع أي بثمن اجمالي قدره مائتان وثمانون الف (280.000) درهم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الفصل الثالث

يسند الى رئيس المجلس الجماعي لوجدة تنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط فى 4 ربيع الآخر 1401 (10 يبراير 1981).

الامضاء : المعطى بوعبيد.

وقعه بالعطف :
وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصرى.

---

**مرسوم رقم 2.81.78 بتاريخ 4 ربيع الآخر 1401 (10 يبراير 1981) بالمصادقة على مقرر المجلس الجماعي لبوعرفة (اقليم فجيج) الصادر بالاذن للجماعة القروية أن تنوت بقعة أرضية من الملك الجماعي الخاص لفائدة البنك الشعبي.**

ان الوزير الاول ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.76.583 الصادر فى 5 شوال 1396 (30 شتنبر 1976) بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي ؛

وبمقتضى الظهير الصادر فى 26 من شوال 1373 (28 يونيه 1954) ، المتعلق بأملاك الجماعات القروية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.58.1341 الصادر فى 25 من رجب 1378 (4 يبراير 1959) بتحديد كيفية تدبير شؤون أملاك الجماعات القروية ؛

وبناء على مداولات المجلس الجماعي لبوعرفة فى جلسته بتاريخ 25 من ذى القعدة 1398 (27 أكتوبر 1978) ؛

وباقتراح من وزير الداخلية بعد استشارة وزير المالية ،

يرسم ما يلى :

الفصل الاول

يصادق على مقرر المجلس القروى لجماعة بوعرفة الصادر فى 24 من ذى القعدة 1398 (27 أكتوبر 1978) بالاذن للجماعة المعنية فى التخلى بالمراضاة لفائدة البنك الشعبى ببوعرفة عن قطعة أرضية من الملك القروى الخاص مساحتها ألف ومائتان وخمسون مترا مربعا (1.250 م2).

وقد رسمت حدود القطعة المذكورة بلون أحمر فى المخطط المضاف الى أصل هذا المرسوم.

الفصل الثانى

ينجز هذا التخلى بثمن اجمالى قدره ثلاثة وأربعون ألفا وسبعمائة وخمسون (43.750) درهما اى على اساس 35 درهما للمتر المربع.

الفصل الثالث

يسند الى رئيس المجلس الجماعي لبوعرفة تنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط فى 4 ربيع الآخر 1401 (10 يبراير 1981).

الامضاء : المعطى بوعبيد.

وقعه بالعطف :
وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصرى.

---

**مرسوم رقم 2.81.48 بتاريخ 4 ربيع الآخر 1401 (10 يبراير 1981) بالمصادقة على مقرر المجلس الجماعي لفاس الصادر بالاذن للجماعة فى التخلى بالمراضاة عن قطعة أرضية من الملك الجماعي الخاص للوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بفاس.**

ان الوزير الاول ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.76.583 الصادر فى 5 شوال 1396 (30 شتنبر 1976) بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي ؛

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر فى 17 من صفر 1340 (19 أكتوبر 1921) بشأن الملك البلدى ، حسبما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبناء على القرار الوزيرى الصادر فى فاتح جمادى الاولى 1340 (31 دجنبر 1921) بتحديد كيفية تدبير شؤون الملك البلدى ، حسبما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبناء على مداولة المجلس الجماعي لفاس خلال جلسته بتاريخ 13 من شوال 1399 (5 شتنبر 1979) ؛

وباقتراح من وزير الداخلية بعد استشارة وزير المالية ،

يرسم ما يلى :

الفصل الاول

يصادق على مقرر المجلس الجماعي لفاس الصادر فى 13 من شوال 1399 (5 شتنبر 1979) بالاذن للجماعة فى التخلى بالمراضاة للوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بفاس عن قطعة أرضية من الملك الجماعي الخاص بالثة مساحتها نحو ثلاثة وعشرين مترا مربعا وخمسة وعشرين دسيمترا (23،25) تفصل عن الملك الحامل رسمه العقارى رقم F/11186.

وقد رسمت حدود القطعة المذكورة بلون أحمر فى المخطط المضاف الى أصل هذا المرسوم.

الفصل الثانى

ينجز هذا التخلى على أساس سبعمائة (700) درهم أى بثمن اجمالى قدره ستة عشر ألفا ومائتان وخمسة وسبعون (16.275) درهما.

الفصل الثالث

يسند الى رئيس المجلس الجماعي لفاس تنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط فى 4 ربيع الآخر 1401 (10 يبراير 1981).

الامضاء : المعطى بوعبيد.

وقعه بالعطف :
وزير الداخلية ،
الامضاء : ادريس البصرى.

---

**مرسوم رقم 2.81.49 بتاريخ 4 ربيع الآخر 1401 (10 يبراير 1981) بالمصادقة على مقرر المجلس الجماعي لسلا الصادر بالاذن لجماعة سلا (عمالة الرباط وسلا) فى اقتناء قطعة ارضية من ملك الدولة الخاص.**

ان الوزير الاول ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.76.583 الصادر فى 5 شوال 1396 (30 شتنبر 1976) بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في 17 من صفر 1340 (19 اكتوبر 1921) بشأن الملك البلدي ، حسبما وقع تغييره او تتميمه ؛

وبناء على القرار الوزيري الصادر في فاتح جمادى الاولى 1340 (31 دجنبر 1921) بتحديد كيفية تدبير شؤون الملك البلدي ، حسبما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبناء على مقرر المجلس الجماعي لسلا خلال اجتماعه بتاريخ 11 من جمادى الآخرة 1399 (9 مايو 1979) ؛

وباقتراح من وزير الداخلية بعد استشارة وزير المالية ،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

يصادق على مقرر المجلس الجماعي لسلا الصادر في 11 من جمادى الآخرة 1399 (9 مايو 1979) بالاذن لجماعة سلا (عمالة الرباط وسلا) في اقتناء قطعة أرضية في ملك الدولة الخاص بالغة مساحتها نحو ألف ومائتين (1.200) متر مربع تخرج من ملك الدولة الحامل رسمه العقاري رقم 34657.

وقد رسمت حدود القطعة المذكورة بلون أحمر في المخطط المضاف الى أصل هذا المرسوم.

الفصل الثاني

ينجز هذا الاقتناء بثمن اجمالي قدره مائة وثمانون الف (180.000) درهم أي على أساس مائة وخمسين (150) درهما للمتر المربع.

الفصل الثالث

يسند الى رئيس المجلس الجماعي لسلا تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 4 ربيع الآخر 1401 (10 يبراير 1981).

الامضاء : المعطي بوعبيد.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية ،

الامضاء : ادريس البصري.

## مرسوم رقم 2.81.79 بتاريخ 6 ربيع الآخر 1401 (12 يبراير 1981) بالمصادقة على مقرر المجلس الجماعي لسلا الصادر بالاذن لجماعة سلا (عمالة الرباط وسلا) في اقتناء قطعة ارضية من الاملاك الموقوفة.

ان الوزير الاول ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.76.583 الصادر في 5 شوال 1396 (30 شتنبر 1976) بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم الجماعي ؛

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر في 17 من صفر 1340 (19 اكتوبر 1921) بشأن الملك البلدي ، حسبما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبناء على القرار الوزيري الصادر في فاتح جمادى الاولى 1340 (31 دجنبر 1921) بتحديد كيفية تدبير شؤون الملك البلدي ، حسبما وقع تغييره أو تتميمه ؛

وبناء على مقرر المجلس الجماعي لسلا خلال اجتماعه بتاريخ 20 من جمادى الاولى 1398 (28 ابريل 1978) ؛

وباقتراح من وزير الداخلية بعد استشارة وزير المالية ،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

يصادق على مقرر المجلس الجماعي لسلا الصادر بتاريخ 20 من جمادى الاولى 1398 (28 أبريل 1978) بالاذن لجماعة سلا (عمالة الرباط وسلا) في اقتناء قطعة ارضية من الاملاك الموقوفة بالغة مساحتها نحو أربعة وخمسين ألفا وسبعمائة وستة (54.706) أمتار وكائنة بحي سيدي موسى بسلا.

وقد رسمت القطعة الارضية المذكورة في المخطط المضاف الى هذا المرسوم.

الفصل الثاني

ينجز هذا الاقتناء بثمن اجمالي قدره ستمائة وستة وخمسون ألفا وأربعمائة واثنان وسبعون (656.472) درهما أي على اساس اثني عشر (12) درهما للمتر المربع.

الفصل الثالث

يسند الى رئيس المجلس الجماعي لسلا تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 6 ربيع الآخر 1401 (12 يبراير 1981).

الامضاء : المعطي بوعبيد.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية ،

الامضاء : ادريس البصري.

## قرار لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 152.81 بتاريخ 23 من محرم 1401 (فاتح دجنبر 1980) بالقبول لتسويق بذور الذرة والارز

ان وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.69.169 الصادر في 10 جمادى الاولى 1389 (25 يوليوز 1969) بتنظيم انتاج وتسويق البذور والاغراس حسبما وقع تغييره وتتميمه بالظهير الشريف رقم 1.76.472 الصادر في 5 شوال 1397 (19 شتنبر 1977) بمثابة قانون ولاسيما الفصول 1 و 2 و 5 منه ؛

وبناء على قرار وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 860.75 الصادر في 8 شوال 1397 (22 شتنبر 1977) بالمصادقة على النظام التقني المتعلق بانتاج ومراقبة وتعبئة واعتماد بذور القمح والشعير والخرطال والارز ؛

وبناء على قرار وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي رقم 859.75 الصادر في 8 شوال 1397 (22 شتنبر 1977) بالمصادقة على النظام التقني المتعلق بانتاج ومراقبة وتعبئة واعتماد بذور الذرة ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

تقبل مؤسسة عبد السلام واملاح مشيش العلمي ، الكائنة بطريق 206 ، الحي الصناعي ، القنيطرة لتسويق بذور الذرة والارز.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الفصل الثاني

طبقا للفصل الثاني من قرار المصادقة على النظام التقني المشار اليه اعلاه تلزم مؤسسة عبد السلام واملاح مشيش العلمي بأن تصرح شهريا لمديرية وقاية النباتات والمراقبات التقنية وزجر الغش التابعة لوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي بالكميات الداخلة والخارجة والمدخرات المتوفرة من البذور المذكورة.

الفصل الثالث

يمكن سحب رخصة القبول في حالة المخالفة للتشريع والنظام المتعلقين بتسويق البذور.

الفصل الرابع

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 23 من محرم 1401 (فاتح دجنبر 1980).

الامضاء : عبد اللطيف الفيساسي.

## قرار لوزير التجهيز والانعاش الوطني رقم 20.81 بتاريخ 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980) بتعيين آمرين مساعدين بالدفع ونوابهم

ان وزير التجهيز والانعاش الوطني ،

بناء على الفصلين 5 و 64 من المرسوم الملكي رقم 330.66 الصادر في 10 محرم 1387 (21 ابريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العمومية كما وقع تغييره بالمرسوم رقم 2.79.512 بتاريخ 26 من جمادى الآخرة 1400 (12 مايو 1980) ؛

وبعد موافقة وزير المالية ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يعين الموظفون الآتية اسماؤهم آمرين مساعدين ونوابا لهم بأداء النفقات المفوضة اليهم من لدن وزير التجهيز والانعاش الوطني برسم الميزانية التابعة لهذه الوزارة :

| العمالات والاقاليم | الآمرون المساعدون بالدفع | النواب | المحاسبون المكلفون |
|---|---|---|---|
| لمجموع تراب المملكة | السيد عبد العزيز مزيان ، مدير الطرق ، الرباط | السادة : امحمد القرموني وعبد العالي اولحاج وعبد القادر بن عبد الواحد ، مهندسون | محصل المالية بالرباط |
| الرباط والخميسات والقنيطرة | السيد احمد لعريني ، رئيس مقاطعة الرباط | السادة : امحمد القرموني ومحمد بشيري ويوسف بوعيسى ، مهندسون | محصل المالية بالرباط |
| القنيطرة | السيد امبارك موجان ، رئيس مقاطعة القنيطرة | السادة : محمد الاوزعي وعسو بطلي والمختار مناوى ، مهندسون | محصل المالية بالقنيطرة |
| مكناس والرشيدية | السيد عبد الرحيم عزاوى ، رئيس مقاطعة مكناس | السيدان : محمد الكوش وقدور بلعيش ، مهندسان | محصل المالية بمكناس |
| فاس وبولمان وتاونات | السيد محمد حصاد ، رئيس مقاطعة فاس | السيدان : محمد سبتي واحمد بنعمارة ، مهندسان | محصل المالية بفاس |
| تطوان وطنجة وشفشاون | السيد الشافعي بالمقدم ، رئيس مقاطعة تطوان | السادة : محمد غرباوى ومحمد الصوردو ومحمد نصر الدين ، مهندسون | محصل المالية بتطوان |
| تازة والحسيمة | السيد لحسن عياش ، رئيس مقاطعة تازة | السيدان : الهيلالي القرشي والمعطي ساهل ، مهندسان | محصل المالية بتازة |
| الناضور | السيد عمر أكلاوى ، رئيس مقاطعة الناضور | السيد محمد لمديغرى ، مهندس | محصل المالية بالناضور |
| وجدة وفكيك والناضور | السيد عبد النبي رميلي ، رئيس مقاطعة وجدة | السيدان : محبوب البكاى وعبد الرحمان لحلو ، مهندسان | محصل المالية بوجدة |
| بالدار البيضاء وابن سليمان وسطات | السيد محمد حلاب ، رئيس مقاطعة الدار البيضاء | السادة : احمد العرايشي ومحمد بلمجدوب واحمد صابر ، مهندسون | مكتب الاداءات الجهوي التابع للخزينة بالدار البيضاء |
| سطات | السيد محمد لمجدوب ، رئيس مقاطعة سطات | السيدان : امحمد آيت حمو واحمد مليانى ، مهندسان | محصل المالية بسطات |
| الجديدة | السيد محمد الهادى الجبلى ، رئيس مقاطعة الجديدة | السادة : عبد الرحيم رناق والمصطفى بدوى ومحمد الايوبي ، مهندسون | محصل المالية بالجديدة |
| آسفي | السيد محمد سجيب ، رئيس مقاطعة آسفي | السيدان : عمر اجبلى وعبد الرحيم النوعبى ، مهندسان | محصل المالية بآسفي |
| بني ملال وخريبكة وازيلال | السيد احمد حيمدى ، رئيس مقاطعة بني ملال | السيدان : امحمد اهناش ومحمد القضى ، مهندسان | محصل المالية ببني ملال |
| مراكش وورزازات وقلعة السراغنة | السيد احمد الاديب ، رئيس مقاطعة مراكش | السيدان : محمد عز الدين عافرى وعبد الغني خلدون ، مهندسان | محصل المالية بمراكش |
| اكادير وطاطا وتيزنيت وطنطان | السيد محمد علالي ، رئيس مقاطعة اكادير | السادة : محمد ازريول ولحسن مولودى وعبد الواحد اجبيلو واحمد فؤاد بلقزيز ، مهندسون | محصل المالية باكادير |
| تيزنيت وطنطان وكلميم | السيد محمد أزريول ، رئيس مقاطعة تزنيت | السادة : محمد دردار وعيسى بحضيه ومصطفى الزيوى ومحمد تفال ، مهندسون | محصل المالية بتيزنيت |
| العيون والسمارة | السيد بنشعيب الخياط ، رئيس مقاطعة العيون | السادة : علي آيت خابا ورشيد هاشمي ويوشعيب العبقرى ، مهندسون | محصل المالية بالعيون |
| وبوجدور | | | |
| الدار البيضاء والرباط | السيد احمد لعريني ، رئيس مقاطعة الطريق السيار الذاهبة من الدار البيضاء الى الرباط ، الرباط | السيدان : محمد حلاب واحمد صابر ، مهندسان | محصل المالية بالرباط |
| وادي الذهب | السيد فريد الشرفاوى ، رئيس مقاطعة الداخلة | السيد عبد المالك بن تواخيت ، مهندس | محصل المالية بالداخلة |
| الرشيدية | السيد حجاج حجير ، رئيس مقاطعة الرشيدية | السيد الخلافة يوسفي ، مهندس | محصل المالية بالرشيدية |
| ورزازات | السيد عبد الغني خلدون ، رئيس مقاطعة ورزازات | السيد الهاشمي انميرة ، مهندس | محصل المالية بورزازات |

الفصل الثاني. – ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية وينسخ القرار رقم 1371.77 الصادر في 13 من ذي الحجة 1397 (25 نونبر 1977).

وحرر بالرباط في 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980).

الامضاء : محمد الدويري.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

**قرار لوزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية رقم 18.81 بتاريخ 25 من صفر 1401 (2 يناير 1981) يغير القرار رقم 1124.79 بتاريخ فاتح ذي الحجة 1399 (23 أكتوبر 1979) بتفويض الامضاء.**

ان وزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ،

بناء على قرار وزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية رقم 1124.79 بتاريخ فاتح ذي الحجة 1399 (23 اكتوبر 1979) بالتفويض في الامضاء ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يغير كما يلي الفصل الاول من القرار رقم 1124.79 بتاريخ فاتح ذي الحجة 1399 (23 أكتوبر 1979) المشار اليه أعلاه :

« الفصل الاول. – يسند الى الموظفين الآتية اسماؤهم .....

.....

التراب الوطني للمملكة :

.....

– عن قسم التكوين المهني والشؤون الاجتماعية : الى السيد بلبشير ميمون ، رئيس القسم المذكور.

.....

(الباقي بدون تغيير).

الفصل الثاني

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 25 من صفر 1401 (2 يناير 1981).

الامضاء : المعجوبي احرضان.

الوزير الاول ،

الامضاء : المعطي بوعبيد.

**قرار لوزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية رقم 19.81 بتاريخ 28 من صفر 1401 (5 يناير 1981) يغير ويتمم القرار رقم 476.80 بتاريخ 3 جمادى الاولى 1400 (20 مارس 1980) بتفويض الامضاء.**

ان وزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ،

بناء على قرار وزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية رقم 476.80 بتاريخ 3 جمادى الاولى 1400 (20 مارس 1980) بالتفويض في الامضاء ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يغير ويتمم كما يلي الفصل الاول من القرار رقم 476.80 بتاريخ 3 جمادى الاولى 1400 (20 مارس 1980) المشار اليه أعلاه :

« الفصل الاول. – يسند الى الاشخاص الآتية اسماؤهم

« التفويض المستمر .....

« ..... والاعوان التابعون لسلطتهم

.....

« 3 – فيما يخص المندوبية الجهوية بطنجة : السيد الرداوي قدور ، النائب الجهوي واذا تغيب أو عاقه عائق السادة : بلعوشي عبد المجيد ، رئيس مصلحة البريد والشؤون العامة واحمد فارس ، المفتش الاقليمي بتطوان وعنيقد مصطفى ، المفتش الاقليمي بالشاون.

« .....

« 5 – فيما يخص النيابة الجهوية بفاس : السيد حلي محمد ، النائب الاقليمي واذا تغيب أو عاقه عائق السادة : هلال حميد ، رئيس مصلحة البريد والشؤون العامة ، وصنديد عبد الكريم ، رئيس مصلحة المواصلات السلكية واللاسلكية وسلوان علي ، المفتش الاقليمي بتازة والشمادي لحسن ، المفتش الاقليمي بالحسيمة وازهاري محمد ، المفتش الاقليمي بتاونات واينغاون أحمد ، المفتش الاقليمي بميسور.

« .....

« 8 – فيما يخص النيابة الجهوية بوجدة : السيد عبد الوهاب الغومري ، النائب الجهوي واذا تغيب أو عاقه عائق السادة : العتيكي بوفلجة ، رئيس مصلحة البريد والشؤون العامة ، ومصطادي بالعيد ، رئيس مصلحة المواصلات السلكية واللاسلكية ، وأحمد المهدي ، المفتش الاقليمي بالناضور وزالغ ميمون ، المفتش الاقليمي ببوعرفة.

« 9 – فيما يخص النيابة الجهوية ببني ملال : السيد محمد الجبالي ، النائب الجهوي واذا تغيب أو عاقه عائق السادة : بن الوركة احمد ، رئيس مصلحة البريد والشؤون العامة ، وبوتقرابت محمد ، المفتش الاقليمي بازيلال وباعمر عبد الحق ، المفتش الاقليمي بخريبكة.

« 10 – فيما يخص النيابة الجهوية بالعيون : السيد الطاهر علوي مولاي الحسن ، النائب الجهوي واذا تغيب أو عاقه عائق السيدان : أسادينى أحمد ، رئيس مصلحة البريد والشؤون العامة وأحداف أحمد ، رئيس مصلحة المواصلات السلكية واللاسلكية.

« 11 – فيما يخص النيابة الجهوية بسطات : السيد الصوانحي بوزكري ، النائب الجهوي واذا تغيب أو عاقه عائق السيدان : الغزالي عبد الرحمان ، رئيس مصلحة البريد والشؤون العامة ومسلم الجيلالي ، المفتش الاقليمي ببن سليمان.

« 12 – فيما يخص النيابة الجهوية بالقنيطرة : السيد الدوالي بوشعيب ، النائب الجهوي واذا تغيب أو عاقه عائق السادة : بوسحابا محمدين ، رئيس مصلحة البريد والشؤون العامة ، والعنكري المصطفى ، رئيس مصلحة المواصلات السلكية واللاسلكية وأميرة محمد ، المفتش الاقليمي بالخميسات.

« .....

« 14 – فيما يخص النيابة الجهوية بالداخلة : السيد فتحي أحمد ، النائب الجهوي. »

الفصل الثاني

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 28 من صفر 1401 (5 يناير 1981).

الامضاء : المعجوبي احرضان.

الوزير الاول ،

الامضاء : المعطي بوعبيد.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## قرار لوزير التجارة والصناعة رقم 52.81 بتاريخ 8 ربيع الاول 1401 (15 يناير 1981) بتفويض الامضاء.

ان وزير التجارة والصناعة ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.79.77 الصادر في 30 من ربيع الآخر 1399 (29 مارس 1979) بتعيين أعضاء الحكومة ؛

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.57.068 الصادر في 9 رمضان 1376 (10 اكتوبر 1957) بالتفويض في امضاء الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة ، حسبما وقع تغييره أو تتميمه ولاسيما الفصل الاول منه ؛

وبناء على القرار المؤرخ في 7 جمادى الاولى 1350 (20 شتنبر 1931) ، بتنظيم التعويضات عن مصاريف التنقل والقيام بمأموريات ولاسيما الفصل 20 منه ، حسبما وقع تغييره بالمرسوم رقم 2.73.312 المؤرخ في 10 صفر 1394 (5 مارس 1974) ،

يقرر ما يلي :

### الفصل الاول

يفوض الى السيد عبد الحميد بناني سميرس ، الكاتب العام لوزارة التجارة والصناعة والسيد امحمد لخصاصي ، رئيس مديرية الشؤون الادارية ، الامضاء أو التأشير باسم وزير التجارة والصناعة على أوامر القيام بالمأموريات داخل تراب المملكة من لدن الموظفين التابعين لوزارة التجارة والصناعة.

### الفصل الثاني

يفوض الى السادة عمر العمراوي ، مدير الصناعة والطاهر المصمودي ، مدير التجارة الداخلية وحسن أبو ايوب ، مدير التجارة الخارجية ، الامضاء أو التأشير باسم وزير التجارة والصناعة على اوامر القيام بالمأموريات داخل تراب المملكة عندما يتعلق الامر بالموظفين والاعوان التابعين لمديرياتهم.

### الفصل الثالث

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 8 ربيع الاول 1401 (15 يناير 1981).

الامضاء : عز الدين جسوس.

الوزير الاول ،

الامضاء : المعطي بوعبيد.

## قرار لوزير الطاقة والمعادن رقم 30.81 بتاريخ 15 من ربيع الاول 1401 (22 يناير 1981) تمدد بموجبه لاربع سنوات رخصة البحث عن مواد الهيدروكاربور المسماة « بودنيب ».

ان وزير الطاقة والمعادن ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.58.227 الصادر بتاريخ 4 محرم 1378 (21 يوليوز 1958) بمثابة قانون للبحث عن حقول الهيدروكاربور واستغلالها ، ولاسيما الفصلين 18 و 20 منه ؛

وبمقتضى الظهير الشريف الصادر بتاريخ 9 رجب 1370 (16 ابريل 1951) بسن نظام للمناجم ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على قرار وزير التجارة والصناعة والمعادن والملاحة التجارية رقم 75.66 الصادر يوم 4 محرم 1395 (17 يناير 1975) الذي يمنح لمكتب الابحاث والمساهمات المعدنية رخصة البحث عن مواد الهيدروكاربور المسماة « بودنيب » ؛

ونظرا لطلب تمديد هذه الرخصة الموجه من طرف مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية برسالته رقم 12 بتاريخ 24 من صفر 1399 (23 يناير 1979) ونظرا لنشر الاعلان عن المساحة المتخلى عنها لتمديد هذه الرخصة بالجريدة الرسمية عدد 3462 بتاريخ 8 ربيع الآخر 1399 (7 مارس 1979) ،

يقرر ما يلي :

### الفصل الاول

تمدد رخصة البحث عن مواد الهيدروكاربور المسماة « بودنيب » أربع سنوات ابتداء من تاريخ 30 من ربيع الاول 1399 (27 يبراير 1979)

### الفصل الثاني

تحدد المساحة 3.743 كلم2 المحتفظ بها كما هي مبينة في الخريطة المضافة الى أصل هذا القرار كالتالي :

أ) بالخطوط المستقيمة الرابطة على التوالي النقطة 1 وما يليها الى النقطة 20 من احداثيات « لامبير » شمال المغرب التالية :

| النقط | X | Y |
|---|---|---|
| 1 | 625.000 | 155.000 |
| 2 | 710.000 | 155.000 |
| 3 | 710.000 | 132.000 |
| 4 | 700.000 | 132.000 |
| 5 | 700.000 | 130.000 |
| 6 | 690.000 | 130.000 |
| 7 | 690.000 | 126.000 |
| 8 | 680.000 | 126.000 |
| 9 | 680.000 | 122.000 |
| 10 | 670.000 | 122.000 |
| 11 | 670.000 | 119.000 |
| 12 | 662.000 | 119.000 |
| 13 | 662.000 | 110.000 |
| 14 | 620.000 | 110.000 |
| 15 | 620.000 | 117.000 |
| 16 | 610.000 | 117.000 |
| 17 | 610.000 | 118.000 |
| 18 | 605.000 | 118.000 |
| 19 | 605.000 | 150.000 |
| 20 | 625.000 | 150.000 |

ب) بالخط المستقيم الرابط بين النقطة 20 والنقطة 1.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الفصل الثالث

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويرسل الى الملاك والى المحافظة للاملاك العقارية بمكناس.

وحرر بالرباط في 15 من ربيع الاول 1401 (22 يناير 1981).

الامضاء : موسى السعدي.

نظام المياه

## اعلانات باجراء بحث

بموجب قرار أصدره مدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 84.81 بتاريخ 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980) سيجرى بمكاتب دائرة تارودانت لمدة شهر ابتداء من 8 جمادى الاولى 1401 (15 مارس 1981) بحث عمومي عن مشروع اخذ الماء بواسطة المضخة من طبقة المياه الجوفية ، ويبلغ الصب المستمر الذى سيؤخذ 5،28 لترا فى الثانية ، وذلك لفائدة الحاج اعلى بن الحاج الحسن قيوخ ، من اجل سقي الملك المسجل والذى يحتوى على 52،8010 هكتارا ، الكائن بدوار حنصلة ، جماعة قروية احمر ، دائرة تارودانت (اقليم أكادير).

***

بموجب قرار أصدره مدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 85.81 بتاريخ 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980) سيجرى بمكاتب دائرة تارودانت لمدة شهر ابتداء من 8 جمادى الاولى 1401 (15 مارس 1981) بحث عمومي عن مشروع اخذ الماء بواسطة المضخة من طبقة المياه الجوفية ، ويبلغ الصب المستمر الذى سيؤخذ 6،96 لترا فى الثانية ، وذلك لفائدة الجوهرى الحاج ميلود ، من اجل سقي الملك الغير المسجل والذى يحتوى على 69،10 هكتار ، الكائن بدوار الطالعة ، جماعة احمر ، دائرة تارودانت (اقليم أكادير).

***

بموجب قرار أصدره مدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 86.81 بتاريخ 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980) سيجرى بمكاتب دائرة تارودانت لمدة شهر ابتداء من 8 جمادى الاولى 1401 (15 مارس 1981) بحث عمومي عن مشروع اخذ الماء بواسطة المضخة من طبقة المياه الجوفية ، ويبلغ الصب المستمر الذى سيؤخذ 5 لترات فى الثانية ، وذلك لفائدة الحاج محمد بن الحاج عبد الله بن مدني ، من اجل سقي الملك الغير المسجل والذى يحتوى على 50 هكتارا ، الكائن بدوار اولاد مسعود ، جماعة افريجه ، دائرة تارودانت (اقليم أكادير).

بموجب قرار أصدره مدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 87.81 بتاريخ 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980) سيجرى بمكاتب دائرة تارودانت لمدة شهر ابتداء من 8 جمادى الاولى 1401 (15 مارس 1981) بحث عمومي عن مشروع اخذ الماء بواسطة المضخة من طبقة المياه الجوفية ، ويبلغ الصب المستمر الذى سيؤخذ 2،60 لترا فى الثانية ، وذلك لفائدة الجبهة عبد السلام بن حماد ، من اجل سقي الملك الغير المسجل والذي يحتوى على 26 هكتارا ، الكائن بدوار حجاج ، جماعة ست الكردان ، دائرة اولاد تايمة (اقليم أكادير).

***

بموجب قرار أصدره مدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 88.81 بتاريخ 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980) سيجرى بمكاتب دائرة تارودانت لمدة شهر ابتداء من 8 جمادى الاولى 1401 (15 مارس 1981) بحث عمومي عن مشروع اخذ الماء بواسطة المضخة من طبقة المياه الجوفية ، ويبلغ الصب المستمر الذى سيؤخذ 2،60 لترا فى الثانية ، وذلك لفائدة صياف التهامي ، من اجل سقي الملك الغير المسجل والذى يحتوى على 26 هكتارا ، الكائن بدوار البرج ، جماعة قروية اولاد برحيل ، دائرة تارودانت (اقليم أكادير).

***

بموجب قرار أصدره مدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 89.81 بتاريخ 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980) سيجرى بمكاتب دائرة تارودانت لمدة شهر ابتداء من 8 جمادى الاولى 1401 (15 مارس 1981) بحث عمومي عن مشروع اخذ الماء بواسطة المضخة من طبقة المياه الجوفية ، ويبلغ الصب المستمر الذى سيؤخذ 2،50 لترا فى الثانية وذلك لفائدة الكريش بومهدى من أجل سقي الملك الغير المسجل والذى يحتوى على 25 هكتارا ، الكائن بدوار آيت عمارة ، جماعة احمر ، دائرة تارودانت ، (اقليم أكادير).

***

بموجب قرار أصدره مدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 90.81 بتاريخ 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980) سيجرى بمكاتب دائرة تارودانت لمدة شهر ابتداء من 8 جمادى الاولى 1401 (15 مارس 1981) بحث عمومي عن مشروع اخذ الماء بواسطة المضخة من طبقة المياه الجوفية ، ويبلغ الصب المستمر الذى سيؤخذ 3،27 لترا فى الثانية ، وذلك لفائدة الولتيتى مولاى محمد ، من اجل سقي الملك المسجل والذى يحتوى على 32،70 هكتارا ، الكائن بدوار الاصباط ، جماعة احد اكلى ، دائرة تارودانت (اقليم أكادير).

***

بموجب قرار أصدره مدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة رقم 91.81 بتاريخ 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980)

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

سيجرى بمكاتب دائرة تارودانت لمدة شهر ابتداء من 8 جمادى الاولى 1401 (15 مارس 1981) بحث عمومي عن مشروع اخذ الماء بواسطة المضخة من طبقة المياه الجوفية ، ويبلغ الصب المستمر الذى سيؤخذ 4 لترات فى الثانية ، وذلك لفائدة شركة التنمية الفلاحية من اجل سقى الملك المسجل والذى يحتوى على 40 هكتارا ، الكائن بدوار آيت قاسم ، جماعة افريجة ، دائرة تارودانت (اقليم أكادير).

***

بموجب قرار أصدره مدير المكتب الجهوى للاستثمار الفلاحى لسوس ماسة رقم 92.81 بتاريخ 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980) سيجرى بمكاتب دائرة تارودانت لمدة شهر ابتداء من 8 جمادى الاولى 1401 (15 مارس 1981) بحث عمومي عن مشروع اخذ الماء بواسطة المضخة من طبقة المياه الجوفية ، ويبلغ الصب المستمر الذى سيؤخذ 2،90 لترا فى الثانية ، وذلك لفائدة السعيدى محمد ، من اجل سقى الملك الغير المسجل والذى يحتوى على 29 هكتارا ، الكائن بدوار آيت زيتان ، جماعة احمر ، دائرة تارودانت (اقليم أكادير).

***

بموجب قرار أصدره مدير المكتب الجهوى للاستثمار الفلاحى لتادلة رقم 93.81 بتاريخ 2 صفر 1401 (10 دجنبر 1980) سيجرى بمكاتب دائرة الفقيه بن صالح لمدة شهر ابتداء من 23 ربيع الآخر 1401 (فاتح مارس 1981) بحث عمومي عن مشروع اخذ الماء بواسطة المضخة من طبقة المياه الجوفية ، ويبلغ الصب المستمر الذى سيؤخذ 20 لترا فى الثانية ، وذلك لفائدة الزعراطى محمد ، من اجل سقى الملك الغير المسجل والذى يحتوى على 27 هكتارا و 72 آرا و 59 سنتيارا الكائن بدوار اولاد بوخدو ، جماعة بنى عمير ، دائرة الفقيه بن صالح (اقليم بنى ملال).

# نظام موظفى الادارات العمومية

## نصوص عامة

**مرسوم رقم 2.80.412 بتاريخ 2 ربيع الاول 1401 (9 يناير 1981) بتتميم المرسوم رقم 2.77.74 الصادر فى 12 من صفر 1397 (2 فبراير 1977) بتخويل منحة التقنية لبعض اصناف الموظفين.**

ان الوزير الاول ،

بناء على المرسوم رقم 2.79.248 الصادر فى 15 من رجب 1399 (11 يونيه 1979) بتغيير وتتميم المرسوم الملكى رقم 1178.66 الصادر فى 22 من شوال 1386 (2 فبراير 1967) بشان النظام الاساسى الخاص بموظفى وزارة الصحة العمومية ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.77.74 الصادر فى 12 من صفر 1397 (2 فبراير 1977) بتخويل منحة التقنية لبعض اصناف الموظفين ؛

وبعد دراسة المشروع فى المجلس الوزارى بتاريخ 27 من محرم 1401 (5 دجنبر 1980) ،

يرسم ما يلى :

### الفصل الاول

يتمم كما يلى الفصلان الاول والثانى من المرسوم رقم 2.77.74 المشار اليه أعلاه الصادر فى 12 من صفر 1397 (2 فبراير 1977) :

« الفصل الاول. – تخول منحة التقنية للموظفين ومن فى حكمهم من اعوان الدولة المنتمين للهيئات او الاطر الآتى بيانها :

– المهندسون والمساعدون التقنيون ؛
– الاطباء والصيادلة وجراحو الاسنان ؛
– النفسانيون ؛
– مساعدو الصحة المجازون من الدولة المتخصصون ؛
– مساعدو الصحة المجازون من الدولة ؛
– البياطرة ؛
– المهندسون المعماريون. »

« الفصل الثانى. – تحدد المقادير السنوية لمنحة التقنية كما يلى :

| | |
|---|---|
| – المهندس العام ..... | |
| – ..... | |
| – المهندس الرئيس ..... | |
| – ..... | |
| – مهندس الدولة ..... | 13.200 |
| – الطبيب والصيدلى وجراح الاسنان ..... | |
| – النفسانى ..... | |
| – البيطرى المفتش ..... | |
| – المهندس المعمارى ..... | |
| – مهندس التطبيق ..... | 9.600 |
| – النفسانى المساعد ..... | |
| – ..... » | |

(الباقى دون تغيير).

### الفصل الثانى

يعمل بهذا المرسوم ابتداء من 24 من رجب 1399 (20 يونيه 1979)

وحرر بالرباط فى 2 ربيع الاول 1401 (9 يناير 1981).

الامضاء : المعطى بوعبيد.

وقعه بالعطف :

وزير الشؤون الادارية ،

الامضاء : المنصورى بن على.

وزير المالية ،

الامضاء : عبد الكامل الرغاى.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

**قرار لوزير الشؤون الادارية رقم 81.73 بتاريخ 21 من ربيع الاول 1401 (28 يناير 1981) بتتميم القرار الوزاري رقم 68.217 الصادر في 21 ابريل 1968 بترتيب مناصب سلك الاعوان العموميين الخاصة بمختلف الوزارات.**

ان وزير الشؤون الادارية ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 67.682 الصادر في 9 رجب 1387 (13 اكتوبر 1967) بشأن النظام الاساسي لسلك الاعوان العموميين ولاسيما الفصل 15 منه ؛

وبناء على قرار وزير الشؤون الادارية ، الامين العام للحكومة رقم 68.217 الصادر في 21 ابريل 1968 بترتيب مناصب سلك الاعوان العموميين الخاصة بمختلف الوزارات ،

يقرر ما يلي :

فصل فريد

يتمم كما يلي الفصل الاول من القرار المشار اليه اعلاه المؤرخ في 21 ابريل 1968 :

« الفصل الاول. ـ .....

وزارة الاشغال العمومية والمواصلات.

.....

الصنف الاول : .....

المراقبون المؤقتون للنقل والسير على الطرقات. »

(الباقي بدون تغيير)

وحرر بالرباط في 21 من ربيع الاول 1401 (28 يناير 1981)

الامضاء : المنصوري بن علي.

## نصوص خاصة

وزارة الدولة المكلفة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

**مرسوم رقم 2.80.601 بتاريخ 2 ربيع الاول 1401 (9 يناير 1981) بتحديد كيفية منح اجور المساعدين المكلفين بتسيير المؤسسات الثانوية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.**

ان الوزير الاول ،

بناء على القرار الصادر في 30 مارس 1914 بتعيين اصناف مؤسسات البريد والتلغراف والتليفون ؛

وبناء على القرار الصادر في فاتح ابريل 1914 بتحديد اختصاصات الوكالات البريدية والنصوص الموالية له الصادرة بتغييره او تتميمه ؛

وبناء على القرار الوزيري الصادر في 29 من ذي الحجة 1344 (10 يوليوز 1926) بمنح مكافأة لمسيري المخادع عن المساهمة في المصلحة التليفونية العمومية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري بتاريخ 27 من محرم 1401 (5 دجنبر 1980) ،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

تحدد كما يلي اجرة مسيري الوكالات البريدية :

أ) مسيرو الوكالات البريدية من الصنف الاول التي تساهم في العمليات البريدية وفي مصلحة الحوالات وصندوق التوفير الوطني والعمليات التلغرافية والتليفونية :

1 ـ الوكالات الكثيرة الرواج :

اجرة اجمالية سنوية قدرها اربعة آلاف ومائتان واربعة وعشرون درهما (4.224 درهما).

2 ـ الوكالات الاخرى :

اجرة اجمالية سنوية قدرها ثلاثة آلاف (3.000 درهم).

وتحدد سنويا بقرار لوزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية لائحة الوكالات البريدية من الصنف الاول الكثيرة الرواج.

ب) مسيرو الوكالات البريدية من الصنف الثاني التي تساهم في العمليات البريدية وتشارك علاوة على ذلك اما في مصلحة الحوالات او صندوق التوفير الوطني واما في المصالح التلغرافية والتليفونية :

اجرة اجمالية سنوية قدرها الفان ومائة وستة وثلاثون درهما (2.136 درهما)

ج) مسيرو الوكالات البريدية من الصنف الثالث التي تساهم في العمليات البريدية فقط :

اجرة اجمالية سنوية قدرها الف وخمسمائة وستة وتسعون درهما (1.596 درهما).

الفصل الثاني

تحدد كما يلي اجرة مسيري المخادع التليفونية العمومية :

اجرة اجمالية سنوية قدرها ثلاثمائة واربعة وثمانون درهما (384 درهما) او مكافأة قدرها ستة عشر سنتيما (0،16 درهم) عن كل مكالمة صادرة او واردة وكذا عن كل برقية متلقاة او مرسلة بطريق التليفون.

الفصل الثالث

ينسخ المرسوم رقم 74.472.2 الصادر في 26 من رجب 1395 (5 غشت 1975) وكل المقتضيات المتعلقة بالموضوع.

الفصل الرابع

يسند تنفيذ هذا المرسوم الذي سيعمل به ابتداء من 2 صفر 1399 (فاتح يناير 1979) الى وزير المالية ووزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ووزير الشؤون الادارية كل واحد منهما فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 2 ربيع الاول 1401 (9 يناير 1981).

الامضاء : المعطي بوعبيد.

وقعه بالعطف :

وزير الدولة المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ،

الامضاء : المحجوبي احرضان.

وزير المالية ،

الامضاء : عبد الكامل الرغاي.

وزير الشؤون الادارية ،

الامضاء : المنصوري بن علي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

## وزارة الداخلية

**مرسوم رقم 2.80.612 بتاريخ 2 ربيع الاول 1401 (9 يناير 1981) بمنح تعويض عن المنصب وتعويض عن التمثيل لعمال الاقاليم والعمالات وللعمال المزاولين مهامهم بالمصلحة المركزية.**

ان الوزير الاول ،

بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بشأن النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية ؛

وبمقتضى الظهير الشريف رقم 1.63.038 الصادر في 5 شوال 1382 (فاتح مارس 1963) بشأن النظام الاساسي الخصوصي للمتصرفين بوزارة الداخلية ولاسيما الفصل 26 منه ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.63.047 الصادر في 6 شوال 1382 (2 مارس 1963) بتحديد سلالم ترتيب عمال الاقاليم والعمالات والمتصرفين الممتازين والمتصرفين والمتصرفين المساعدين بوزارة الداخلية ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.56.573 الصادر في 3 ربيع الاول 1376 (8 اكتوبر 1956) بشأن التعويضات والمنافع المختلفة الممنوحة للعمال ، حسبما وقع تغييره وتتميمه ؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري بتاريخ 27 من محرم 1401 (5 دجنبر 1980) ،

يرسم ما يلي :

### الفصل الاول

ان عمال الاقاليم والعمالات والعمال المزاولين مهامهم بالمصلحة المركزية يستفيدون في حدود المناصب المقيدة لهذا الغرض في الميزانية من التعويض عن التمثيل والتعويض عن المنصب المحددة مقاديرهما السنوية كما يلي بالاضافة الى المرتب والمكافأة على تحمل المسؤولية المنصوص عليهما في النصوص التنظيمية المعمول بها :

| دائرة النفوذ | التعويض عن المنصب (بالدرهم) | التعويض عن التمثيل (بالدرهم) |
|---|---|---|
| عمالة الدار البيضاء ..... | 24.000 | 7.700 |
| المصلحة المركزية وعمالة الرباط وسلا ..... | 19.200 | 6.500 |
| عمال اقاليم: مكناس وفاس ومراكش واكادير وتطوان ووجدة والقنيطرة وبني ملال وسطات وآسفي والجديدة والعيون والسمارة وبوجدور وخريبكة ووادي الذهب ..... | 19.200 | 6.400 |
| عمال اقاليم : طانطان وتزنيت وفجيج والرشيدية والحسيمة ووارزازات والناضور وكولميين وتاونات وشفشاون وبولمان وأزيلال وطاطا ويفرن ..... | 15.600 | 4.000 |
| عمال اقاليم : طنجة وابن سليمان وتازة والقلعة والصويرة والخميسات وخنيفرة ..... | 9.600 | 4.000 |

### الفصل الثاني

لا يستفيد العمال المزاولون مهامهم بالمصلحة المركزية من المنافع المنصوص عليها في الفصلين 1 و 2 من المرسوم رقم 2.56.573 بتاريخ 3 ربيع الاول 1376 (8 اكتوبر 1956).

### الفصل الثالث

يعمل بهذا المرسوم ابتداء من فاتح يناير 1977.

### الفصل الرابع

تنسخ الاحكام المنافية السابقة.

### الفصل الخامس

يسند تنفيذ هذا المرسوم الى وزير المالية ووزير الداخلية ووزير الشؤون الادارية.

وحرر بالرباط في 2 ربيع الاول 1401 (9 يناير 1981).

الامضاء : المعطي بوعبيد.

وقعه بالعطف :

وزير الداخلية ،

الامضاء : ادريس البصري.

وزير الشؤون الادارية ،

الامضاء : المنصوري بن علي.

وزير المالية ،

الامضاء : عبد الكامل الرغاي.

## وزارة الشؤون الاجتماعية والصناعة التقليدية

**مرسوم رقم 2.80.604 بتاريخ 2 ربيع الاول 1401 (9 يناير 1981) يغير ويتمم بموجبه المرسوم رقم 2.64.426 الصادر في 10 جمادى الآخرة 1384 (17 اكتوبر 1964) بشأن التكوين المهني الذي تلقنه مديرية الصناعة التقليدية في مراكز تعليم الصناعة التقليدية.**

ان الوزير الاول ،

بناء على المرسوم رقم 2.64.426 الصادر في 10 جمادى الآخرة 1384 (17 اكتوبر 1964) بشأن التكوين المهني الذي تلقنه مديرية الصناعة التقليدية في مراكز تعليم حرف الصناعة التقليدية ؛

وباقتراح من وزير الشؤون الاجتماعية والصناعة التقليدية ؛

وبعد دراسة المشروع بالمجلس الوزاري بتاريخ 27 من محرم 1401 (5 دجنبر 1980) ،

يرسم ما يلي :

### الفصل الاول

يغير كما يلي الفصل 8 من المرسوم رقم 2.64.426 الصادر في 10 جمادى الآخرة 1384 (17 اكتوبر 1964) المشار اليه اعلاه :

« الفصل 8. ـ يتقاضى المتعلمون في المراكز مكافأة يومية.

« يحدد مبلغ هذه المكافأة بثلاثة (3) دراهم عن كل يوم من « ايام العمل . ويرفع الى خمسة دراهم وستين سنتيما بالنسبة « للمتعلمين الذين يبعد محل اقامتهم الرئيسي عن مركز التعليم « بثلاثين كيلومترا . ولا تدفع المكافأة في حالة تغيب المتعلم الا اذا « ادلى بعذر يراه رئيس المركز مقبولا ».

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الفصل الثاني

يعمل بهذا المرسوم ابتداء من فاتح يناير 1980.

وحرر بالرباط في 2 ربيع الاول 1401 (9 يناير 1981).

الامضاء : المعطي بوعبيد.

وقعه بالعطف :

وزير الشؤون الاجتماعية والصناعة التقليدية ،

الامضاء : عبد الله غرنيط.

وزير الشؤون الادارية ،

الامضاء : المنصوري بن علي.

وزير المالية ،

الامضاء : عبد الكامل الرغاي.

## وزارة التربية الوطنية وتكوين الاطر

**قرار لوزير التربية الوطنية وتكوين الاطر رقم 146.81 بتاريخ 5 ربيع الآخر 1401 (11 يبراير 1981) باجراء امتحان الاهلية المهنية قصد ولوج درجة كاتب ممتاز (فرع الادارة).**

ان وزير التربية الوطنية وتكوين الاطر ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 401.67 بتاريخ 13 من ربيع الاول 1387 (22 يونيه 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج اسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ؛

وبناء على القرار الملكي رقم 3.132.69 الصادر في 3 دجنبر 1969 بتنظيم امتحان الاهلية المهنية الخاص بولوج درجة كاتب ممتاز ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يجرى يوم الجمعة 10 ابريل 1981 امتحان الاهلية المهنية قصد ولوج درجة كاتب ممتاز.

الفصل الثاني

يجب ان تصل طلبات الترشيح الى وزارة التربية الوطنية وتكوين الاطر ، قسم الامتحانات ، زنقة ابن تومرت ، رقم 24 ، الرباط قبل 10 مارس 1981.

وحرر بالرباط في 5 ربيع الآخر 1401 (11 يبراير 1981).

عن وزير التربية الوطنية وتكوين الاطر

وبتفويض منه :

الكاتب العام للتعليم الابتدائي والثانوي ،

الامضاء : عبد الفتاح بوزوبع.

## وزارة الشؤون الادارية

**قرار لوزير الشؤون الادارية رقم 26.81 بتاريخ 10 رمضان 1400 (23 يوليوز 1980) بشأن معادلة مركز تكوين الراقنات والمختزلات.**

ان وزير الشؤون الادارية ،

بناء على المرسوم رقم 2.64.507 الصادر في 2 شعبان 1383 (7 دجنبر 1964) بشأن مركز تكوين الراقنات والمختزلات ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.78.594 الصادر في 28 من ذي الحجة 1398 (29 نونبر 1978) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الشؤون الادارية ولاسيما الفصل 13 منه ؛

وبناء على المرسوم رقم 2.75.832 الصادر في 27 من ذي الحجة 1395 (30 دجنبر 1976) بشأن المناصب العليا الخاصة بمختلف الوزارات ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

يدخل مدير مركز تكوين الراقنات والمختزلات في حكم رئيس مصلحة للادارة المركزية فيما يتعلق بمنح التعويض عن المهام.

الفصل الثاني

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 10 رمضان 1400 (23 يوليوز 1980).

الامضاء : المنصوري بن علي.

## وزارة الطاقة والمعادن

**قرار لوزير الطاقة والمعادن رقم 55.81 بتاريخ 25 من صفر 1401 (2 يناير 1981) يغير القرار رقم 8.79 الصادر في 28 نونبر 1978 بتعيين ممثلي الموظفين وممثلي الادارة المدعوين للاجتماع في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الاعضاء التابعة لوزارة الطاقة والمعادن لمدة 6 سنوات ابتداء من فاتح يونيه 1978.**

ان وزير الطاقة والمعادن ،

بناء على القرار رقم 8.79 الصادر في 28 نونبر 1978 بتعيين ممثلي الموظفين وممثلي الادارة المدعوين للاجتماع في حظيرة اللجان الادارية المتساوية الاعضاء التابعة لوزارة الطاقة والمعادن لمدة 6 سنوات ابتداء من فاتح يونيه 1978 ،

يقرر ما يلي :

فصل فريد

يغير كما يلي الفصل الاول من القرار رقم 8.79 المشار اليه أعلاه المؤرخ في 28 نونبر 1978 :

« الفصل الاول. — يعين السيد حسن ايدر للاجتماع في حظيرة « اللجان الادارية المتساوية الاعضاء بصفة ممثل خلفا للسيد محاسني « عبد الكريم. »

(الباقي لا تغيير فيه)

وحرر بالرباط في 25 من صفر 1401 (2 يناير 1981).

الامضاء : موسى السعدي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الادارة العامة للامن الوطني

**قرار للمدير العام للامن الوطني رقم 195.81 بتاريخ 16 من ربيع الاول 1401 (23 يناير 1981) المتعلق باجراء مباراة لتوظيف مفتشي الشرطة.**

ان المدير العام للامن الوطني ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الاول 1387 (22 يونيه 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج اسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ؛

وبناء على قرار المدير العام للامن الوطني رقم 810.73 الصادر في 8 رجب 1393 (8 غشت 1973) بتحديد شروط وكيفيات وبرنامج المباراة الخاصة بمفتشي الشرطة المحتفظ بها لموظفي الادارة العامة للامن الوطني ، كما وقع تغييره وتتميمه بالقرار رقم 364.76 الصادر في 19 من صفر 1396 (29 يبراير 1976) ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

تجرى يوم 12 ابريل 1981 بالرباط وفي مدن اخرى بالمملكة اذا استوجب ذلك عدد المرشحين مباراة لتعيين خمسين (50) مفتشا للشرطة الخاصة بموظفي الادارة العامة للامن الوطني.

الفصل الثاني

يجب أن تصل طلبات التسجيل الى الادارة العامة للامن الوطني بالرباط قبل يوم 12 مارس 1981 وهو آخر اجل لقبول الترشيحات.

وحرر بالرباط في 16 من ربيع الاول 1401 (23 يناير 1981)

الامضاء : سليمان العلوي.

**قرار للمدير العام للامن الوطني رقم 196.81 بتاريخ 16 من ربيع الاول 1401 (23 يناير 1981) المتعلق باجراء مباراة لتوظيف مفتشي الشرطة.**

ان المدير العام للامن الوطني ،

بناء على المرسوم الملكي رقم 401.67 الصادر في 13 من ربيع الاول 1387 (22 يونيه 1967) بسن نظام عام للمباريات والامتحانات الخاصة بولوج اسلاك ودرجات ومناصب الادارات العمومية ؛

وبناء على قرار المدير العام للامن الوطني رقم 809.73 الصادر في 8 رجب 1393 (8 غشت 1973) بتحديد شروط وكيفيات وبرنامج المباراة الخاصة بمفتشي الشرطة المفتوحة في وجه المرشحين الخارجين عن الادارة ،

يقرر ما يلي :

الفصل الاول

تجرى يوم 29 مارس 1981 بالرباط وفي مدن اخرى بالمملكة اذا استوجب ذلك عدد المرشحين، مباراة لتوظيف خمسين (50) مفتشا للشرطة تخصص للمرشحين الخارجين عن الادارة.

ويحتفظ بثلاثة عشر (13) منصبا للمرشحين من قدماء المقاومين.

الفصل الثاني

يجب ان تصل طلبات التسجيل الى الادارة العامة للامن الوطني بالرباط قبل يوم 12 مارس 1981 ، وهو آخر أجل.

وحرر بالرباط في 16 من ربيع الاول 1401 (23 يناير 1981)

الامضاء : سليمان العلوي.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.